itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

الجائحة

الاستجابة إلى الاحتياجات الناشئة

التقرير السنوي **2020**

ص.ب: 55335 جدة: 21534
المملكة العربية السعودية
هـاتف: 8337 646 12 966+
فاكس: 1064 637 12 966+
www.itfc-idb.org

itfccorp

قائمة المحتويات

مقدّمة

الفصل 01 التكيّف مع الوقائع المستجدة في السوق والتصدي لها

الفصل 02 التضامن مع الدول الأعضاء

الفصل 03 إعادة تحديد غرض برامج تنمية التجارة من أجل التصدي للأزمة

الفصل 04 معالم السياسات العالمية في زمن فيروس كورونا المستجد

الفصل 05 القوائم المالية المدققة لعام 2020

الفصل 06 الملحقات

صفحة 01
صفحة 13
صفحة 27
صفحة 48
صفحة 68
صفحة 75
صفحة 108

المقدمة

خطاب رئيس مجلس الإدارة

بسم االله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

السلام عليكم ورحمة االله وبركاته

وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، ونيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2020، حيث يُبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها والقوائم المالية المدققة للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2020.

وتفضلوا بقبول جزيل الشكر التقدير والاحترام.

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

بسم االله الرحمن الرحيم

يشرفني ويسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2020. لقد أدّى بروز جائحة فيروس كورونا المستجد في 2020 إلى تفاقم جو عدم الاستقرار الذي يخيّم على العالم، وتباطؤ النشاط الاقتصادي عالمياً. وتسلّط رؤية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الضوء على أهدافها الاستراتيجية في أن تصبح "المزود الرئيس للحلول التجارية من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وانطلاقًا من هذه الأهداف، التي يرافقها نموذج عمل متين وقادر على الصمود، عمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى زيادة وتعزيز مساعيها لتلبية الطلب المتنامي من الدول الأعضاء على خدمات المؤسسة، والتصدّي للتحديات الناتجة عن الأزمة الصحية.

اكتسبت استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أهمية أكبر في عام 2020 حينما هزت الآثار الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق لفيروس كورونا المستجد اقتصادات العالم النامي. ونتيجة لذلك ، قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بسرعة بتطوير وإطلاق إستراتيجية للتخفيف من أسوأ الآثار ومكافحة التحديات التي واجهتها العديد من الدول.

وحين عصفت الجائحة بالعالم، أعادت المؤسسة على وجه السرعة تحديد هدف التزاماتها التمويلية ومنحت تمويلاً جديداً من أجل التركيز على الاحتياجات المُلحّة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد ساهمت مبادرة الاستجابة السريعة الأوّلية التي أطلقتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في منح تمويل بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على شراء المعدات واللوازم الطبية لحالات الطوارئ إضافة إلى السلع الأساسية الاستراتيجية على غرار المواد الغذائية الأساسية. في الواقع، تخطت المؤسسة هذا المبلغ ليصل إجمالي عمليات التمويل إلى 604.7 ملايين دولار أمريكي دعماً للدول الأعضاء في العالم النامي، من الشرق الأوسط وإفريقيا وصولاً إلى آسيا ودول رابطة الدول المستقلة.

علاوة على ذلك، وفي إطار مبادرة التصدي والاستعادة والاستئناف، خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مبلغ 550 مليون دولار أمريكي إضافياً لدعم القطاعات الاستراتيجية خلال العامين المقبلين، كجزء من برنامج مجموعة البنك الاستراتيجي المتعلق بالتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كرونا المستجد، البالغ قدرهم 2.3 مليار دولار، والقائم على مبادرة التصدي، والاستعادة والاستئناف.

ولا بد من الإشارة إلى أنه وسط تطبيق مبادرة التصدي، تماشياً مع الاحتياجات والمتطلّبات الناشئة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سلسلة من الأنشطة بموجب مبادرة الاستعادة، حيث خصصت المؤسسة 70.4 مليون دولار للمصارف المحلية من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملاء القطاع الخاص على التعافي من التداعيات السلبية للجائحة. هذا ولا تزال مبادرة الاستعادة جارية، إذ من المتوقع أن تزداد عمليات التمويل المخصصة لدعم التعافي خلال السنوات القليلة المقبلة.

وعلى الرغم من هذه الأوقات غير المسبوقة الحافلة بالتحديات، أحرزت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تقدماً ملحوظاً على صعيد تمويل التجارة، في استجابة للاحتياجات المباشرة للدول الأعضاء من خلال منح الحكومات، والشركات في القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويلات للتجارة وذلك من خلال خطوط تمويل مقدّمة إلى مصارف محلية وإقليمية.

وصل إجمالي عمليات التمويل إلى

604.7
ملايين دولار أمريكي

لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على شراء المعدات واللوازم الطبية لحالات الطوارئ إضافة إلى السلع الأساسية الاستراتيجية

بلغ إجمالي عمليات تمويل التجارة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

4.72
مليارات دولار أمريكي
عام 2020

نتيجة لذلك، بلغ إجمالي عمليات تمويل التجارة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 4.72 مليارات دولار أمريكي عام 2020 مقابل 5.84 مليارات أمريكي في 2019. أما بالنسبة إلى السحوبات فبلغت 4.10 مليارات دولار أمريكي مقابل 4.98 مليارات أمريكي في 2019. وأنهت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة العام وسط بلوغ الدخل الإجمالي 55.26 مليون دولار أمريكي وارتفاع إجمالي الأصول إلى 1.14 مليار دولار أمريكي.

يسرني أن أبلغكم أن الإجمالي التراكمي لعمليات تمويل التجارة المعتمدة ارتفع إلى 54.88 مليار دولار أمريكي في عام 2020، في حين بلغت قيمة السحوبات44.92 مليار دولار أمريكي، مع اتساع نطاق الدعم التجاري ليشمل العديد من القطاعات الحيوية، ومن بينها الصحة والطاقة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بين قطاعات أخرى. كذلك، بلغ الإجمالي التراكمي للتمويلات التي تمّ حشدها من المصارف الشريكة والمؤسسات المالية 32.8 مليار دولار أمريكي، ما يعكس الدور الهام الذي تؤدّيه المؤسسة في جذب واستقطاب التمويل للصفقات التجارية الضخمة في الدول الأعضاء.

وفي ما يتعلّق بمجال تنمية التجارة، واصلت المؤسسة تقديم خدماتها ومساعدتها الفنية وأنشطة بناء القدرات من خلال برامج متعددة، وسط توفير المنح والدعم لتأمين معدات الحماية الشخصية الفورية لحالات الطوارئ واللوازم الطبية والإمدادات الغذائية. علاوة على ذلك، ومن خلال برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB) مع شركائها؛ البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية، ودول تشمل مصر والمغرب وتونس والسنغال وبنين، تمّ إطلاق العديد من المبادرات الرئيسة التي تعزّز التكامل الاقتصادي بين المنطقتين العربية والإفريقية. إلى ذلك، لم يكن إطلاق وتصميم المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS 2.0) سوى لتوفير الدعم الضروري للدول العربية خلال المرحلة المقبلة من أجل التعافي من تبعات الجائحة.

وستركز الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال السنوات المقبلة على عدد من الأهداف، بما فيها بناء شراكات لاستحداث تأثير تنموي مستدام من خلال منح تمويلات تجارية متكاملة وتقديم حلول لتنمية التجارة إلى الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، وباعتبارها جهة فاعلة على الساحة العالمية، تبقى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ملتزمة بالمساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

وستواصل المؤسسة بذل جهود حثيثة من أجل إعداد برامج حلول تجارية مطابقة لأحكام الشريعة ومصممة حسب الاحتياجات، وتسهيل نقل المعرفة والخبرة بين الدول الأعضاء، وتنويع مصادر تمويلات التجارة التي تمنحها المؤسسة، ودعم مبادرات منظمة التعاون الإسلامي لتنمية التجارة والتعاون.

وفي الختام، يسرّ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الإشادة بالثقة والدعم المتواصلين للدول الأعضاء والشركاء في التنمية من أجل تحقيق رؤيتها ورسالتها.

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

معالي الدكتور بندر بن حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

البنك الإسلامي للتنمية
معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي

البنك الإسلامي للتنمية
سعادة الأستاذ أحمد جيفري عبد الرحمن

البنك الإسلامي للتنمية
سعادة الأستاذ خلف سلطان الظاهري

المملكة العربية السعودية
سعادة الأستاذ فهد السيف

GROUP A
Hon. Noor Ahmed

يمثل المجموعة الانتخابية ب
سعادة الأستاذ بلقاسم عياد

المجموعة الانتخابية ب
سعادة الأستاذ ذو الكفل سلامي

المجموعة الانتخابية ج
سعادة الشيخ فراس بن عبد الرحمن آل خليفة

يمثل المجموعة الانتخابية د
سعادة الأستاذ أحمد الغنام

يمثل المجموعة الانتخابية د
سعادة الأستاذ رفيا ياريفارد

إدارة المؤسسة: فريق

م. هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

احمد جعفر صباغ
مدير عام, إدارة الموارد البشرية و المؤسسية

أبو جالو
كبير مستشاري الرئيس التنفيذي،
مدير عام، ادارة العمليات

عبدالحميد عويس ابو
مدير عام، إدارة تمويل التجارة

محمد نظيم نوردالي
رئيس العمليات, مجمع حلول التجارة

ابراهيما سوري سوما
رئيس إدارة المخاطر

احمد يوسف جان
مدير عام، إدارة الخزانة

نامر محمد الذكير
مديرعام، إدارة تنمية التجارة و تطوير الأعمال

نجيب رنا
مدير عام، التدقيق الداخلي

محمد حافظ إمريث
مدير عام مكتب الاستراتيجية والأداء المؤسسي،
مدير عام الإدارة المالية بالإنابة

أبرز الإنجازات المالية والتشغيلية

10 يناير, 2008

تاريخ بدء العمليات التشغيلية

جدة

المملكة العربية السعودية

المقر الرئيس

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

العضوية

المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق تعزيز التجارة

المهمة

3 مليارات دولار أمريكي

رأس المال المرخص

857.19 مليون دولار أمريكي

رأس المال المكتتب فيه

أبرز الإنجازات المالية والتشغيلية - 2020 حقائق وأرقام

745.17 مليون دولار
رأس المال المدفوع (القيمة الإسمية)

4.723 مليارات دولار أمريكي
عمليات تمويل التجارة المعتمدة التراكمي

457 مليون دولار أمريكي
دعم القطاع الخاص

العمليات المعتمدة حسب القطاع

الطاقة
3.146 مليارات دولار أمريكي

الغذاء والزراعة
721 مليون دولار أمريكي

القطاع المالي
427 مليون دولار أمريكي

القطاعات الأخرى
428 مليون دولار أمريكي

العمليات المعتمدة حسب المنطقة الجغرافية

4.105 مليارات دولار أمريكي
السحوبات

آسيا والشرق الأوسط
2.941 مليار دولار أمريكي

إفريقيا وأمريكا اللاتينية
1.782 مليار دولار أمريكي

3.684 مليارات دولار أمريكي
دعم التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

22
عدد الدول الأعضاء التي تشملها الخدمات

80
عدد العمليات

37%
حصة الدول الأعضاء الأقل نمواً من المحفظة

أبرز نقاط التصدي لفيروس كورونا المستجد

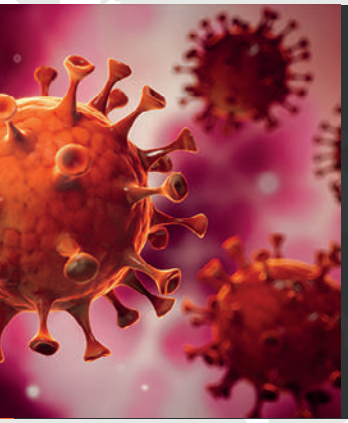

مارس

مصر
100 مليون دولار أمريكي
- تدابير أمن الغذاء.

سورينام
25 مليون دولار أمريكي
- استيراد مواد غذائية ولوازم طبية.

إبريل

مالي
15 مليون يورو - تدابير أمن الغذاء.

مصر
100 مليون دولار أمريكي
- تدابير أمن الغذاء.

جزر المالديف
15 مليون دولار أمريكي
- استيراد مواد غذائية ولوازم طبية.

مساعدة على شكل هبة بقيمة 50 ألف دولار أمريكي
- شراء عدة إسعافات أوّلية.

يوليو

موريتانيا
خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 10 ملايين - لاستيراد لوازم طبية.

فلسطين
مساعدة على شكل هبة بقيمة 40 ألف دولار - شراء معدات طبية.

بوركينا فاسو
مساعدة على شكل هبة لتأمين أجهزة المختبرات، والوقاية من العدوى ومكافحتها، وإدارة المرضى، والتواصل، وبناء قدرات الفرق الطبية.

أفغانستان
60 ألف دولار أمريكي - توفير رزم الإغاثة الغذائية من صناديق تنمية التجارة.

طاجيكستان
مساعدة على شكل هبة - شراء لوازم طبية.

بنين
مساعدة لشراء معدات طبية بموجب برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

أغسطس

بنغلاديش
25 مليون دولار أمريكي - استيراد لوازم طبية.

بوركينا فاسو
تخصيص 13.5 مليون يورو إلى بنك كوريس الدولي لدعم القطاع الخاص من أجل التخفيف من التداعيات السلبية للجائحة.

الدول الأعضاء من غرب إفريقيا
300 ألف دولار أمريكي - شراء أدوات اختبار وأجهزة مختبرات وبناء القدرات (إدخال برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية والتعاون الفني المعتمد من البنك الإسلامي للتنمية).

سبتمبر

الدول الأعضاء الإفريقية
100 ألف دولار لدعم تنسيق معايير المواد الصيدلانية والأجهزة الطبية.

2020

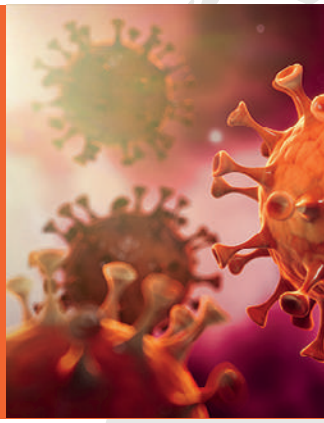

مايو

المغرب
إطلاق منصة التعلم الإلكتروني وتبادل الخبرات من أجل الاستعداد والاستجابة لمواجهة جائحة كوفيد-19 في الدول الأفريقية

جمهورية قيرغيزستان
مساعدة على شكل هبة لتوفير مواد غذائية إلى ألفي أسرة تضررت جرّاء الجائحة.

يونيو

السنغال
أعادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توجيه 8 ملايين يورو لصالح البنك الإسلامي السنغالي من أجل تمويل استيراد المواد الغذائية.

أوزبكستان
خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 8 ملايين دولار لصالح ترست بنك من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحدّ من الأثر السلبي للجائحة.

البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير
أعادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تخصيص 200 مليون دولار أمريكي لصالح البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير من أجل تقديم دعم أساسي لآلاف المزارعين الذين يصدرون المواد الغذائية في أرجاء القارة.

أكتوبر

بنين
20 مليون يورو لشراء اللوازم الطبية

السنغال
20 مليون يورو - تدابير أمن الغذاء.

أوزبكستان
تخصيص 10 ملايين دولار أمريكي إلى البنك الزراعي لدعم القطاع الخاص من أجل التخفيف من التداعيات السلبية للجائحة.

بنغلاديش
تخصيص 6 ملايين دولار أمريكي لصالح ايسترن بنك ليمتد لدعم القطاع الخاص في الحدّ من التداعيات السلبية للجائحة.

المملكة العربية السعودية
تقديم برامج تنمية القدرات من أجل دعم تعافي القطاع السياحي في الدول العربية في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

السودان
توفير المساعدات الطارئة.

نوفمبر

بنغلاديش
منح سيتي بنك ليمتد مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي لتسهيل التجارة.

أوزبكستان
تخصيص 10 ملايين دولار أمريكي لصالح أورينت فينانس بنك لدعم القطاع الخاص من أجل الحد من التداعيات السلبية للجائحة.

ديسمبر

بنغلاديش
تخصيص 15 مليون دولار أمريكي لصالح برايم بنك ليمتد لدعم القطاع الخاص في الحدّ من التداعيات السلبية للجائحة.

تونس
تخصيص 60 ألف دولار أمريكي للمركز الوطني للتكنولوجيات في التربية في تونس وأكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التعليم عن بعد

السودان
حوار أصحاب المصلحة في السودان بشأن منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية بالشراكة مع مكتب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في شمال إفريقيا، ووزارة الصناعة والتجارة في جمهورية السودان، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

منتج تأكيد خطاب الائتمان
قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتسريع إطلاق منتج تأكيد خطاب الائتمان من أجل دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء للتعافي من آثار جائحة كرونا.

الفصل

التكيّف مع الوقائع المستجدة في السوق والتصدي لها

أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

شكّل تفشي فيروس كورونا المستجد كارثة هزّت العالم بأسره من حيث الانتشار والأثر. وبرزت الجائحة مطلع عام 2020 وخلّفت أثراً فورياً على النظام الاقتصادي العالمي والصحة العامة إلى درجة غير مسبوقة، زعزعت معها ثقة الدول من حول العالم في فعالية خطط العمل الصحية والاقتصادية التي وضعتها حكوماتها في ظل استمرار ارتفاع عدد الحالات مع مرور أيام السنة. وتوسّع أثر الجائحة أكثر فأكثر ليطال التدفقات التجارية عبر الحدود والعلاقات الثنائية والإقليمية والدولية، وكذلك تجارة السلع والتعامل بالخدمات، ونقل التكنولوجيا، وتمويل المشاريع، والمساعدة الفنية، وحركة المهنيين، ورأس المال النقدي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والخدمات المصرفية الدولية، ومعدلات سعر الصرف.

لمحة عامة عن الاقتصاد العالمي

تزداد عملية تشخيص التداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة صعوبة، وكذلك تحديد أبعادها المستقبلية وسبل مواجهتها. وكانت شغلت تفكير قادة العالم والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، وتصدرت نقاشاتهم وشكّلت محور الجهود التي بُذلت في هذا الإطار. وترتبط أبرز الأسئلة المطروحة بتقييم أثر الجائحة على القطاعات الاقتصادية وموازنة الحكومات، وما إذا كان الاقتصاد يشهد انكماشاً أو ركوداً، إلى جانب تحديد السياسات الضرورية للحدّ من العراقيل على صعيد الاستهلاك والإنتاج، وبالطبع، آليات إنعاش الاقتصاد في عالم ما بعد الجائحة.

واليوم، تعاني اقتصادات معظم دول العالم تباطؤاً اقتصادياً بسبب تراجع الطلب على السلع والخدمات، والقدرة على السفر والسياحة، فضلاً عن أثر المتغيرات الاقتصادية الأخرى. ورغم أن الآفاق الاقتصادية تبدو أكثر إشراقاً، حيث تؤدّي اللقاحات المرتقبة والدعم القوي والمستمر للسياسات دوراً أساسياً ، إلا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحذر من الضبابية الكبيرة التي لا تزال سائدة ويُظهر تحليلها في هذا السياق أن التعافي في عام 2021 يقوم عموماً على النمو الكبير المسجل في الصين، في حين من المتوقّع أن يبقى الناتج الاقتصادي دون مستويات 2019 في 35 من أصل 47 دولة يجري تقييمها في أواخر 2021[1].

واستناداً إلى أحدث تقرير نشره صندوق النقد الدولي[2]، وبعد الانكماش المسجل في 2020 بنسبة 3.5%، من المتوقّع أن يرتفع النمو العالمي بنسبة 5.5 في المائة في 2021 و4.2 في المائة في 2022. ويمثل ذلك انكماشاً بنسبة أدنى ومراجعة تصاعدية للنمو في 2021 بفضل اللقاحات والدعم التحفيزي (الشكل1). غير أن صندوق النقد الدولي أوضح أن الاقتصادات في العالم ستحتاج إلى دعم من حكوماتها من أجل التعويض عن الضرر الناجم عن الجائحة، ويحذر من أن تحوّرات فيروس كورونا قد تظلل آفاق الصحة العالمية والنمو الاقتصادي.

أثرت الجائحة بصفة كبيرة وملحوظة على اقتصاد لأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، حيث كان أداؤها أقل من متوسط أداء الاقتصاد العالمي، حيث انكمش نشاطها الاقتصادي بنسبة 7.4 في المائة عام 2020 وليس من المتوقّع أن ينتعش بأكثر من 4.1 في المائة عام 2021. من ناحية أخرى، انكمشت الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية في آسيا بنسبة 1.1 في المائة، ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن تنمو بأكثر من 8 في المائة عام 2021. وعلى الرغم من وصول الجائحة متأخرة إلى إفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن اقتصاد المنطقة انكمش بنسبة 2.6 في المائة عام 2020 ومن المتوقّع أن ينتعش بنسبة 3.2 في المائة عام 2021.

كما حظيت دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنصيبها من التباطؤ الاقتصادي غير المسبوق، رافقه تراجع سريع في الطلب على النفط وفي أسعاره. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعةً في معدل النمو السلبي الذي سجلته الدول المصدرة للنفط في المنطقة بنسبة 3.2 في المائة عام 2020. ويضاف إلى ذلك الضرر الذي لحق بقطاعي السياحة والتجارة، مما عوض فوائد تراجع أسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة لهذه السلعة. وخلال الفترة المقبلة من 2021، ستستأنف معظم الدول تسجيل نمو بنسبة 4.2 في المائة في المتوسط.

قطاع الصحة العالمي

تستمر الجائحة في حصد الأرواح حول العالم حيث يبدو أن عدد الحالات المسجلة يوميًا يواصل ارتفاعه في العديد من الدول. وفي 31 ديسمبر 2020، سجلت منظمة الصحة العالمية أكثر من 82 مليون حالة وأعلنت عن تخطي عدد الوفيات عتبة 1.8 مليون عالميًا[3].

صحيح أن العديد من الدول شهدت تعافيًا طفيفًا من حيث عدد الحالات والاقتصادات، غير أن العديد منها أرغمت على الإقفال من جديد وفرض تدابير مشدّدة من أجل احتواء انتشار الوباء وسط ارتفاع مستوى التهديد الذي يطرحه. ومع ذلك، وفي مؤشر أكثر إيجابية، اكتشف الباحثون والعلماء وحتى أنهم باشروا بعملية إنتاج وتوزيع لقاحات، ما منح بارقة أمل للشعوب حول العالم. وفضلاً عن ذلك، ثمة اختلافات كبيرة في حالات فيروس كورونا بحسب المناطق الجغرافية، حسبما أفادت منظمة الصحة العالمية. فقد سُجلت أغلبية الفئات الأربع جميعها (حالات جديدة، وحالات تراكمية، ووفيات جديدة ووفيات تراكمية) في الأمريكتين، تليهما أوروبا وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، مع تسجيل المستوى الأدنى في إفريقيا وغرب المحيط الهادئ.

وإذا ما ألقينا نظرة عن كثب على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمن المناطق الرئيسة الثلاث - أي الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا - وجدنا أن التعامل مع الجائحة كان أفضل مما كان عليه في الأمريكتين وأوروبا، وهو أمر مثير للإعجاب.

وفي 31 ديسمبر 2020[4]، بلغ عدد الحالات التراكمية المثبتة 9.5 ملايين، لتمثل فقط 11.6 في المئة من الحالات المثبتة عالميًا، في حين بلغ عدد الوفيات 217,543 (10.3 في المئة من الوفيات عالميًا)

وكان انتشار فيروس كورونا قد فرض على الحكومات إعادة تحديد أولوياتها، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصحي. هذا؛ وبلغت قيمة التدابير المالية المتخذة لمحاربة فيروس كورونا 12 تريليون دولار أمريكي. وشملت هذه التدابير دعماً هائلاً من السيولة مقدّماً من المصارف المركزية، وتطلّبت أيضًا مراقبة متواصلة للسوق وجهودًا لإشراك الحكومة. كذلك، سلّطت الجائحة الضوء على أهمية العديد من الدول في سلسلة الإمدادات الدولية لتوفير المنتجات الطبية والغذائية بغية مساعدة الدول الضعيفة. وكان ثمة حاجة ملحة لضخ الأموال بغية مساعدة الشعوب والهيكليات والتخفيف من حدّة الأزمة الصحية، حيث وصل حجم هذه التمويلات إلى عدة مليارات دولار.

١-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020)، الآفاق الاقتصادية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ديسمبر 2020، دار نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، https://www.oecd.org/economic-outlook/.

٢-صندوق النقد الدولي (غير محدد). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2021: دعم السياسات ونشر اللقاحات يعززان النشاط الاقتصادي: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/01/26/2021-world-economic-outlook-update.

٣-منظمة الصحة العالمية (2020). لوحة متابعة منظمة الصحة العالمية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-): https://covid19.who.int/

٤-مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) (2020) : https://www.sesric.org/sesric-covid-19.php

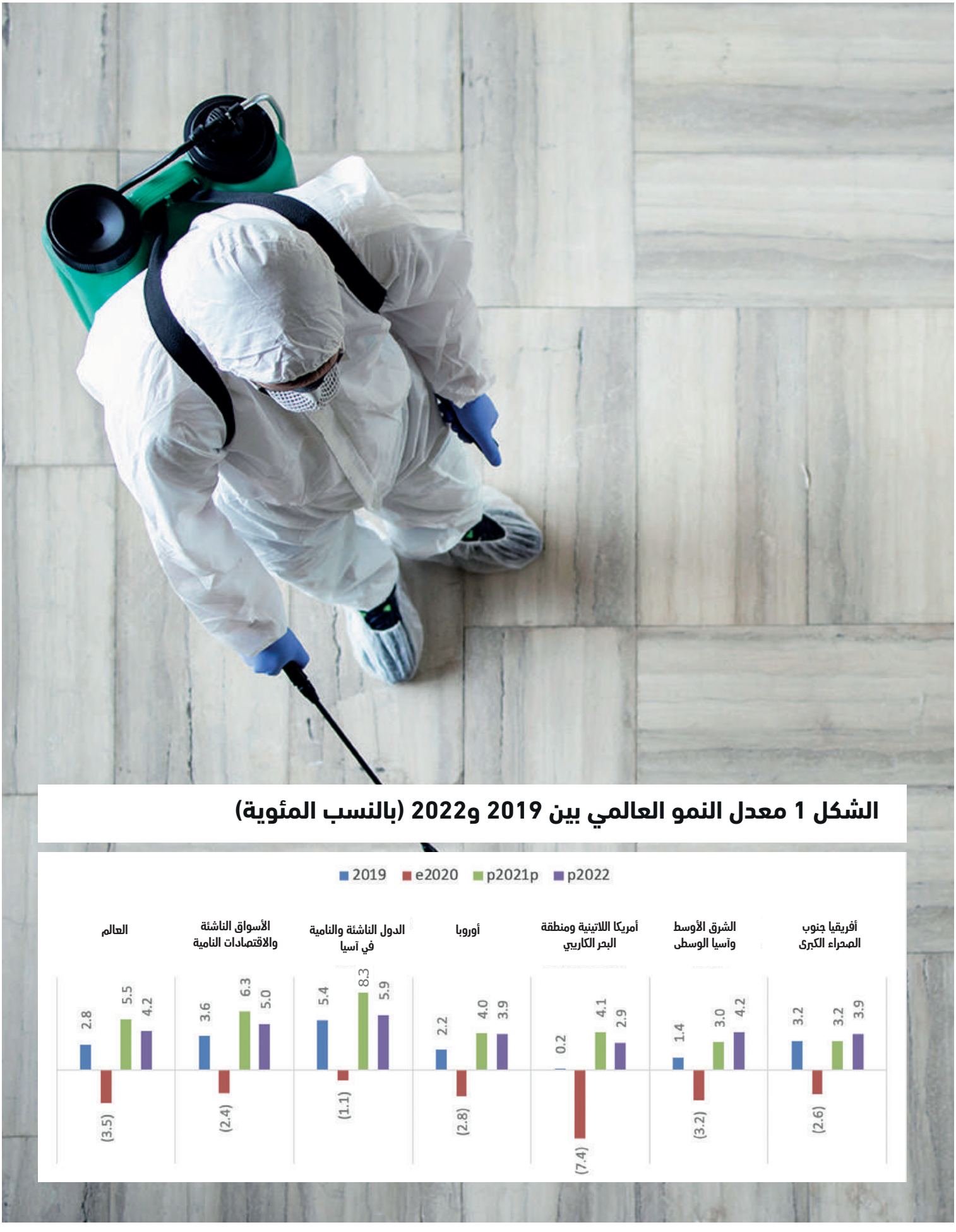

الشكل 1 معدل النمو العالمي بين 2019 و2022 (بالنسب المئوية)

في السياق ذاته، طرحت جائحة فيروس كورونا المستجد مجموعة من التحديات غير المسبوقة على المستوى العالمي ولا تزال مستمرة. ويؤدّي الوضع القائم إلى اختبار النظم الصحية في أرجاء العالم كافة، إلى جانب قدرة الحكومات على محاربة الجائحة ومعالجة تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. وبدورها، اتخذت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدابير استثنائية للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة لتوفير الغذاء واللوازم الطبية استجابة لانعدام الأمن الصحي. وعلاوة على ذلك، وضعت خططاً وعمليات على مستوى البلاد لتحديد وتشخيص ومعالجة الحالات، والوقاية من العدوى، وضبط مراكز الرعاية الصحية إلى جانب حملات التوعية العامة.

استوجبت الجائحة أيضاً، تسريع وتيرة توفير سلاسل الإمدادات الخاصة بالأقنعة والقفازات والمعقمات، من أجل حماية سكان العالم وكذلك العيادات والمستشفيات وقطاع الأدوية والمستلزمات الطبية والمختبرات المتنقلة. وناهزت امكانيات التجارة الدولية للمنتجات الطبية لدول منظمة التعاون الإسلامي 75 مليار دولار أمريكي في 2017 - 2018. ورغم هذه الامكانيات التجارية المهمة، تعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الدول التي تستورد المنتجات الطبية أكثر مما تصدرها، وقد سجلت عجزاً ناهز 38 مليار دولار أمريكي بين 2017 و2018. كما ازدادت تجارة المنتجات الطبية ما بين دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 7.4 % مرتفعة من 10.8 مليارات دولار أمريكي في 2017 إلى 11.6 ملياراً في 2018، ما يمثل معدلاً بنسبة 20.2 % من تجارة المنظمة في المنتجات الطبية.

لمحة التجارة

عند بداية أزمة فيروس كورونا المستجد، ازدادت المخاوف حيال التجارة الدولية والإقفال المحتمل للحدود من أجل احتواء انتشار الفيروس وتفشيه. وفي الواقع، أظهرت الأزمة أهمية إبقاء التجارة مفتوحة في أوقات الأزمات، خاصة لتلبية الطلب على المنتجات الطبية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد، على غرار معدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس المطلوبة حول العالم. كما عززت الجائحة ازدياد التجارة الإلكترونية ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل عبر الحدود أيضاً.

وفي أحدث توقّعاتها للتجارة، قدّرت منظمة التجارة العالمية أن تكون التجارة العالمية قد تراجعت بنحو 9 في المائة عام 2020 لتعود وتنتعش بحوالي 7% في 2021 (الشكل 2)، ولكنها تبقى مع ذلك دون المستوى المسجل قبل الجائحة. وتزامن التعافي المتوقّع مع آفاق واقعية بأنه قد "يصطدم بالآثار المتواصلة للجائحة"[5] إلى جانب تراجع محتمل في الطلب العالمي وتجديد مخزونات الشركات.

أما بالنسبة إلى مجموعة منظمة التجارة العالمية، فيختلف أثر الجائحة بشكل كبير بين منطقة وأخرى. فقد شهدت أوروبا وأمريكا الشمالية التراجع الأكبر في الصادرات، حيث من المتوقّع أن تنحدر بنسبة 14.7 و11.7 في المائة على التوالي. في المقابل، لم تتأثر الصادرات الآسيوية بالقدر نفسه، وسط تسجيلها تراجعاً متوقعاً بنسبة 4.5 في المائة عام 2020. وخلال السنة نفسها، من المرجح أن تكون الواردات قد هوت بنسبة 10.3 في المائة في أوروبا، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 8.7 في المائة، وآسيا بنسبة لا تتجاوز 4.4 في المائة.

5- www.wto.org. (غير محدّد) تُظهر التجارة مؤشرات على التعافي من فيروس كورونا المستجد، ولكن الانتعاش لا يزال ضبابيًا:
https://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr862_e.htm#:~:text=MAIN20%POINTS

عامة عن العالمية

الشكل 2 صادرات وواردات السلع بحسب المنطقة، مؤشر الربع الأول من 2012 - الربع الثاني من 2020، الربع الأول من 2012 = 100 (المصدر: منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

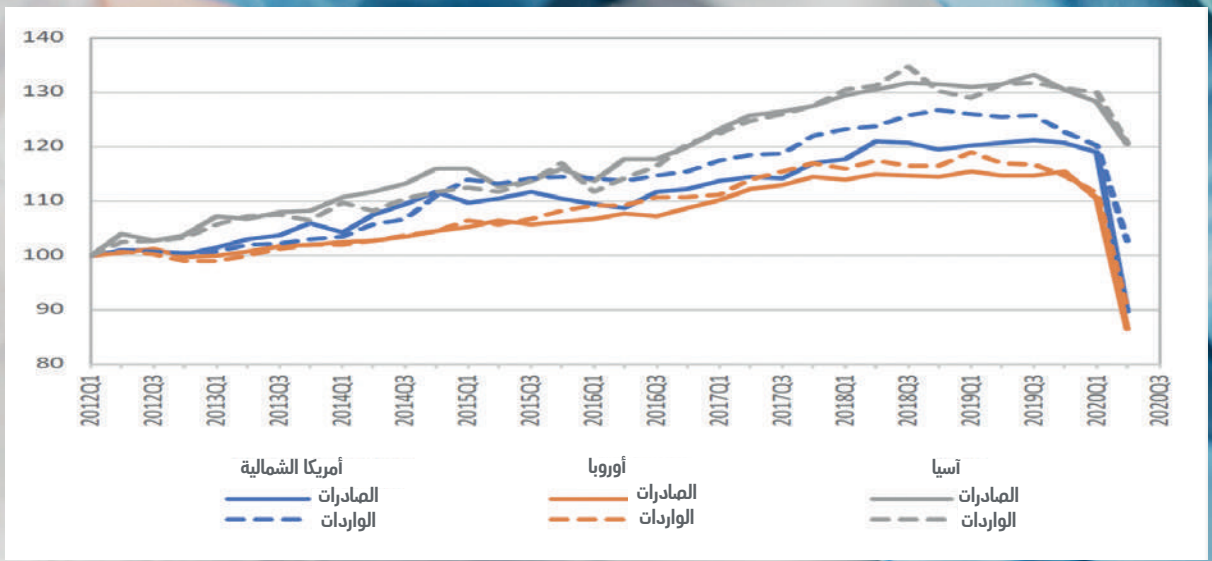

الأداء الاقتصادي والتجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

في أحدث نسخة عن الآفاق الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي في 2020 الصادرة عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)[6] ، تبيّن أن الدول الأعضاء في المنظمة عزّزت قدرتها الإنتاجية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2019، وسجلت زيادة بنسبة 63 في المائة، لتبلغ 21.5 تريليون دولار أمريكي بقيمة الدولار الحالية واستناداً إلى تعادل القوة الشرائية. وعلى الرغم من أثر جائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أنه من المتوقّع أن تنمو قدرة الدول الأعضاء الإنتاجية بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 22.6 تريليون دولار أمريكي بحلول نهاية 2021. وانطلاقاً من الحسابات القائمة على أحدث تقرير بشأن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المرجح أن يكون متوسط معدل النمو في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد تراجع بنسبة 4 في المائة عام 2020 على أن ينتعش بنسبة 5 في المائة العام المقبل. وعند الأخذ بالاعتبار قيمة الدولار واستناداً إلى تكافؤ القوة الشرائية، فإنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي لدول منظمة التعاون الإسلامي 17.3 تريليون دولار أمريكي في 2020، ليشكل 13.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

وإلى جانب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2020[7]، أجمع محللو البنك الدولي على أن معظم دول منظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت من بين الأقل تضرراً من الجائحة، مقارنة بمناطق أخرى. هذا، ومن المتوقّع أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد سجلت انكماشاً بنسبة 5 في المئة عام 2020 على أن تشهد تعافياً طفيفاً بنسبة 2.1 في المائة عام 2021، ويُعزى السبب إلى تخفيضات قائمة على السياسة في إنتاج النفط والضرر الناجم عن الجائحة. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون النشاط الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء قد انخفض بنسبة 3.7 في المائة عام 2020 وأن ينتعش بنسبة 2.7 في المائة عام 2021. تشير التقديرات إلى أن آسيا الوسطى وأوروبا التي تشمل تركيا وألبانيا وأذربيجان وأوزبكستان وغيرها، شهدت انكماشاً بنسبة 2.9 في المائة عام 2020.

لقد بذلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية والإقليمية فيها وشركاؤها في التنمية جهوداً من أجل المساهمة في تحسين حجم التجارة الخارجية والبينية لدول المنظمة. كما كثفت التعاون فيما بينها للحد من أثر الجائحة، فضلاً عن تقلبات أسعار السلع الأساسية ومعدلات الصرف الأجنبي، وكذلك الظروف الجيوسياسية والاقتصادية المتغيرة. لكن على الرغم من هذه الجهود الحثيثة، قد تنحدر أحجام التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي من 17 إلى 33 في المائة في المتوسط، على أن تكون قد شهدت تراجعاً مزدوج الرقم في صادراتها وواردتها عام 2020[8].

الشكل 3 التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين 2016 و2018 بمليار دولار

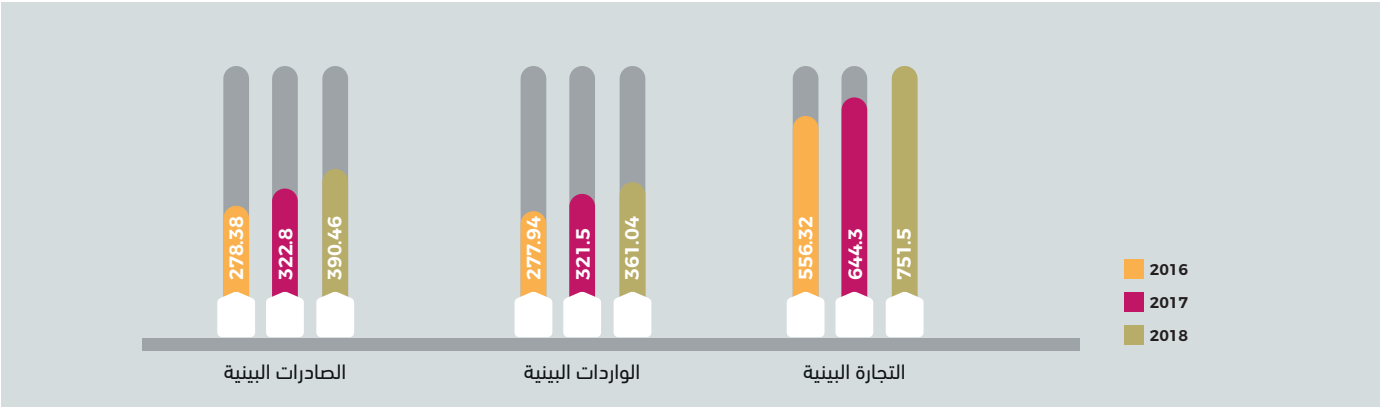

٦-مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) (2020): https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=511

٧- البنك الدولي (غير محدد) - الآفاق الاقتصادية العالمية: .https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects#:~:text=Global%20Outlook

٨-المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أكتوبر 2020

استنادًا إلى بيانات منظمة التجارة العالمية، ستكون بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد سجلت تراجعًا بنسبة 36.2 في المائة و31.6 في المئة في صادراتها ووارداتها عام 2020. غير أنه في عام 2021، ستسجل الصادرات في هذه الاقتصادات 36.1 في المئة، على أن تبلغ الواردات 25.1 في المئة. أما الجهات الفاعلة الرئيسة في التجارة ضمن منظمة التعاون الإسلامي، فهي:

الإمارات العربية المتحدة
%13.7

ماليزيا
%12.2

مصر
%3.1

العراق
%2.4

إيران
%3.6

قطر
%3.1

إندونيسيا
%10.4

الجزائر
%2.4

السعودية
%12

تركيا
%10.9

لتشكل معًا
%74 من تجارة منظمة التعاون الإسلامي بمبلغ إجمالي قدره
2.6 مليار دولار أمريكي

سجلت التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي زيادة ملحوظة من

556.32مليار دولار أمريكي

في 2016 إلى

751.5 مليار دولار أمريكي

في 2018

علاوة على ذلك، سجلت التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي زيادة ملحوظة من 556.32 ملياراً في 2016 (الشكل 3) إلى 751.5 مليار دولار أمريكي في 2018. ويُظهر ذلك معدل نمو بنسبة 35 في المئة، كما ورد في أحدث تقرير صادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة ويسلّط كذلك الضوء على أن أكثر من 75 في المئة من التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي تمحور حول المنتجات غير النفطية في 2018. كذلك، ازدادت حصة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي في التجارة العالمية من 18.69 في المئة عام 2016 إلى 21.02 في المئة عام 2018 وفي مقدمتها العراق، وتوغو، وأفغانستان، وغيانا، والبحرين، وبنين، وأوغندا، وغامبيا، وجزر المالديف، وإيران، وموريتانيا، والسعودية، والنيجر، وألبانيا. وبدورها، ارتفعت الصادرات بين دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 21 في المئة من 322.8 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى 390.5 ملياراً في 2018، والواردات من 321.5 ملياراً في 2017 إلى 361 مليار دولار أمريكي في 2018، في زيادة بنسبة 12.3 في المئة.

إعادة مواءمة نموذج عمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في وجه جائحة فيروس كورونا المستجد

استراتيجية الشركات للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لا تزال سليمة

تعكس الخطة الاستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دورها وطموحها في أن تصبح جهة عالمية تعمل على تمكين وتيسير التجارة، ما سيسمح لها بالتالي في أن تصبح "جهة رائدة في تقديم الحلول التجارية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد أعيدت صياغة عناصر التوجّه الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الذي تسهم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تحقيقه، بوضوح ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة. هذا، وحدّدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ثلاثة أهداف استراتيجية باعتبارها محورية من أجل تحقيق رؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الأشمل. ويشمل ذلك تعزيز:

ويتمّ دعم أهداف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الاستراتيجية بشكل خاص من خلال ثلاث ركائز استراتيجية:

01

تنمية القطاع الخاص:
تُعتبر مساهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنمية القطاع الخاص ضمن الدول الأعضاء مهمة نظراً إلى أن التجارة تشكّل المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية.

02

التعاون بين الدول الأعضاء:
تسهّل الحلول التجارية التي تقدّمها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء، وهي تهدف بشكل خاص إلى تعزيز التجارة البينية.

03

تنمية التمويل الإسلامي للتجارة:
تركز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على إيجاد حلول للتمويل الإسلامي للتجارة عبر تقديمها لمنتجات وعملها مع المصارف المحلية لتعزيز قدرتها على تقديم مثل هذه المنتجات.

يتمّ تحقيق هذه الرؤية من خلال مجموعة من خمسة مبادئ توجيهية:

1
توسيع رقعة حضورها لتصبح مركزًا عالميًا للتمويل الإسلامي للتجارة من خلال اللامركزية والتواصل الدولي والريادة الفكرية.

2
بناء حلول تجارية من أجل إحداث أثر في أسواق الدول الأعضاء من خلال الدعم الذي يقدّمه شركاء تنمية التجارة، وعملاء تمويل التجارة، والمؤسسات المالية، وتعبئة الموارد من خارج الميزانية.

3
تعزيز التأثير التنموي من خلال تحقيق النمو الشامل والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

4
بناء نموذج أعمال مرن لتحقيق النمو المستدام من خلال تنويع المحفظة واعتماد نهج مبتكر ومتكامل لبرامج التجارة.

5
تحقيق التميّز المؤسسي من خلال استحداث ثقافة موجّهة نحو تحقيق النتائج ودعم الكفاءات لإنجاز العمليات الداخلية.

إعادة مواءمة الاستراتيجية في وجه الجائحة

في أعقاب الأزمة الصحية والاقتصادية وأزمة السلع التي أحدثها فيروس كورونا المستجد، قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمراجعة استراتيجيتها من أجل إعادة تقييم مدى ملاءمة نموذج الأعمال في ضوء البيئة العالمية الجديدة. وأشارت النتائج إلى أن الاستراتيجية المؤسسية التي تعتمدها المؤسسة لا تزال سليمة، غير أنه لا بد من إدخال تعديلات على نموذج الأعمال من أجل التكيّف مع العوامل المرتبطة بالاستراتيجية، والأفراد، والإجراءات، والتكنولوجيا.

وسارعت المؤسسة إلى تصميم خطة استراتيجية 2.0 لتحديد المجالات الضرورية من أجل تعزيز نموذج الأعمال. وتمّ التوصل إلى مجموع خمس رزم عمل قائمة على الاستراتيجية، ووُضعت خريطة طريق للتحوّل من أجل ضمان أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الجهة المزوّدة الرائدة للحلول التجارية بهدف تلبية احتياجات دول منظمة التعاون الإسلامي عبر هذه النقلة النوعية العالمية.

التزام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بأهداف التنمية المستدامة

إن تعزيز التجارة والعمل من أجل حياة أفضل من القيم الأساسية للمؤسسة، وتدخل هاتان القيمتان المزدوجتان في صلب استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة العشرية المصمّمة لتحقيق نمو مالي من خلال تقديم حلول لتمويل التجارة وإحداث أثر تنموي على مستوى الدول الأعضاء السبعة والخمسين.

وكانت هذه المهمة المتوازنة قد ألهمت المؤسسة للبدء بنشر تقريرها السنوي حول فعالية التنمية المتمحور حول ستة موضوعات؛ النمو الشمولي، تنمية القطاع الخاص، التكنولوجيا، المهارات والابتكار، الاستدامة، كفاءة الإنجاز وإدارة المحفظة. يُذكر أن كلًا من هذه الموضوعات يرتبط بالركائز الاستراتيجية للمؤسسة وبالأهداف الاستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المعتمدة عالمياً. ويمثّل هذا المفهوم إطار عمل الأثر التنموي الذي وضعته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

خطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للتصدي لجائحة كورونا -

التآزر مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

سعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منذ بدء ظهور الآثار الاجتماعية والاقتصادية الواسعة الانتشار لوباء كورونا وتأثيره على اقتصادات الدول النامية، إلى تطوير وإطلاق استراتيجية ترمي إلى الحد من أسوأ الآثار ومحاربة التحديات التي واجهتها الكثير من الدول.

وحينما عصفت الجائحة بالعالم، أعادت المؤسسة على وجه السرعة تحديد هدف التزاماتها التمويلية من أجل التركيز على الاحتياجات الملحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد أسهمت مبادرة الاستجابة السريعة الأولية التي أطلقتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في منح 300 مليون دولار أمريكي لمساعدة دول منظمة التعاون الإسلامي على شراء المعدات واللوازم الطبية لحالات الطوارئ، فضلاً عن السلع الأساسية الاستراتيجية على غرار المواد الغذائية الأساسية. كما أعلنت المؤسسة أيضاً، عن مبادرتها للاستجابة والتعافي، في مسعىً ثانٍ أطول أمداً لمواجهة الأزمة، وخصصت مبلغاً إضافياً بقيمة 550 مليون دولار أمريكي لدعم القطاعات الاستراتيجية خلال العامين المقبلين.

ويندرج ذلك في إطار برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الاستراتيجي المتعلق بالتأهب والتصدي لجائحة كورونا البالغ قدره 2.3 مليار دولار أمريكي والقائم على مبادرة التصدي والاستعادة والاستئناف. ويهدف البرنامج إلى دعم مساعي الدول الأعضاء الرامية إلى منع، واحتواء، والحد من الجائحة والتعافي من أثرها. ويضع البرنامج تصوراً لنهج شامل على المدى القصير والمتوسط والطويل، ينطوي على أولويات تتخطى الاستجابة الفورية والطارئة للقطاع الصحي، لتصل إلى وضع الدول الأعضاء على مسار التعافي الاقتصادي من جديد وذلك من خلال استعادة سبل كسب العيش، وبناء القدرة على الصمود، وإطلاق عجلة النمو الاقتصادي. ويقوم البرنامج على نهج التصدي والاستعادة والاستئناف، حيث يركز كل مكون على مراحل هذه النقاط الثلاث.

وتنتشر الدول الأعضاء المستفيدة من تدابير الاستجابة السريعة التي اتخذتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في كافة أرجاء العالم النامي، بدءًا من الشرق الأوسط وإفريقيا وصولاً إلى آسيا ودول رابطة الدول المستقلة. ولغاية تاريخه، ومنذ تفشي الجائحة، خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويلاً بقيمة 604.7 ملايين دولار أمريكي بموجب مبادرة التصدي. وتشمل الأمثلة مصر، حيث وافقت المؤسسة على رزمة تمويل للحكومة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية من أجل شراء القمح والسكر.

وفي جرز المالديف، قدّمت المؤسسة 15 مليون دولار أمريكي إلى الهيئة التجارية الحكومية من أجل شراء المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومعدات الطوارئ الطبية. أما في أوزبكستان، فقد تمّ منح مصرف تراست بنك التجاري المساهم الخاص خط تمويل تجارة على أساس المرابحة بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي لدعم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستيراد وما قبل التصدير.

وتشمل الدول الأخرى المدعومة بموجب مبادرة التصدي، فلسطين والسنغال والسودان وقيرغيزستان وطاجيكستان، حيث تم تقديم هبات خاصة لحالات الطوارئ. وإضافة إلى مبادرة التصدي، بدأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتنفيذ أنشطة بموجب مبادرة التعافي، حيث خصصت المؤسسة 70.4 مليون دولار أمريكي للمصارف المحلية في الدول الأعضاء من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملاء القطاع الخاص على التعافي من التداعيات السلبية للجائحة.

التحول الرقمي و الابتكار

يعتري التجارة الدولية الورقية الكثير من عدم الكفاءة. وأتت أزمة فيروس كورونا المستجد لتفاقم هذا الاختلال، حيث إنها عرقلت سلسلة الإمدادات. وعلى الرغم من التحديات الأولية التي فرضتها هذه الأزمة، إلا أنها أتاحت في الواقع فرصة للتحسين.

وبات من المعترف به عالميًا أن "رقمنة" التجارة أصبحت ضرورة مطلقة؛ فالآن أكثر من أي وقت مضى، ثمة تحوّل عالمي في القطاع باتجاه القبول وتقبّل الحلول الرقمية باعتبارها ركيزة التجارة الدولية المستقبلية. نتيجة لذلك، تزداد وتيرة الاستثمارات التي تقوم بها المصارف وغيرها من صناديق رؤوس الأموال الاستثمارية (Venture Capital) في شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) الناشئة. وقد حدّدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بعض الحلول التجارية الرقمية الواعدة في مجال التكنولوجيا المالية، وأبرمت في هذا الإطار اتفاقات تجريبية، أو اتفاقات إنتاج تتماشى مع أكثر الحلول ملاءمة، مانحةً الأولوية لرقمنة الدورة التجارية عبر منصات تدعم إصدار وتعميم مستندات شحن رقمية.

وفي سبتمبر 2020، أعلنت غرفة التجارة الدولية عن الإطلاق التشغيلي لمبادرة المعايير الرقمية التي تهدف إلى رقمنة التجارة وتمويل التجارة. وتُعد مثل هذه المبادرات ضرورية للغاية من أجل تحديد معايير القطاع وتمكين قابلية التشغيل التبادلي على المنصات الرقمية، الأمر الذي سيفتح المجال أمام اعتماد الرقمنة بشكل كبير. وسوف تشارك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في هذه المبادرة بهدف تعزيز أجندة التجارة الرقمية في الدول الأعضاء.

إلى ذلك، يمكن تصنيف مشاريع الابتكار الرقمي عموماً إلى:

01 رقمنة الشركات القائمة

مستندات الشحن الإلكترونية - خطابات ائتمان رقمية - تدقيق المستندات المعدة بمساعدة الذكاء الاصطناعي - الترخيص.

02 رقمنة خطوط أعمال جديدة

منصات رقمية متخصصة - التزام دفع المصروفات الموزعة في دفتر الأستاذ.

وتسهم مشاريع مبتكرة مماثلة في تحسين الكفاءة والشفافية وقابلية التتبع والتدقيق، وتعزز الثقة في أوساط أصحاب المصلحة ضمن سلسلة القيمة.

واستناداً إلى ما تقدّم، لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دور مزدوج للاضطلاع به؛ أولاً بوصفه مثالاً يحتذى يروّج ويعتمد حلولاً تجارية رقمية في عملياته اليومية، وثانياً محفزاً يشجع ويساعد الدول الأعضاء على تبني معايير تجارية رقمية من أجل تعزيز التجارة.

وبالتعاون مع مزوّدين وشركاء رياديين في مجال الحلول الرقمية، شاركت المؤسسة في عدد من المشاريع التجريبية لاختبارها، وقامت بتقييم الحلول الرقمية التجارية الناشئة. ويشمل ذلك خطابات ائتمان رقمية على منصة كونتور (Contour Platform)، وتمويل الذمم المالية على منصة ماركو بولو (Marco Polo Platform) من بين العديد من المشاريع الأخرى التي لا تزال قيد الإعداد.

الفصل

التضامن مع الدول الأعضاء

تعزيز التجارة للحدّ من الأثر الفوري لفيروس كورونا المستجد على الدول الأعضاء.

كان عام 2020 زاخراً بالتحديات على نحو استثنائي للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في آن. وقد أسفر تفشي فيروس كورونا المستجد وانتشارهِ السريع عن أزمة غير مسبوقة في قطاعي الصحة والاقتصاد لدى دول منظمة التعاون الإسلامي وحول العالم على حد سواء.

وكانت استجابة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إزاء هذه التحديات جيدة، حيث أظهرت تضامنًا مع الدول الأعضاء. وحافظت المؤسسة على مرونتها في تحقيق مهمتها الرئيسة كما هو مبيّن من خلال مساهمتها في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وتلك المصمّمة لتلبية الاحتياجات الطارئة والناشئة للدول الأعضاء.

وفي إطار مبادرة التصدي والاستعادة والاستئناف التي أطلقتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، سارعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى تخصيص 300 مليون دولار أمريكي كتمويل للطوارئ في المرحلة الأولى من مساهمتها، وذلك للتخفيف من حدة العوائق الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها دول منظمة التعاون الإسلامي. غير أنه وبسبب خطورة الأزمة، لوحظ أن احتياجات الدول الأعضاء لا تقتصر على اللوازم الطبية فحسب، بل تشمل المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. ولهذا الغرض، تمّت زيادة المساهمة ليصل مجموعها إلى 604.7 ملايين دولار أمريكي بموجب مبادرة التصدي، وشملت تسهيلات جديدة وأخرى أعيد تحديد هدفها من أجل تمويل شراء اللوازم الطبية والمواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية، فضلًا عن دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب مبادرة الاستعادة التي تصل قيمتها إلى 70.4 مليون دولار أمريكي.

استخدام التجارة عبر الحدود كأداة تنمية لدعم الدول الأعضاء

في عام 2020، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعزيز أثرها التنموي من خلال تصوير إنجازات ملحوظة تمثّلت في الابتعاد عن نموذج التجارة القائم على الصفقات، والتوجّه نحو نهج قائم على البرامج، حيث يتم دمج عمليات تمويل التجارة مع تنمية التجارة وبناء القدرات بغية مضاعفة التأثير التنموي ومساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها الطارئة والناشئة.

علاوة على ذلك، استمرت المؤسسة في مراعاة التزاماتها وحافظت على تضامنها مع الدول الأعضاء من خلال التركيز على القطاعات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الطاقة، والغذاء والزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص.

ومنذ انطلاقه، حقق التمويل الممنوح من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أثرا تنموياً كبيراً، حيث وصلت قيمة العمليات المعتمدة التراكمية إلى 54.88 مليار دولار أمريكي نهاية 2020. لكن وبسبب البيئة الحافلة بتحديات غير مسبوقة في 2020 جرّاء جائحة فيروس كورونا المستجد، وتحديات التمويل في الأسواق الدولية التي أثرت على صفقات السلع المرتفعة الثمن، وتراجع أسعار النفط، تقلّصت عمليات تمويل التجارة المعتمدة بنسبة 19 في المئة من 5.84 مليارات في 2019 إلى 4.27 مليارات دولار أمريكي في 2020، على أساس المقارنة السنوية.

يفصّل الجدول 1 عمليات تمويل التجارة المعتمدة بحسب القطاع:

الجدول 1 - عمليات تمويل التجارة المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بحسب القطاع (مليون دولار أمريكي)

	تمويلات فعلية لعام 2019	%	تمويلات فعلية لعام 2020	%
قطاع الطاقة	4,449	76%	3,146	67%
قطاع الغذاء والزراعة	565	10%	721	15%
القطاع المالي	677	12%	427	9%
قطاعات أخرى	150	3%	428	9%
مجموع العمليات المعتمدة	5,841	100%	4,723	100%

بدورها، كانت السحوبات منخفضة، ما يعكس التراجع في العمليات المعتمدة؛ فقد بلغ إجمالي السحوبات 4.10 مليارات دولار أمريكي في 2020 مقابل 4.97 مليارات دولار أمريكي في 2019. وعلى الرغم من هذا التراجع، يُعتبر حجم سحوبات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في 2020 مؤشراً على قدرتها على تحقيق مهمتها والتكيّف في الوقت نفسه مع البيئات المتقلبة والحافلة بالتحديات في الأسواق حيث تقوم بتشغيل أعمالها.

يفصّل الجدول 2 عمليات تمويل التجارة المعتمدة بحسب المنطقة الجغرافية:

الجدول 2- عمليات تمويل التجارة المعتمدة المقدّمة من المؤسسة بحسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار أمريكي)

المنطقة الجغرافية	تمويلات فعلية لعام 2019	%	تمويلات فعلية لعام 2020	%
آسيا والشرق الأوسط	3,809	65%	2,941	62%
إفريقيا وأمريكا اللاتينية	2,032	35%	1,782	38%
مجموع العمليات المعتمدة	5,841	100%	4,723	100%
إجمالي السحوبات	4,977		4,105	

نظرًا إلى الأثر الاجتماعي-الاقتصادي السلبي الذي خلفته الجائحة، وخاصةً على اقتصادات الدول الأعضاء الأقل نموًا، خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في 2020 الموارد الضرورية لتلبية الطلب على تمويل التجارة والطلبات التي قدّمتها الدول الأقل نموًا. ولهذا الغرض، تمّ تخصيص 37 في المئة من إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 2020 إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا مقابل 36في المئة خلال السنة التي سبقت. الملحق 4 يعدد عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لصالح الدول الأعضاء الأقل نموًا.

في عام 2020، وعلى صعيد مخاطر المحفظة، استمر الانكشاف السيادي في أن يشمل مجمل محفظة تمويل التجارة، ما يمثّل 90 في المئة من إجمالي العمليات المعتمدة مقابل 86 في المئة عام 2019. ويعكس الانكشاف السيادي المتزايد بشكل عام التمويل الإضافي المعتمد للعملاء السياديين لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد.

يوضح الجدول 3 تفاصيل المحفظة حسب نوع الضمان:

الجدول 3 - عمليات تمويل التجارة المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب نوع الضمان (مليون دولار أمريكي)

نوع الضمان	تمويلات فعلية لعام 2019	%	تمويلات فعلية لعام 2020	%
ضمان سيادي	5,019	86%	4,265	90%
ضمان مصرفي	117	2%	277	6%
عمليات تمويل بدون ضمانات	601	10%	100	2%
عمليات تمويل مهيكل	-	-	-	-
تأمين الائتمان	104	2%	80	2%
المجموع	5,841	100%	4,723	100%

تشمل محفظة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة السيادية صفقات السلع المرتفعة الثمن من أجل تمويل قطاعات الطاقة والغذاء والزراعة، ويتمّ إبرامها بشكل رئيس بموجب اتفاقات إطارية استراتيجية موقعة مع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع أولوياتها وطموحاتها الوطنية في مجال التنمية.

المربع 1

اتفاقيات إطارية سارية المفعول

01 جمهورية أوزبكستان
اتفاقية إطارية بقيمة
500 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2022.

02 جمهورية مالي
اتفاقية إطارية بقيمة
300 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2021.

03 جمهورية النيجر
اتفاقية إطارية بقيمة
80 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة بين 2019 و2023.

04 جمهورية جيبوتي
اتفاقية إطارية بقيمة
600 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2021.

05 جمهورية المالديف
اتفاقية إطارية بقيمة
1.5 مليار دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2023.

06 جمهورية طاجيكستان
اتفاقية إطارية بقيمة
150 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2021.

07 جمهورية قيرغيزستان
اتفاقية إطارية بقيمة
150 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2021.

08 جمهورية سورينام
اتفاقية إطارية بقيمة
75 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2021.

09 جمهورية السنغال
اتفاقية إطارية بقيمة
1.5 مليار دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2023.

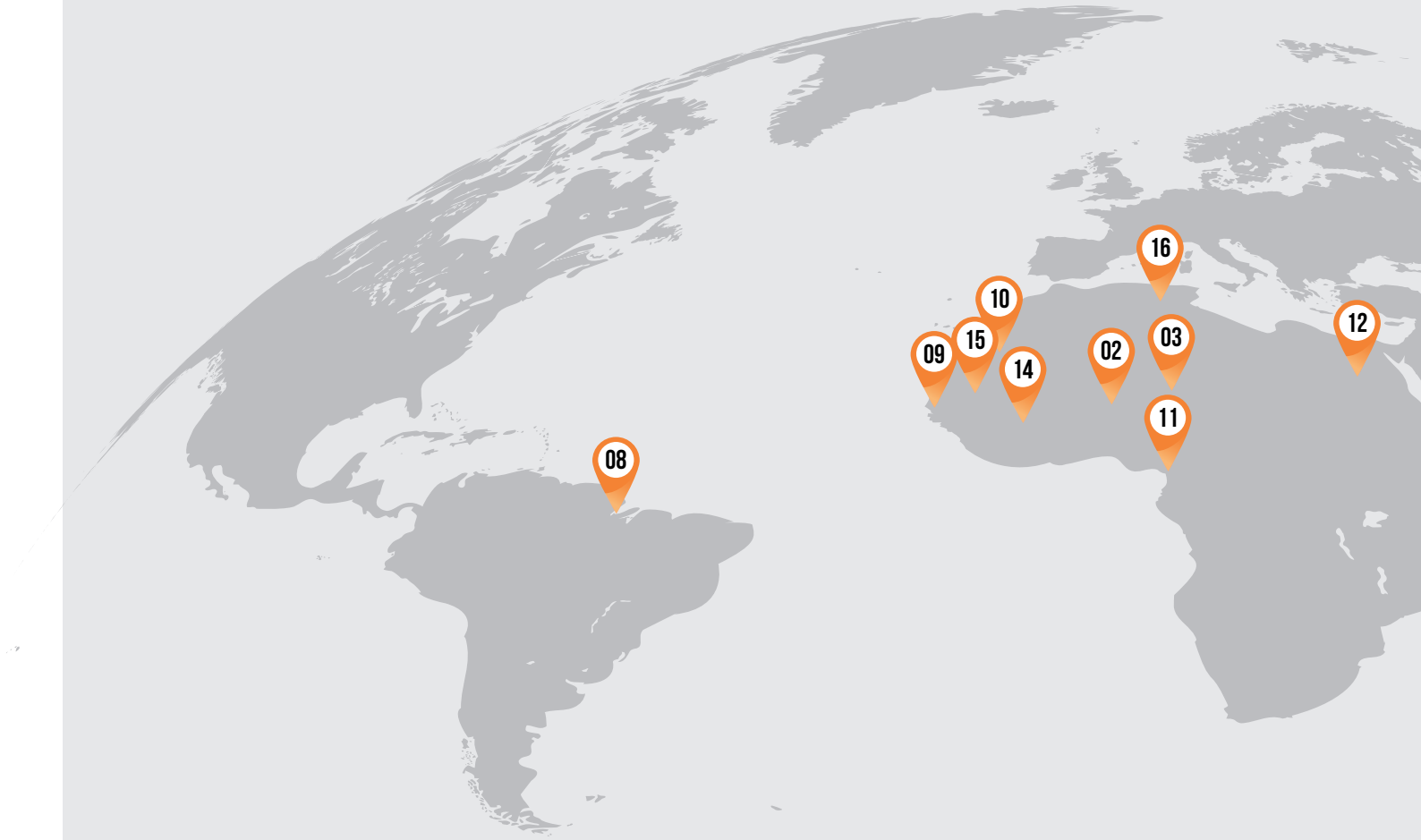

10 الجمهورية الإسلامية الموريتانية
اتفاقية إطارية بقيمة
600 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2019 و2023.

11 جمهورية الكاميرون
اتفاقية إطارية بقيمة
750 مليون دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2018 و2022.

12 جمهورية مصر العربية
اتفاقية إطارية بقيمة
3.0 مليارات دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2018 و2022.

13 جمهورية باكستان الإسلامية
اتفاقية إطارية بقيمة
4.5 مليارات دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2018 و2020.

14 بوركينا فاسو
اتفاقية إطارية بقيمة
1.5 مليار دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2018 و2022.

15 غامبيا
اتفاقية إطارية بقيمة
210 ملايين دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة بين ما 2018 و2020.

16 جمهورية تونس
اتفاقية إطارية بقيمة
1.5 مليار دولار أمريكي
لتوجيه مساهمات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة ما بين 2018 و2020.

تطوير التجارة ما بين دول منظمة التعاون الإسلامي

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استجابةً للدعوات إلى زيادة وتسريع التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بقيادة تعاون موجّه نحو السوق يُنفذ ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وعليه، جعلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التركيز على زيادة وتوسيع التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي لتطال دولًا أخرى في صلب استراتيجيتها وعملياتها التشغيلية.

في عام 2020، وانطلاقاً من مهمة المؤسسة، ركّزت نسبة 78 في المئة من عملياتها لتمويل التجارة التي بلغت قيمتها 3.68 مليارات دولار أمريكي، على تسهيل التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ما عزّز بالتالي مساهمة المؤسسة في تطوير التجارة والرفاه الاجتماعي - الاقتصادي للدول الأعضاء.

المربع 2

وحّدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير الجهود من أجل دعم قطاع الزراعة في الدول الأعضاء من إفريقيا جنوب الصحراء بهدف التخفيف من بعض التداعيات السلبية للجائحة.

قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير حزمة استجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد بقيمة 200 مليون دولار خُصصت لقطاع الزراعة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد وفّر تمويل المرابحة دعمًا أساسيًا لآلاف المزارعين الذين يصدّرون السلع الغذائية في أرجاء القارة بعدما أثّرت الجائحة في أسعار السلع الغذائية الأساسية. وساعد هذا التمويل، الذي يدلّ على التزام المؤسسة المستمر بدول إفريقيا، على تمويل تصدير السلع الأساسية اللينة على غرار جوز الكاجو والكاكاو وبذور السمسم والذرة.

توفير إمدادات مستحاثات الطاقة

يُعتبر الوصول إلى الطاقة مُحركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وتتوقف إنتاجية العديد من القطاعات، وعدم انقطاع تقديم الخدمات التعليمية، وجودة الخدمات الصحية، وأمن الغذاء وغيرها من فروع اقتصادات الدول الأعضاء، على الإمدادات المستدامة للطاقة.

ووفق الوكالة الدولية للطاقة، استمرت السياسات والمبادرات المرتبطة بالطاقة من حول العالم في إحراز تقدّم ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تراجع عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الطاقة الكهربائية في العالم من حوالي 860 مليوناً في 2018 إلى 770 مليوناً في 2019.

لكن هذا التقدّم الملحوظ اصطدم بجائحة فيروس كورونا المستجد؛ ففي إفريقيا جنوب الصحراء، وفي حين تراجع عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء بشكل مطرد اعتباراً من عام 2013، من المتوقّع أن يزداد هذا العدد في 2020، ما سيسفر عن تحديات إضافية ستواجهها الدول الأعضاء وستحول دون تحقيقها لأهدافها على مستوى أمن الطاقة.

واستنادًا إلى ما تقدّم وإلى أهمية تعزيز إمكانية الوصول إلى الطاقة لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الأثر الذي تخلّفه الجائحة، تنظر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم قطاع الطاقة باعتبارهِ من بين الركائز الرئيسة لاستراتيجية التدخلات التي تنتهجها. وعليه، تبقى المؤسسة شريكًا راسخًا لتوفير التمويل لتأمين إمدادات الوقود من أجل الحفاظ على توليد الكهرباء بشكل مستقر دعماً لسبل كسب العيش والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

في عام 2020، بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة لصالح قطاع الطاقة 3.14 مليارات دولار أمريكي.

إلى جانب ذلك، ثمة عدد محدود من المُموّلين في العديد من الدول الأعضاء الراغبين والقادرين على تمويل معاملات مرتبطة بقطاع الطاقة، وهي معاملات غالباً ما تتطلب تمويلًا هائلًا. وفي هذه الحالات، تضطلع المؤسسة بدور المحفز في حشد الموارد اللازمة من الأسواق الدولية لتمويل صفقات مشتركة كبيرة. ولهذه الغاية، عُقدت صفقات كبيرة لصالح عدد من الدول الأعضاء.

الشكل 4: أبرز المستفيدين من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعام 2020 في قطاع الطاقة

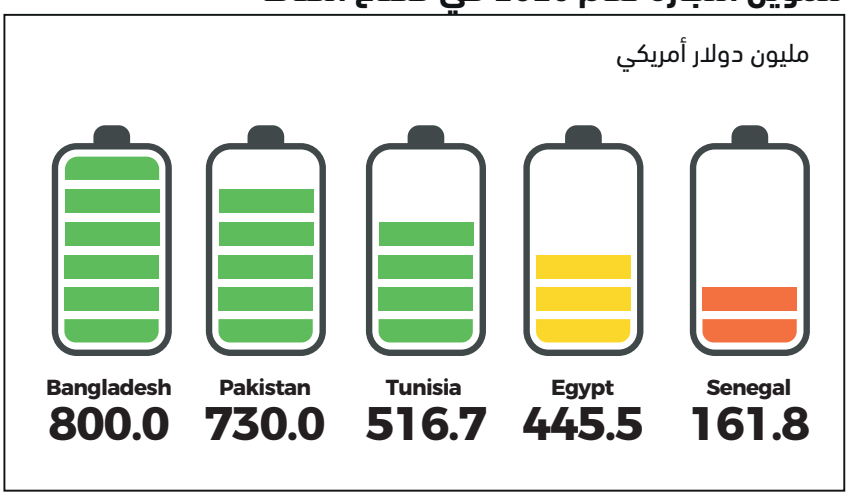

المربع 3

دعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لقطاع الطاقة في جزر المالديف

أدّت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دوراً حيوياً في نجاح عمل الهيئة التجارية الحكومية، عن طريق تقديم خيارات تمويل تتمتّع بالكفاءة من حيث التكلفة ومرونة قصوى وشروط دفع ميسرة خلال السنوات الاثنتي عشرة من الشراكة في العمل. وكانت الحلول التجارية التي طرحتها المؤسسة بموجب تمويل المرابحة قد خفضت التكاليف المالية، ما حسّن إجمالي هامش الربح الذي نحققه. ومع انتقال المدخرات إلى المستهلكين النهائيين، تنخفض تكلفة المعيشة وتتحسّن مستويات المعيشة في المالديف تدريجياً.

كما ضمنت استجابة المؤسسة للطلبات الفورية توافر الوقود وساعدت على الحفاظ على إمدادات مطردة لهذا المنتج في أرجاء البلاد كافة. وساهم ذلك في مواصلة ضمان تدفق مطرد وفعال للأنشطة اليومية في الاقتصاد.

ورغم ما أسفرت عنه جائحة فيروس كورونا المستجد من تحديات وعدم استقرار، مكّنت الحلول التجارية المميزة التي قدّمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة شركتنا من توفير المنتجات النفطية بسلاسة في أرجاء البلاد من دون أيّ عوائق.

حسين عمرو محمد رشاد
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
الهيئة التجارية الحكومية، المالديف

دعم الإمدادات المناسبة من السلع الأساسية - أمن الغذاء

2 ZERO HUNGER

استنادًا إلى أحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة، وبعد عقود من التراجع المطرد، بدأ عدد الشعوب التي تعاني من الجوع - كما تبيّن من انتشار سوء التغذية - يزداد بوتيرة بطيئة من جديد خلال عام 2015. وتُظهر التقديرات الحالية أن نحو 690 مليون شخص يعانون من الجوع، ما يمثّل 8.9 في المئة من سكان العالم. وإذا ما استمر هذا المنحى، سيتجاوز عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع عتبة 840 مليونًا بحلول عام 2030، وسيتعذر تحقيق الهدف الثاني من التنمية المستدامة المتمثل بالقضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

علاوة على ذلك، واستناداً إلى برنامج الأغذية العالمي، يعاني 135 مليون شخص من الجوع الشديد، ويُعزى الأمر عموماً إلى النزاعات البشرية، وتغيّر المناخ والتباطؤ الاقتصادي. والآن، يمكن لجائحة فيروس كورونا المستجد أن تضاعف هذا العدد، ما يعرّض 130 مليون شخص إضافي لخطر الجوع الشديد بحلول نهاية عام 2020.

ورداً على ذلك، بقي تركيز نهج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إزاء قطاع الغذاء والزراعة منصباً على المساهمات التي تساعد الدول الأعضاء في دعم أمن الغذاء، وخفض عدد الشعوب المتأثرة بالجوع، والتخفيف من الفقر، واستحداث الوظائف، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز دخل الأسر المعيشية.

المربع 4

تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر من أجل استيراد السلع الأساسية

تقدّر وزارة التموين، الممثلة بالهيئة العامة للسلع التموينية، وتتقدّم بالشكر للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تعاونها خلال العام الحالي والسنوات التي سبقت على حد سواء. وتجلّى ذلك من خلال الاستجابة السريعة للمؤسسة من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية والملحة خلال ظروف استثنائية مماثلة تواجهها مصر والعالم أجمع. وكان ذلك قد انعكس إيجاباً على الاقتصاد المصري.

لطالما حرصت المؤسسة على تقديم حلول مبتكرة من أجل دعم واردات مصر من السلع الأساسية الحيوية على غرار القمح والزيت، وهما سلعتان أساسيتان لأمن الغذاء في مصر، لا سيّما في ضوء جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما تعاونت المؤسسة عن قرب معنا من أجل إجراء حوار بنّاء وإقامة علاقة تفاعلية مع موظفي الهيئة العامة للسلع التموينية عن طريق برنامج بناء القدرات المصمم بموجب "الحلول التجارية المتكاملة" المقدّمة من المؤسسة. وقد ساهم هذا البرنامج في تعزيز كفاءة موظفي الهيئة وزودهم بالحلول المبتكرة لمساعدتهم خلال عملهم اليومي في مجال استيراد السلع الاستراتيجية.

سامح سيد أحمد
مراقب الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية
الهيئة العامة للسلع التموينية
وزارة التموين والتجارة الداخلية

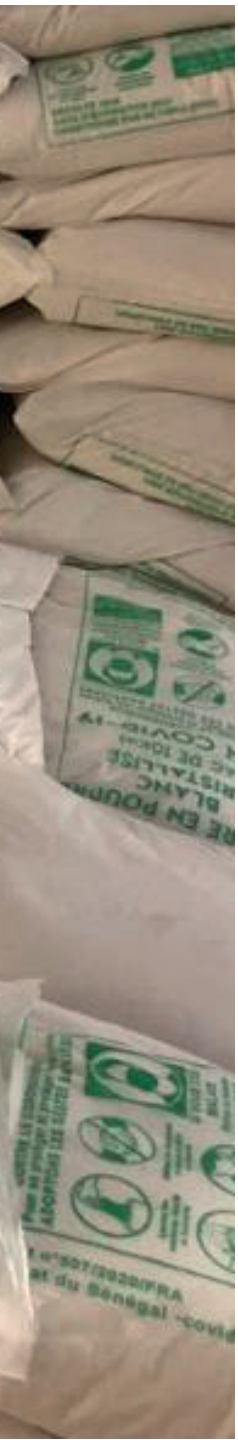

في عام 2020، بلغت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة لقطاع الغذاء والزراعة 721 مليون دولار أمريكي، لصالح 8 دول أعضاء، ما مثّل 15 في المئة من المحفظة. ومنذ انطلاقها، خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 7.10 مليارات دولار لصالح مستفيدين يمثّلون قطاع الغذاء والزراعة.

وبالاضافة إلى دعم قطاع الغذاء والزراعة، فقد خصصت المؤسسة أيضاً، أموالاً للمصارف المحلية عبر خطوط تمويل دعماً لهذا القطاع. على سبيل المثال، خصصت المؤسسة في 2020 مبلغ 16.0 مليون يورو للبنك الإسلامي السنغالي الذي استخدمه من أجل استيراد المواد الغذائية.

الشكل 5: أبرز المستفيدين من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في قطاع الغذاء والزراعة لعام 2020

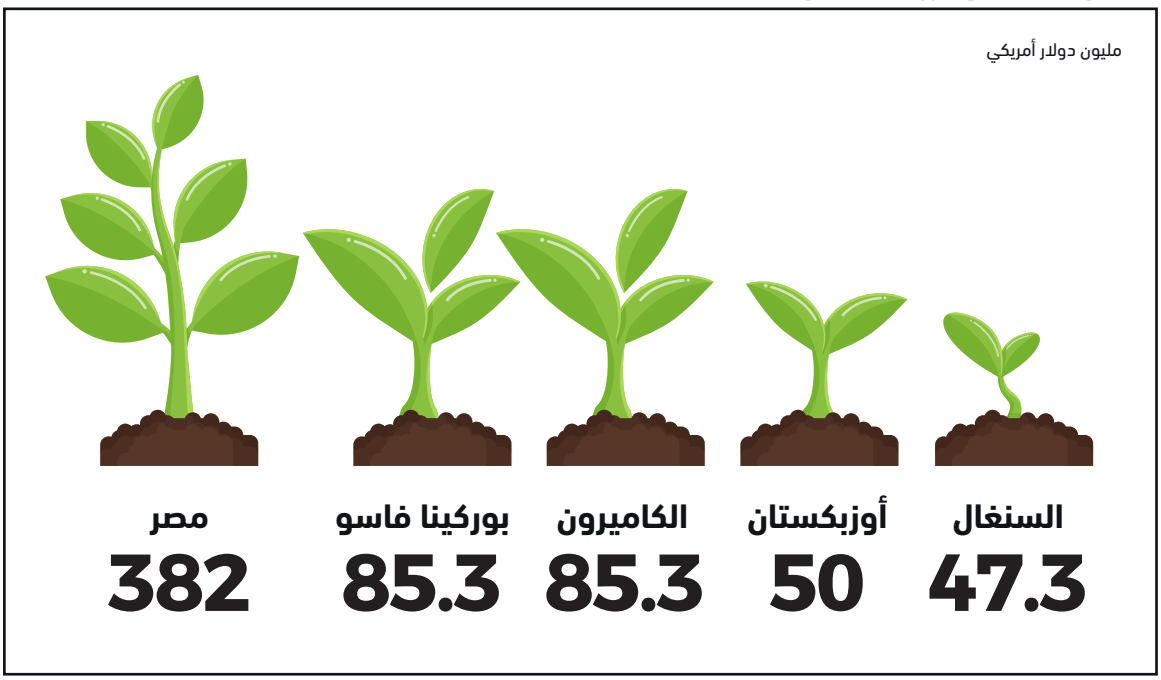

منذ عام 2008، خصصت المؤسسة

7.10

مليارات دولار أمريكي

لصالح مستفيدين يمثلون قطاع الغذاء والزراعة

المربع 5

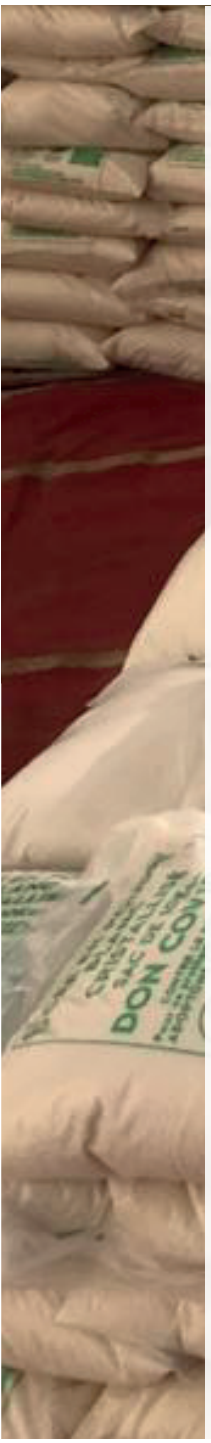

أبرمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتفاقية شراكة مع البنك الإسلامي السنغالي للمساهمة في أمن الغذاء في السنغال

اعتباراً من ديسمبر 2019، استفاد البنك الإسلامي السنغالي من تمويل قدمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وصلت قيمته الإجمالية إلى 16 مليون يورو.

وبواسطة خط تمويل المرابحة البالغة قيمته 8 ملايين يورو المقدّم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، قام البنك الإسلامي السنغالي بتمويل شركات محلية من أجل تزويد الدولة السنغالية بالمواد اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي، على غرار الأرز والسكر والزيت ليتمّ توزيعها على السكان المحرومين، في إطار خطة الاستجابة الوطنية لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد. وبالتالي، ساهم التمويل في التخفيف من التداعيات السلبية للأزمة. وفي نهاية المطاف، ساهم هذا التسهيل في تعزيز التعاون بين البنك الإسلامي السنغالي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ودولة السنغال وكذلك أصحاب مصلحة رئيسيين في القطاع المحلي لتوزيع المواد الغذائية.

وبفضل دعم عمليات تمويل التجارة في السنغال، إحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مكّنت عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالفعل البلاد من مواصلة مساهمتها في تنمية التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي نظرًا إلى أن قسمًا كبيرًا من السلع يأتي من دول أعضاء أخرى.

ومنذ تأسيسها، دعمت المؤسسة بشكل فعّال عملية التنمية في السنغال عن طريق خطوط تمويل وبرامج تسهيلات تجارية لصالح قطاعات استراتيجية من الاقتصاد. وكان دعم المؤسسة للقطاع الخاص أساسياً ومجدياً نظراً إلى أن هذا الأخير هو محرّك رئيس للتوظيف والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، حيث تمثّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتناهية الصغر أكثر من 90 في المئة من الشركات في السنغال. وتتطور العديد منها بشكل خاص في قطاع الغذاء والزراعة الحيوي.

محمدو مادانا كين
الرئيس التنفيذي
البنك الإسلامي السنغالي

تقديم الدعم للمزارعين في اكتساب الدخل

توسّع تمويل الزراعة الممنوح من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حيث استهدف مجالات مهمة من سلسلة القيمة بدءاً من إنتاج المزارع وصولاً إلى المعالجة ومرحلة ما قبل التصدير والتصدير، وهو يلبي احتياجات التمويل حينما يكون من الصعب استقطاب المزودين التجاريين بسبب المخاطر العالية المتوقّعة. ونظراً إلى ارتباطها بشكل خاص بالتمويل السابق للحصاد.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن قسماً كبيراً من تمويل الزراعة المقدم من المؤسسة يخصص لاستيراد منتجات زراعية أساسية، وكذلك للقطن والفول السوداني - وهما سلعتان أساسيتان حيويتان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على السواء في العديد من الدول الأعضاء في إفريقيا.

تشكّل الزراعة الحصة الأكبر من محفظة تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المخصصة لدول رابطة الدول المستقلة (42 في المئة)، ممثلةً بمساهمة قطاع الزراعة في قطاع القطن، ولإفريقيا جنوب الصحراء (36 في المئة)، حيث يخصص التمويل بشكل رئيس للمحصول النقدي، خاصة القطن والفول السوداني.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يساعد تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم أمن الغذاء وسط استخدام المزارعين جزءاً من المدخلات الزراعية الممولة في إطار هذا التمويل من أجل زراعة المحاصيل الغذائية. كذلك، يسمح التمويل للمزارعين بالحصول على المدفوعات مقابل محاصيلهم في الوقت المناسب ومن دون أيّ تأخير، ما يعزز بالتالي دخل أسرهم.

في عام 2020، خصصت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مبلغ

373 مليون دولار أمريكي

لدعم المزارعين في الدول الأعضاء، على غرار بوركينا فاسو، والكاميرون، وغامبيا، وإندونيسيا، والسنغال، وأوزبكستان.

المربع 6

مساهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم الزراعة في أوزبكستان

إنه لشرف كبير أن يكون الصندوق الحكومي لدعم قطاع الزراعة في أوزبكستان شريك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. ويُعتبر تمويل المرابحة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي المقدّم من المؤسسة أول تمويل خارجي على الإطلاق يحشده الصندوق.

وسوف يمكّن هذا التمويل الصندوق من تنويع مصادر تمويله، ويدعم الإصلاحات الهيكلية الجارية في البلاد في قطاع القطن، ويعزز مشاركة القطاع الخاص وقدرة قطاع القطن على الصمود. كما سيدعم تمويل المؤسسة استحداث المزيد من فرص العمل في مجتمع مزارعي القطن، ما سيساعد في التخفيف من حدّة الفقر.

وأخيراً، سيدعم تمويل المرابحة أنشطة الإقراض التي نقدّمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة بشروط تمويل ميسّرة. ونحن على ثقة بأن الشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ستتواصل في المستقبل، إذ نتطلع إلى تطوير علاقة تعود بالفائدة على الطرفين.

عبد جبور إيسرويلوف
رئيس
الصندوق الحكومي لدعم قطاع الزراعة

إبرام شراكة مع مؤسسات مالية - مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص على التعافي

استنادًا إلى آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2020، التي نشرها مركز التجارة الدولية، تجلّت تداعيات الجائحة الاقتصادية بسرعة حيث تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نحو غير متكافئ ثقل أثرها. وسط بقاء العاملين والعملاء في منازلهم، واختبار الإقفال لسلاسل الإمدادات، رزحت الشركات الصغيرة التي توفّر نحو 70 في المئة من فرص العمل حول العالم وحوالي نصف النشاط الاقتصادي تحت وطأة الضغوط. وفي هذا السياق، يتردد أن خُمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه خطر الإقفال بشكل دائم.

نظرًا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث فرص العمل وتوليد الدخل والحفاظ على مداخيل الأسر، وضعت المؤسسة في عام 2020، تماشياً مع أهدافها الاستراتيجية الرامية إلى زيادة مساهمتها في القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم هذه الشركات وضمان حصولها على تمويل في صلب مساهماتها.

وعليه، ومن أجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تمويل، أبرمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2020 شراكات جديدة مع 8 مصارف ومؤسسات مالية في الدول الأعضاء على غرار بنغلاديش، وجزر المالديف، وساحل العاج، وأوزبكستان وغيرها. وقد وصلت القيمة الإجمالية للتمويل الممنوح دعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 427 مليون دولار أمريكي.

إلى ذلك، يبلغ مجموع عدد شركاء البنك الناشطين 26 شريكاً، 16 منهم من آسيا والشرق الأوسط و10 من إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن شأن خطوط التمويل الممنوحة من المؤسسة مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على مصادر لتمويل التجارة والمساهمة في تعافيها من الآثار السلبية للجائحة.

المربع 7

Commercial bank KYRGYZSTAN

أبرمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة شراكة مع بنك قيرغيزستان التجاري لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كان بنك قيرغيزستان التجاري المصرف الأول في جمهورية قيرغيزستان الذي يبرم اتفاقية شراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل دعم العمليات التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب آلية خط تمويل التجارة. وقد رحّب عملاء المصرف الساعون إلى الحصول على تمويل مطابق لأحكام الشريعة بأسلوب التمويل المقترح من المؤسسة. نعتقد أن هذه الشراكة بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وبنك قيرغيزستان التجاري تعزّز على نحو أكبر توافر أساليب تمويل إسلامية في البلاد، وكذلك فرصة زيادة أنشطة المؤسسة فيها.

وفضلاً عن توفير خطوط تمويل التجارة، نظمت المؤسسة ورش عمل ودورات تدريبية عدة للمؤسسات المالية العاملة في جمهورية قيرغيزستان تضم خبراء يتمتعون بمؤهلات عالية. ونتيجةً لهذا التدريب، عززنا معرفتنا بالتمويل الإسلامي الذي سيعود علينا بالفائدة خلال إطلاق النافذة الإسلامية.

كما أننا ممتنون للمؤسسة على دعمها موظفي بنك قيرغيزستان التجاري للالتحاق ببرامج الشهادات الأكاديمية التي تعدّها غرفة التجارة الدولية. ونؤمن أن هذا الدعم سيساعد البنك في توسيع قدرته وعروضه في مجال تمويل التجارة.

ونعتبر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أحد أهم شركاء البنك لتعزيز التمويل الإسلامي وزيادة منتجات وخدمات تمويل التجارة، ونتطلع إلى تعاون طويل الأمد بين الجهات التابعة لنا.

ساغينديكوف زاركينبك زومابايفش
النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة
بنك قيرغيزستان التجاري

المربع 8

تساعد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سيتي بنك على تعزيز قدرته على تمويل التجارة

إنه من دواعي سرور سيتي بنك أن يكون قد أبرم اتفاقية شراكة استراتيجية مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. فقد سمحت هذه الشراكة للبنك بإبرام اتفاق تمويل تجارة على أساس المرابحة بقيمة 15 مليون دولار أمريكي مع المؤسسة، وجعلته المصرف الأول في بنغلاديش الذي يحصل على خط تأكيد خطاب الائتمان.

إن سيتي بنك مصرف يركّز على التجارة، ويُعتبر هذا الدعم المقدّم من فريق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أساسياً لتعزيز قدرتنا في مجال تمويل التجارة والوصول إلى عدد أكبر من العملاء. وقد سبق وأنجزنا صفقات لاستيراد أسمدة وسلع أساسية بفضل دعم تمويل التجارة على أساس المرابحة الممنوح من المؤسسة، ما أسفر عن تقديم دعم مالي أفضل لعشرات الآلاف من المزارعين في بنغلاديش.

ويتوقّع سيتي بنك تعزيز هذه الشراكة الناجحة مع المؤسسة ومواصلة دعم نمو اقتصادنا.

عزيز القيصر
رئيس مجلس الإدارة
سيتي بنك ليمتد

الإطلاق الناجح لمنتج تأكيد خطاب الائتمان

يُعتبر تعزيز التجارة الدولية أساسيًا للتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء وقد اكتسى دورها أهمية أكبر حتى في ظل دخول الدول مرحلة التعافي من الجائحة. وعليه، أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2020 منتج تأكيد خطاب الائتمان الذي يهدف إلى تسهيل التدفق التجاري بين الدول الأعضاء ودول أخرى، وتعزيز الشراكات مع المصارف والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية دعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضمان التدفق المطرد لإمدادات البضائع والسلع الأساسية.

إن منتج تأكيد خطاب الائتمان الذي وضعته المؤسسة حديثاً متاح أمام المصدرين الذين يزاولون أعمال التجارة مع القطاع الخاص، بما فيهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي. وأصبح بإمكان المصدرين الآن الاعتماد على منتج تأكيد خطاب الائتمان الذي وضعته المؤسسة لدعم نمو مبيعاتهم والتخفيف من مخاطر الدفع في أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي.

المربع 9

برنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتأكيد خطاب الائتمان

LC Confirmation

عمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2020 إلى تسريع وتيرة إطلاق أداة تأكيد خطاب الائتمان الجديدة المخصصة للمصدرين والمصارف المصدرة في إطار استراتيجيتها لزيادة مساهماتها في القطاع الخاص.

إن منتج تأكيد خطاب الائتمان الذي وضعته المؤسسة حديثاً متاح أمام المصدرين الذين يزاولون أعمال التجارة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي. وأصبح بإمكان المصدرين الآن الاعتماد على منتج تأكيد خطاب الائتمان الذي وضعته المؤسسة لدعم نمو مبيعاتهم والتخفيف من مخاطر الدفع في أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي.

لقد صُمم منتج تأكيد خطاب الائتمان للسماح للمصدّر بالحصول على ضمانة من مؤسسة مالية موثوقة متعددة الأطراف لضمان تسديد المدفوعات في تاريخ الاستحقاق المحدّد، ما يخفف بالتالي من المخاطر الخاصة بالائتمان وبلد المصرف المصدّر لخطاب الائتمان.

حشد الموارد اللازمة لمساهمات مستدامة في تمويل التجارة

لقد تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد بعرقلة غير مسبوقة في سوق الدين والتمويل المشترك في كافة أرجاء العالم وأثّرت بشكل كبير في منطقتي أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلال الأشهر الأولى من الجائحة، استُنزف سوق التمويل المشترك بالكامل وسط عدم تجديد القروض القائمة وعدم إصدار قروض مشتركة جديدة في السوق، في ظل المخاوف من تدهور كبير للملاءة الائتمانية للمقترضين السياديين، وتراجع التصنيفات، واحتمال العجز عن السداد، أو في أفضل الأحوال إعادة جدولة الدين. وكانت كل هذه العوامل قد دفعت بأغلبية المؤسسات المالية في المنطقة - علماً بأن الكثير من بينها شريكة في التمويل مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - إلى الحد من مشاركتها في عمليات التمويل المشترك المقدّمة من المؤسسة خلال فترة الجائحة. وقد واجهت عمليات التمويل المشترك التي حشدتها المؤسسة خلال هذه الفترة الصعبة تحديات كبيرة على مستوى الحشد في ظل عزوف المشاركين في التمويل المشترك عن مساهمتهم الاعتيادية، وبالتالي بقاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الجهة المهمة الوحيدة في سوق التمويل المشترك خلال هذه الفترة.

وبغرض مواجهة الأثر على نشاط التمويل المشترك، أعادت المؤسسة التفاوض بشأن شروط التمويل مع عملائها السياديين من أجل تحديد سعر التمويل عند مستويات معقولة بهدف استقطاب المشاركين القلائل أساساً. كما بذلت المؤسسة جهوداً استثنائية من أجل التواصل مع شركاء التمويل المشترك ومتابعتهم، مع التركيز بشكل خاص على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تتشارك أجندات تنموية على غرار المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، سعياً لجذب أكبر قدر ممكن من الأموال. وقد أسفر تحسين التسعير إلى جانب متابعة المشاركين بشكل مكثف وعن كثب، يرافقهما تعافٍ تدريجي من الصدمة الأوّلية في السوق، عن استئناف مشاركة شركاء المؤسسة في عمليات التمويل المشترك الكبيرة مع تسجيل مستويات اكتتاب معقولة. نتيجةً لذلك، كانت عمليات التمويل المشترك التي تم جمعها بموجب التحسينات المذكورة ناجحة وبأحجام لم تكن متوقّعة في المقام الأول، وتمكنت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من استقطاب عدد معقول من المشاركين الذين أظهروا شجاعة وتمكّنوا من الحصول على الموافقات الضرورية للمشاركة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، نجحت المؤسسة في جمع 2.438 مليار دولار أمريكي من شركاء التمويل المشترك في السوق، لتمويل 30عملية لصالح 13 من الدول الأعضاء. وتمثّل الأموال التي جرى جمعها من السوق 52 في المئة من إجمالي تمويل التجارة الذي قدّمته المؤسسة هذا العام.

الاستفادة من حشد الموارد لاستحداث أثر مستدام في السوق

لقد غيّرت فترة الجائحة معادلة استراتيجية المؤسسة من حيث هيكلة تمويلها لضمان النمو المتواصل لمحفظة تمويل التجارة. واعتُبرت هذه الفترة مهمة، إذ تشجعت المؤسسة خلالها على التركيز على بناء القدرات الداخلية وبذل المزيد من الجهود لتوسيع شبكة الشركاء الموثوقين، وكذلك السعي جاهدةً إلى الاقتراض من السوق لترسيخ اسم المؤسسة باعتبارها جهة مقترضة راسخة وموثوقة في السوق. إضافة إلى ذلك، علّقت المؤسسة عن عمد الاقتراض خلال الفترة الأولى من الجائحة لتجنّب ترتب تكاليف عالية على السيولة. غير أنه اعتباراً من الربع الثالث من 2020، تمكّنت المؤسسة من وضع عدة خطوط اقتراض جديدة واعتماد أدوات اقتراض جديدة (الالتزام بتوفير تسهيلات السيولة في حالات الطوارئ واستثمارات خاصة). وعلى الرغم من البيئة الحافلة بالتحديات، استطاعت المؤسسة الاقتراض، ما يثبت ثقة والتزام أسواق المال بها.

خلال هذه الفترة، أبرمت المؤسسة اتفاقات عدة مع مصارف محلية وإقليمية ودولية، ما أدى إلى نمو قاعدة شركائها في السوق المالي. مما عزز موقعها واسمها في سوق السندات. كما وسّعت المؤسسة قاعدة تمويلها لتشمل الاستثمارات الخاصة وخطوط الائتمان المخصصة وعمليات إعادة الشراء الإسلامية، فضلاً عن خطوط سوق المال. ومن أجل إدارة السيولة، وضعت المؤسسة سياسة سيولة رشيدة مما جعل وكالات التصنيف تعتمدها بشكل كبير في تقاريرها الائتمانية.

الفصل

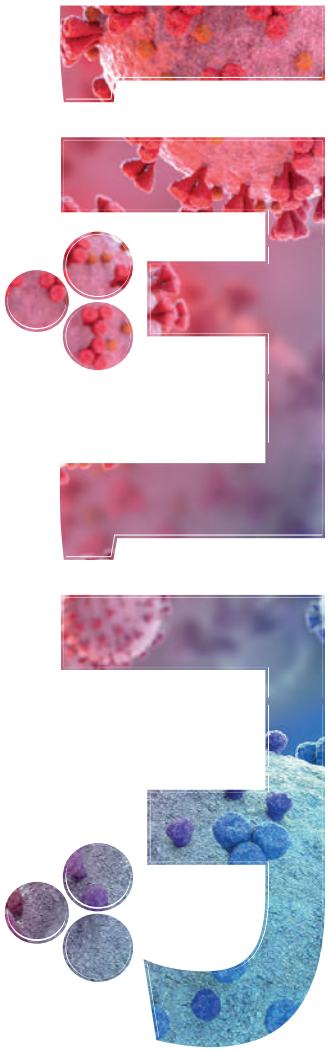

إعادة تحديد غرض برامج تنمية التجارة من أجل التصدي للأزمة

في حين قد يختلف الأثر الذي تخلفه الجائحة بين دولة وأخرى، لا شكّ في أن الفقر وعدم المساواة سيتفاقمان على المستوى العالمي، ما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر إلحاحًا من أيّ وقت مضى. لهذا السبب، عدّلت المؤسسة وأعادت تحديد غرض وأهداف عدد من برامجها الريادية لتنمية التجارة ومساهماتها لمواجهة أثر الجائحة على الدول الأعضاء.

وفي سياق مماثل، كان لجائحة فيروس كورونا المستجد أثر ملحوظ على تكلفة التجارة في عام 2020 التي ازدادت بنسبة 7 في المائة، ما يهدّد الأرباح التي يمكن الحصول عليها جراء تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. في هذا السياق، ثمة حاجة اليوم أكثر من ذي قبل لدعم وتشجيع الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من أجل اعتماد عمليات وسياسات التجارة الرقمية لخفض تكلفة ووقت التجارة.

برامج رائدة

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

يرمي برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية الذي أُطلق عام 2017 إلى أن يكون منصة ديناميكية لاستحداث وترويج فرص تجارية واستثمارية، بما في ذلك مقوّمات التنمية والتعاون بين المنطقة العربية والإفريقية، لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي في قطاعات متعددة على غرار الزراعة والصناعات الزراعية، والمستحضرات الصيدلانية، والبنية التحتية والنقل، والبتروكيماويات، ومواد البناء والتكنولوجيا.

وكانت اللجنة التنفيذية لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية قد وافقت، خلال اجتماعها الذي عُقد افتراضياً في 9 إبريل 2020، على استراتيجية "البرنامج للاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد19-)"، بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي للجائحة وكذلك قدرة القطاع الصحي على الصمود في دول المنطقتين الإفريقية والعربية على حد سواء. في هذا السياق، تقرر العمل على خطة طوارئ لمساعدة الدول العربية والإفريقية في التغلّب على آثار الأزمة من خلال أنشطة مختلفة. وتمّ تطبيق العديد من التدخلات المهمة والطموحة تعود بالفائدة على الدول العربية والإفريقية، لا سيّما:

1 منصة التعلّم الإلكتروني وتبادل المعرفة بشأن "الاستعداد والتصدي لجائحة كوفيد19- في الدول الإفريقية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية"

يتمثل هدف هذه المنصة في تسهيل التعلّم ومشاركة المعرفة بين الأطقم الطبية من الدول الإفريقية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، التي تحقق تقدماً على صعيد بروتوكولات الاستعداد والتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد، وغيرها من الدول في إفريقيا وحول العالم.

وقد تمّ تنظيم ثلاث ندوات إفتراضية في 25 إبريل 2020 وفي 3 و17 مايو 2020 وتمثّلت أبرز النتائج فيما يلي:

- تعزيز مدى استعداد واستجابة الدول الإفريقية للتخفيف من حدّة آثار فيروس كورونا المستجد.
- إقامة تآزر وتكامل بين الدول الإفريقية لمكافحة فيروس كورونا المستجد.
- تزويد المشاركين من الدول الإفريقية ببروتوكولات مختلفة للتعامل مع حالات فيروس كورونا المستجد.

اجتمع أكثر من 130 طبيباً وعضواً من اللجان الوطنية من 17 دولة إفريقية لإجراء مناقشات ومشاركة المعارف بشأن الاستعداد للجائحة والتصدي لها وكيفية الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

2 دعم مالي مقدّم إلى جمهورية بنين للتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد

تم في كل بلدية إنشاء موقع من أجل فرز وفحص الحالات العديمة الأعراض وبعض المجموعات المستهدفة، وإحالة الحالات المصحوبة بأعراض وتلك الحرجة إلى مراكز علاج. كما جرى تنظيم عملية نقل العينات إلى مختبرات إدارية خاصة بفيروس كورونا المستجد. ولهذه الغاية، وُضع 17 مختبراً في الخدمة في الإدارات كافة، إلى جانب 89 موقع فرز وفحص (سيكون لكل بلدية موقع فرز وفحص واحد على الأقل).

3 تزويد شبكة المختبرات في دول غرب إفريقيا بالدعم على مستوى المعدات وتطوير القدرات للاستعداد والتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد

دعم شبكة المختبرات في غرب إفريقيا من خلال تزويدها بالمعدات الطبية الضرورية وتسهيل تبادل المعرفة والخبرة من معهد باستور في داكار إلى المختبرات في 10 دول إفريقية. وقد تم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع برنامج التعاون الفني المعتمد من البنك الإسلامي للتنمية.

4 توحيد معايير المواد الصيدلانية والأجهزة الطبية في الدول الإفريقية

يهدف المشروع إلى تحديد وضعية قطاع تصنيع الأجهزة الصيدلانية والطبية في إفريقيا، وتحليل سبب حاجة إفريقيا إلى ترسيخ صناعة أجهزة صيدلانية وطبية والتصدي المناسب للأوبئة والجائحات في القارة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التصدي والتدخل السريع لمواجهة جائحة فيروس كورونا المنتشرة (كوفيد19-) وتحليل المعايير الدولية والإقليمية والوطنية القائمة للتحقق من مدى ملاءمتها واعتمادها بوصفها معايير إفريقية.

AFRICA
SMES PROGRAM
LAUNCHING OF
WEST AFRICA
Senegal, 6 November 2019

5 برنامج المكتب الشريف للفوسفات لدعم الزراعة: برنامج الأرز للطوارئ 2020 في ساحل العاج

يعد برنامج دعم الزراعة حلاً متكاملاً ضمن سلسلة القيمة يرمي إلى تحقيق سيادة الغذاء في ساحل العاج على مستوى الأرز، من خلال تسهيل توفير المدخلات العالية الجودة (الأسمدة، والبذور المهجنة، الخ)، وتسهيلات في الدفع (ائتمان) وضمان شراء إنتاج المزارعين. صُمم البرنامج في عام 2020 على أن يبدأ تطبيقه في 2021.

6 التدريب حول التجارة الإقليمية ضمن التجارة العالمية في البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية: الدار البيضاء، 29-20 يناير 2020

عملت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي في المملكة المغربية معاً على تنظيم دورة تدريبية بالتعاون مع المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات في المغرب. وقد تناولت الدورة التجارة الإقليمية ضمن التجارة الدولية بما فيه مصلحة الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أقيمت هذه الدورة التدريبية التي شملت الموظفين في الوزارات والمؤسسات العامة في الفترة من 20 ولغاية 29 يناير 2020 في مقر التدريب التنفيذي التابع للمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات في الدار البيضاء، المغرب.

7 دعم تمويل الاستثمار والتجارة في إفريقيا 2020: تونس، 4-3 فبراير 2020

تم تنظيم هذا المنتدى بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التجارة في تونس بحضور أكثر من 4 آلاف جهة فاعلة اقتصادية ورجل أعمال، إضافة إلى العديد من المسؤولين وصانعي القرار من إفريقيا.

GROUPE
ISCAE

STB BANK

aftias2.0

Aid for Trade Initiative for the Arab States

منذ البداية، كانت المؤسسة جزءًا من مبادرة المساعدة من أجل التجارة التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية، بالنيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب بقية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ومنذ عام 2012، قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعمها الكامل لإعداد وإطلاق برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية استجابةً لطلب المجموعة العربية خلال اجتماع منظمة التجارة العالمية في جنيف.

وخلال الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية في يناير 2019، أعرب المنظمون عن رضاهم عن نتائج تقييم البرنامج. كما رحبوا بقرار القمة العربية الاقتصادية الرابعة المنعقدة في بيروت (20/1/2019) الذي دعا المؤسسة إلى إعداد المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وكافة الدول العربية (البالغ عددها 22).

واستناداً إلى هذا القرار، اعتُمد تصميم برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية 2.0 (AfTIAS 2.0) اعتباراً من يوليو 2019 ولغاية فبراير 2020، وتم تصديقه خلال ورشة عمل نُظمت في فبراير 2020. وفي مارس 2020، تم تحديث وثيقة برنامج AfTIAS 2.0 لتأخذ في الحسبان المتطلّبات الجديدة الناشئة عن أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على اقتصادات المنطقة.

وقد صُمم برنامج AfTIAS 2.0 ليغطي خمس سنوات. ويتمثّل هدفه التنموي في "تعزيز البيئة للتجارة الدولية في المنطقة العربية من خلال جعلها أكثر كفاءة وشمولية، ما يستحدث بالتالي فرص توظيف ويساهم في التنمية المستدامة". وتم تحديد موازنته المستهدفة عند 40 مليون دولار أمريكي كحدّ أدنى تغطي الفترة التشغيلية الممتدة على خمس سنوات اعتباراً من 2021.

المربع 10

برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب إفريقيا (دراسة حالة)

في سياق برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب إفريقيا، صممت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامجًا لبناء القدرات لتقديم الدعم إلى المصارف الشريكة في المنطقة. وقد اختارت المؤسسة الشركة الاستشارية الألمانية Internationale Projekt Consult GmbH (https://www.ip-cgmbh.com/) للقيام بتشخيص مؤسسي لبنك كوريس الدولي في بوركينا فاسو وبنك كوريس الدولي في السنغال بشأن عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من المصرفين، خاصةً تمويل التجارة التي تزاولها هذه الشركات، واقتراح خطة تنفيذ ترمي إلى تعزيز عمليات الإقراض مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم المضي قُدماً بتطبيقها. وقد بدأ العمل على المشروع في مارس 2020 وانتهى في ديسمبر 2020. وعقب الاجتماع الاستهلالي الذي نظمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع المصرفين الشريكين، نفذ خبراء الشركة الاستشارية الألمانية أنشطة التشخيص المؤسسي في مرحلة أولى من المشروع.

وأجرى هؤلاء الخبراء تقييماً كاملاً لاحتياجات المصرفين على مستوى الإعداد الإجرائي الحالي، وكفاءات فريق العمل، وبالتالي المساعدة الفنية بهدف تقديم خدمات ومنتجات مالية فعالة ومربحة لفئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بوركينا فاسو والسنغال. وعلى هذا الأساس، قدّم خبراء الشركة دليلاً جديداً يتمحور حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتناول سياسات وإجراءات الإقراض، إلى جانب نماذج وأدوات تدعم موظفي ومديري المصارف في كامل دورة ائتمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تشمل هذه الرزمة أداة قياس تعزز تقييم طلب القرض المقدّم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل مخاطر الائتمان. واختتم خبراء الشركة أنشطة التنفيذ بمجموعة من الدورات التدريبية التفاعلية عبر الإنترنت مع فريق العمل وفريق إدارة المخاطر من المؤسستين الشريكتين. وشملت موضوعات التدريب تقنيات تطوير أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحليل المالي وتقييم المخاطر الائتمانية. وتمّ تنفيذ أعمال المشروع بنجاح من قِبَل خبراء الشركة الاستشارية الألمانية على نحو حاز رضا المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمصرفين الشريكين.

يهدف برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول غرب إفريقيا إلى إحداث أثر إيجابي على المصارف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء؛ فبالنسبة إلى المصارف، سيؤدّي هذا البرنامج إلى زيادة عروض منتجات تمويل التجارة، وتقديم دورات تدريبية وأدوات تقييم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المباشرة بممارسات الإقراض وتعزيزها. أما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسيعزز بشكل كبير الوصول إلى التمويل، ويبني قدراتها سعياً لتقليص معدلات العجز عن سداد قروض المصارف.

وقد أسفرت الشراكة بين الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف وفي القطاعين العام والخاص لاقتراح أدوات تمويل متنوّعة عن زيادة في مظاريف التمويل وتراجع تكلفة التمويل بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وشمل ذلك القروض، وضمانات الاستثمار، وهبات المساعدة الفنية.

وإلى جانب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ضمّ الشركاء المنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمفوضية العامة لريادة المشاريع السريعة (حكومة السنغال) وبنك كوريس. وسيتم اختيار نحو 200 شركة صغيرة ومتوسطة سنغالية من قطاعات متعددة على مراحل (2020 و2021)، بما فيها ما لا يقلّ عن 40 شركة تقودها سيدات (20% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وستشارك في برنامج يمتد على 15 شهراً سينطوي على تقديم الدعم في مرحلتي ما قبل وما بعد التمويل ويتألف من مساعدة فنية لإعداد المشاريع، وتقديم طلبات للحصول على قرض، ومتابعة المشروع ما بعد التمويل.

وفي سياق جائحة فيروس كورونا المستجد، أعيد توجيه هدف المشروع لمنح الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة بشكل مباشر، أو غير مباشر في قطاع الرعاية الصحية (الخدمات الصحية الرقمية، والصيدلة، وتقديم المنتجات الصحية والخدمات اللوجستية ذات الصلة، واستيراد المنتجات الصحية)، والقطاعات التي تخفف من وطأة القيود التي خلفها تعطيل التدريس وإقفال المتاجر (بما في ذلك القطاع الزراعي والتعليم). ومن شأن مزيج من الأدوات المالية المتنوعة والمساعدة الفنية أن يساعد على زيادة حجم التمويل بمخاطر محدودة للمصارف وتكاليف أدنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واعتباراً من 29 نوفمبر 2020، تمّ تقييم أول مجموعة من 38 شركة صغيرة ومتوسطة من قِبَل شركاء البرنامج. ويجري تدريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقنيات إدارة رأس المال العامل وإدارة الأزمات، ما يسمح لها بالتخفيف من وطأة آثار الأزمة. وفيما يتعلّق بالمكوّن المصرفي، سوف يتم تسليمه إلى بنك كوريس الدولي، وهو مصرف شريك، في بوركينا فاسو والسنغال.

برنامج منصة إطلاق الصادرات في بنغلاديش

يُعد برنامج منصة إطلاق الصادرات في بنغلاديش برنامج مساعدة فنية في البلاد، وهو مبادرة مشتركة بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ومكتب تسهيل التجارة في كندا، والحكومة الكندية، من خلال وزارة الشؤون العالمية في كندا، وبالتعاون مع مجلس ترويج الأعمال في بنغلاديش. وقد تم إطلاقه في نوفمبر 2019.

Export Launchpad
BANGLADESH
DEVELOPMENT TRADE OPPORTUNITIES

ولبرنامج منصة إطلاق الصادرات في بنغلاديش الهدف الشامل التالي: تطوير الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية، وتزويد مجلس ترويج الأعمال بالقدرة على تنظيم دورة تدريبية في التجارة وتقديم خدمات دعم إلى المصدّرين البنغاليين والمصدرين المحتملين. ويتمثّل الهدف في دعم هذه الشركات على زيادة أنشطتها التصديرية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدّة الفقر في بنغلاديش.

وبموجب هذا البرنامج، تم تدريب 32 مشاركاً (17 منهم من النساء) من 9 مؤسسات دعم التجارة/منظمات ترويج التجارة/منظمات دعم الأعمال خلال شهري يوليو وأغسطس 2020. وأقيم حفل التخرّج في 28 نوفمبر 2020.

أما المرحلة الثانية، فستركز على بناء وتعزيز قدرات ومنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش للوصول إلى السوق الكندي. وتتضمّن هذه المرحلة بحوثاً حول حال السوق وتدريباً بشأن دخول السوق. وتهدف هذه الأنشطة إلى تمكين المصدرين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش من تحسين إمكانية وصولهم إلى الأسواق العالمية المستهدفة، خاصةً كندا.

إلى ذلك، تتمثّل النتيجة النهائية من النشاط في المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدّة الفقر في بنغلاديش عن طريق تعزيز قدرة مبادرات دعم التجارة والمصدرين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاغتنام الفرص في السوق العالمي، لا سيّما في كندا.

TFO Canada
Amadou Cire SALL
Lassaad Ben Hassine
Benoit Prefontaine
Iftekhar Alam
Raghda Elsharawy

المربع 11

عزّزت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومكتب تسهيل التجارة في كندا شراكتهما

لتحسين وتوسيع خدمات المساعدة في مجال التصدير المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش

إن مكتب تسهيل التجارة في كندا هو منظمة غير ربحية تتمثّل مهمتها في تحسين الحياة من خلال إقامة شراكات تجارية مستدامة للمصدرين من دول نامية مع مشترين كنديين وأجانب. ومنذ عام 1980، كان مكتب تسهيل التجارة في كندا يقدّم خدمات لترويج التجارة وبناء القدرات لعشرات الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مئات مؤسسات دعم التجارة/منظمات ترويج التجارة/منظمات دعم الأعمال من دول عدة في العالم (آسيا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي).

وانطلاقاً من نجاح برنامج منصة إطلاق الصادرات - السنغال (2017-2018)، أبرم مكتب تسهيل التجارة في كندا شراكة مع مجلس ترويج الأعمال في بنغلاديش من أجل تقديم دعم مشترك لبرنامج بناء القدرات في مجال التجارة الدولية ودعم الوصول إلى السوق في بنغلاديش تحت عنوان "برنامج منصة إطلاق الصادرات - بنغلاديش" الذي شارك في تمويله كل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والشؤون العالمية الكندية (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية). ويتألف هذا البرنامج من مرحلتين مختلفتين: مرحلة تدريب المدربين تليها مرحلة الوصول إلى السوق الكندي. يهدف برنامج منصة إطلاق الصادرات - بنغلاديش إلى تحسين وزيادة خدمات المساعدة في التصدير المقدّمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات دعم التجارة/منظمات ترويج التجارة/منظمات دعم الأعمال المختارة في بنغلاديش.

بالنظر إلى الوقائع التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد، كان لا بد من تعديل تنفيذ مبادرة انطلاق نحو التصدير - بنغلاديش لتتكيف مع "واقعنا الافتراضي". وبفضل مثابرة الأطراف المعنية كافة، تمكّنا من تقديم برنامج عالي الجودة من خلال تنظيم دورات تدريبية عبر الإنترنت عن بُعد وإشراك خبراء محليين في دكا سهلوا عملية التنسيق والخدمات اللوجستية لأنشطتنا التدريبية. وكان ذلك دليلاً فعلياً على روح التعاون التي تجلّت طوال فترة تنفيذ هذا المشروع، والذي أسفر عن تدريب 32 مدرباً جديداً (17 من الإناث و15 من الذكور) و43 شركة صغيرة ومتوسطة تمثّل قطاعات نباتات القنب المتنوعة والأغذية المصنعة.

وبرز مؤشر قوي آخر على شراكتنا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال إطلاق مشروعنا الممول من الشؤون العالمية الكندية تحت عنوان "المرأة في التجارة .. من أجل نمو شامل ومستدام" في سبتمبر 2020. وكان لنا الشرف أن تتحدث المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عن علاقتنا الطويلة خلال هذه الفعالية.

ستيف تيبمان
المدير التنفيذي
مكتب تسهيل التجارة في كندا

TFO CANADA

حلول تجارية متكاملة

1

ورش عمل حول تمويل التجارة المهيكل في باكستان،

25 و27 فبراير 2020 في إسلام أباد وكاراتشي

تُعد الزراعة أحد أكبر القطاعات في الاقتصاد، إذ تساهم بنسبة 24 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في باكستان. وقد أجرى المصرف المركزي الباكستاني أول دراسة حول آلية تمويل عبر إيصالات المستودعات في عام 2014. وأتاحت هذه الخطوة فرصة لتعزيز التوعية، وأظهرت أن هذه الآلية قد تكون فرصة حقيقية لقطاع الزراعة في البلاد. ومن هذا المنطلق، نظّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ورشة عمل للتوعية بشأن آلية التمويل عبر إيصالات المستودعات/تمويل التجارة المهيكل في باكستان خلال شهر فبراير من عام 2020.

2

الحلول المتكاملة المقدّمة للهيئة التجارية الحكومية في جزر المالديف:

استجابت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للطلب الذي تقدّمت به جزر المالديف لشراء الاحتياجات الوطنية من اللوازم الطبية، بما فيها أجهزة الاختبار وأجهزة التنفس وغيرها من معدات الحماية الشخصية الضرورية للقطاع الصحي. في هذا الإطار، منحت المؤسسة للهيئة 50 ألف دولار أمريكي بموجب اتفاق هبة موقّع بين الهيئة التجارية الحكومية والمؤسسة في الثاني من مايو 2020.

3

جمهورية قيرغيزستان تزويد شركة مولبولاك للتمويل المتناهي الصغر بالمساعدات الغذائية:

استجابت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لطلب شركة مولبولاك للتمويل المتناهي الصغر في قيرغيزستان بتزويد الأشخاص الأكثر ضعفاً في مختلف أنحاء الدولة بمساعدات غذائية في إطار برنامج الإغاثة.

4 الحلول التجارية المتكاملة الخاصة بالسنغال:

وافقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على هبة لشركة سوناكوس لمعالجة زيت الفول السوداني في السنغال من أجل شراء معدات مختبرية جديدة. وبموجب هذه المساعدة الفنية، اشترت الشركة المعدات التي ستمكّنها من استيفاء زيت الفول السوداني، والذي تقوم بمعالجته للمعايير الدولية للجودة وأمن الغذاء على الدوام، وبالتالي دخول أسواق دولية جديدة.

5 الحلول التجارية المتكاملة الخاصة بمصر:

اختيار الهيئة العامة للسلع التموينية، واحدة من أبرز عملاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، للاستفادة من الحلول التجارية المتكاملة التي تقدّمها المؤسسة في 2020. وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمعهد المصرفي المصري، وضعت المؤسسة برنامجاً ونفذته لبناء القدرات لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر.

وشمل البرنامج تنظيم ثلاث دورات تدريبية تغطي المعاملات المصرفية التجارية المرتبطة باستيراد السلع وإعداد القوائم المالية، فضلاً عن إدارة الإجراءات التجارية المتعلّقة باستلام السلع. وقد استفاد 44 متدرباً من وزارة التموين والتجارة الداخلية ومن الهيئة العامة للسلع التموينية من هذا البرنامج

المساهمات المستهدفة

1 ورشة عمل متقدمة للمؤسسات المالية الإسلامية في جمهورية قيرغيزستان، 18-20 فبراير 2020

سعت ورشة العمل إلى تحسين القدرة وترويج التمويل الإسلامي بوصفه أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والارتقاء بالتجارة. وشكّلت ورشة العمل منصة للمؤسسات المالية تمكّن من اغتنام فرص الشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

2 برنامج التعاون الفني بين غينيا (الجهة المتلقية) وتونس (الجهة المزودة) من أجل تعزيز سلسلة القيمة لتصدير المانجو والكاجو في غينيا

يكمن الهدف الرئيس لهذا البرنامج الممتد على 3 سنوات الذي أُطلق رسمياً في 26 فبراير 2020 بكوناكري، في المساهمة بمساعي حكومة غينيا لتطوير وتحسين كامل سلسلة القيمة من أجل تصدير المانجو والكاجو.

3 تلبية احتياجات جمهورية أفغانستان الإسلامية من الإمدادات الغذائية والمعدات الطبية

زوّدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بموجب مبادرة التصدي السريع لفيروس كورونا المستجد، جمهورية أفغانستان الإسلامية بإمدادات غذائية ولوازم طبية طارئة. وبفضل المساعي التيسيرية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، تم التعاون مع المصنّعين المحليين لتزويد البلاد بالمواد الغذائية الأساسية والدعم الطبي. وتشمل المنتجات دقيق القمح، والأرز، والذرة، والسكر، والبازلاء، في حين تنطوي المعدات الطبية على معدات وأجهزة طبية لمكافحة فيروس كورونا المستجد. كما تحظى هذه الهبة بدعم من صندوق تنمية التجارة الجديد التابع للمؤسسة من أجل التخفيف من آثار الجائحة في البلاد.

4 دعم برنامج تنمية القدرات مع المنظمة العربية للسياحة

شكّلت المنظمة العربية للسياحة فريقاً أساسياً ضم أصحاب مصلحة محليين وإقليميين ودوليين، بما فيهم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، من أجل التوصّل إلى حلول للتخفيف من الآثار السلبية التي يخلّفها فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية، نظراً إلى أن السياحة هي إحدى أدوات التجارة ضمن قطاع الخدمات الذي يعد أكثر القطاعات تضرراً جرّاء الجائحة.

5 تلبية احتياجات جمهورية طاجيكستان من المعدات الطبية

قدّم صندوق تنمية التجارة، الذي تتولّى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إدارته، هبةً إلى جمهورية طاجيكستان لتأمين اللوازم الطبية الطارئة خلال تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-). وقد موّلت الهبة توفير اللوازم الطبية الأساسية وتشمل معدات الحماية الشخصية على غرار البزات الواقية من الرأس حتى أخمص القدمين تستخدم في حالات الأوبئة والأقنعة الواقية الطبية المعيارية من نوع N95.

6 دعم وزارة الصحة في فلسطين لمحاربة فيروس كورونا المستجد

طلبت دولة فلسطين، عبر الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، دعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل تلبية الاحتياجات الطبية الطارئة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد. وتماشياً مع حزمة التصدي التي وضعتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، خصصت المؤسسة دعماً مالياً لوزارة الصحة.

7 تقديم المعدات الطبية التي تحتاج إليها بوركينا فاسو

استجابت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للطلب الذي قدّمته بوركينا فاسو من أجل محاربة فيروس كورونا المستجد القائم على توفير المعدات المختبرية، والوقاية من العدوى ومكافحتها، وإدارة المرضى، والتواصل، وبناء قدرات الأطقم الطبية.

8

تزويد جمهورية السودان بمساعدة طارئة

قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدعم إلى السودان من أجل تخطي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة والحد من تداعياتها بعد الأضرار والخسائر التي تسببت بها الفيضانات في البلاد. في ظل هذا الوضع الدقيق، قررت المؤسسة الاستجابة بشكل إيجابي وتخصيص دعم مالي من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية سعياً للتخفيف من الأثر السلبي لفيروس كورونا المستجد.

9

ندوات عبر الإنترنت لمشاركة المعرفة في مجال التكنولوجيا الزراعية

نظّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع منتدى الأعمال التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ثقة) معاً، ندوتين عبر الإنترنت حول التكنولوجيا الزراعية في 2020 للبحث في تسخير أدوات رقمية على غرار الذكاء الاصطناعي، وتقنية بلوك تشين، وإنترنت الأشياء، والطائرات بدون طيار، وعلم الروبوت، وغيرها من الأدوات، إلى جانب تقنيات، مثل الزراعة الدقيقة من أجل معالجة المشكلات المتعلقة بأمن الغذاء وسلاسل القيمة المستدامة.

وقد ناقشت الندوة الأولى عبر الإنترنت بعنوان "دور التكنولوجيا الزراعية في أمن الغذاء والاستدامة" تقنيات الزراعة المستدامة المراعية للمناخ من أجل تحقيق أمن الغذاء والتغذية.

وسلّطت الندوة الضوء على الحلول الواعدة في مجال التكنولوجيا الزراعية لتعزيز كفاءات سلاسل القيمة الزراعية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. كما ركّزت الندوة على تعزيز التوعية البيئية، وعرضت حلول التكنولوجيا الزراعية التي يمكن أن تساهم إيجاباً في الحفاظ على البيئة وإصلاحها، إلى جانب إقامة شراكات استراتيجية بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحويل تطبيقات حلول التكنولوجيا الزراعية والممارسات الزراعية المناسبة إلى واقع ملموس للارتقاء بالقطاع. وينتمي المتحدثون الضيوف إلى مجموعة متنوعة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف: البنك الإسلامي للتنمية، ولجنة مالابو مونبلييه، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة Swiss Contact ، ومنظمة Grow Asia، ومجموعة AfricInvest، و Deniz Bank و Inoks Capital.

أما الندوة الثانية عبر الإنترنت بعنوان حلول التكنولوجيا الزراعية الرقمية"، فقد نظرت في كيفية الاستفادة من قوة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراكات عبر حلقة نقاش وثلاثة عروض حول التجارة اللا ورقية، وإدارة سلسلة الإمدادات الرقمية، وإنترنت الأشياء الرامية إلى تعزيز الشفافية والرؤية في إطار سلسلة الإمدادات الرقمية، ما يرسّخ الثقة في أوساط الخبراء الماليين، والمنتجين، والمستهلكين، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومثّل المتحدثون الضيوف مبادرة المعايير الرقمية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، و IBM، وTradeLens، وBolero.

الفصل

الرابع

رسم معالم السياسات العالمية في زمن فيروس كورونا المستجد

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة العمل على تطوير السياسات دعمًا لاعتماد وتطبيق سياسات ترمي إلى تعزيز فعالية تمويل وتنمية التجارة ما يؤدي إلى "تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل" خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-).

ومن بين العناصر المهمة في عمل المؤسسة، المساهمات على مستوى السياسات، إلى جانب مصارف إنمائية أخرى متعددة الأطراف، بما في ذلك "البيان المشترك لرؤساء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية" حول "دعم تمويل التجارة خلال أزمة فيروس كورونا المستجد"، فضلاً عن بنك الآسيوي للتنمية ، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، ومجموعة البنك الدولي. كذلك، شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في منشورات السياسات المشتركة مع منظمة التجارة العالمية حول "أثر فيروس كورونا المستجد على فجوة تمويل التجارة والحلول المحتملة".

وتشمل مساهمات مهمة أخرى في السياسات، مشاركة الرئيس التنفيذي للمؤسسة في الندوة العالمية التي نظمها معهد التجارة والابتكار في 2020، والمنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي، ومنتدى أستانا الاقتصادي، حيث تم عرض منظورات مختلفة حول كيفية دعم التنمية المستدامة من خلال الابتكار والتجارة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد.

تعزيز السياسات في دول مجموعة العشرين

شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشكل فاعل في الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين، لا سيّما من خلال مساهماتها على مستوى السياسات في مجموعة عمل التجارة والاستثمار، مع التركيز على العلاقة بين التجارة والاستثمار والنمو واستحداث الوظائف والتخفيف من حدّة الفقر. ومن خلال التشديد على الحاجة إلى رفع القيود المفروضة على التجارة بشكل فوري وتوفير إمكانية الوصول إلى تمويل التجارة، سلّطت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الضوء أيضاً، على أهمية التجارة الدولية ضمن خطط التعافي الاقتصادي والمالي المستقبلية.

ودعمت المؤسسة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية "مبادرة الرياض لإصلاح منظمة التجارة العالمية" التي أطلقتها المملكة العربية السعودية أثناء رئاستها لمجموعة العشرين، باعتبارها نقطة انطلاق لتحديث المنظمة وتكييفها مع احتياجات التجارة الدولية والاستثمار الجديدة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والتجارة في الخدمات.

إلى ذلك، مثّلت قيادة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مناسبتين، وذلك خلال اجتماع وكلاء وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية (إبريل 2020) والاجتماع الوزاري للتجارة والاستثمار (سبتمبر 2020)، الأمر الذي أتاح الفرصة لتكرار الدعم لمبادرات "المساعدة من أجل التجارة" المخصصة للدول الأقل نمواً، وآليات التكامل الإقليمي على غرار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ومواءمة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى على صعيد "مبادرة تعليق سداد خدمة الدين" و"إطار العمل المشترك لمعالجة الديون" الخاص بمجموعة العشرين.

G20
SAUDI ARABIA 2020
RIYADH SUMMIT

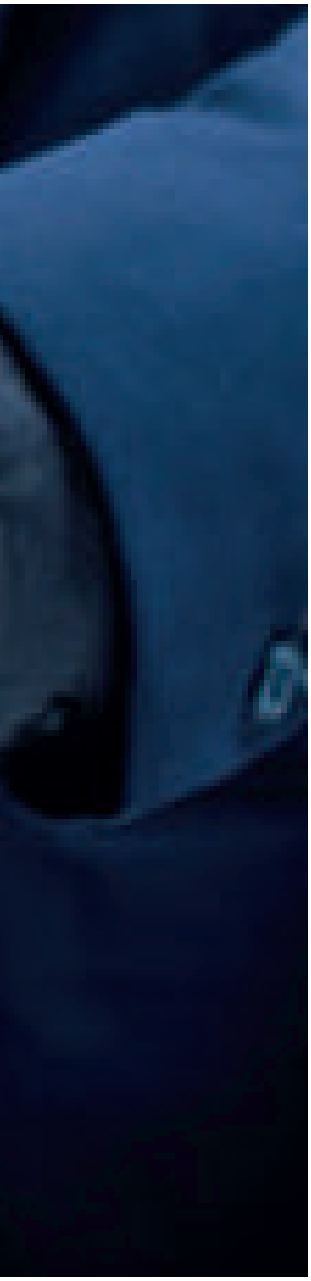

إبرام شراكات لتعزيز التجارة الدولية

في عام 2020، حافظت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على نشاطها على عدة جبهات شملت تعزيز السياسات، وحشد الموارد، وتمويل التجارة، وتنفيذ برامج تنمية التجارة بالتعاون مع شبكتها من الشركاء الاستراتيجيين. وواصلت المؤسسة أنشطتها مع غرفة التجارة الدولية من خلال مشاركتها الافتراضية في اللجنة المصرفية التابعة للغرفة ومجموعات العمل المعنية بالتمويل المستدام للتجارة ، فضلاً عن تنفيذ برنامج التعلّم الإلكتروني العالمي للمؤسسات المالية في مختلف القارات.

وجرى تنفيذ مجموعة من المشاريع بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، لا سيّما منشورات السياسات المشتركة حول "أثر فيروس كورونا المستجد على فجوة تمويل التجارة والحلول المحتملة"، ومساهمة السياسات في مجموعة الخبراء حول تمويل التجارة، واجتماع الخبراء بشأن تأثير فيروس كورونا المستجد في تمويل التجارة. علاوةً على ذلك، وسع الإطار المتكامل المعزز والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة شراكتهما في مجال بناء القدرات والترويج للتجارة لتشمل منشورات السياسات المشتركة والمساعدة الفنية على صعيد تمويل التجارة.

وبالتعاون مع الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الاضطلاع بدور مهم، لا سيّما في الأنشطة التحضيرية للمعرض التجاري الإفريقي المشترك الثاني الذي ستستضيفه عاصمة رواندا، كيجالي. واستمرت الشراكة مع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في إحراز نجاحات مع إطلاق مبادرات بالغة الأهمية شملت توقيع اتفاق خط تمويل بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، وإطلاق منصة التمويل المشترك لمكافحة فيروس كورونا المستجد؛ ومشروع تنسيق معايير المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الطبية في إفريقيا.

كما سرّعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وتيرة دعمها لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وكتاب إعلان نوايا جرى توقيعه مع الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. إلى ذلك، وضعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بشكل خاص وبالتعاون مع الشركاء المناسبين، مبادرة مخصصة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ذلك بتنسيق وثيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ركزت على دعم: (1) الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، (2) الأدوات التشغيلية للمنطقة، (3) إعداد استراتيجيات وطنية، (4) والترابط والبنية التحتية في مختلف أنحاء إفريقيا. في المجال نفسه، تم توقيع مذكرة تفاهم مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) لإجراء دراسة حول "أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

حشد المِنح لتطوير السياسات وتنمية التجارة

وصلت قيمة المنحة الإجمالية التي تم جمعها إلى

1.428.745 دولاراً أمريكيا

في مواجهة الطلب المتزايد على تنمية التجارة من قِبَل الدول الأعضاء، رفعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مساهمتها في مجال التمويل الأولي لإتاحة حشد الموارد اللازمة من الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الحكومات، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات التنمية، والجهات المانحة والراعية الموجهة نحو المشاريع. ووصلت قيمة المنحة الإجمالية التي تم جمعها إلى 1.428.745 دولاراً أمريكياً، وكانت قد جُمعت من مجموعة من الجهات المانحة شملت حكومات، والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والإطار المتكامل المعزز، وغرفة التجارة الدولية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك).

وكان لهذه الأموال التي حُشدت أهمية كبيرة في دعم الشركاء لتنفيذ برامج ومشاريع رئيسة.

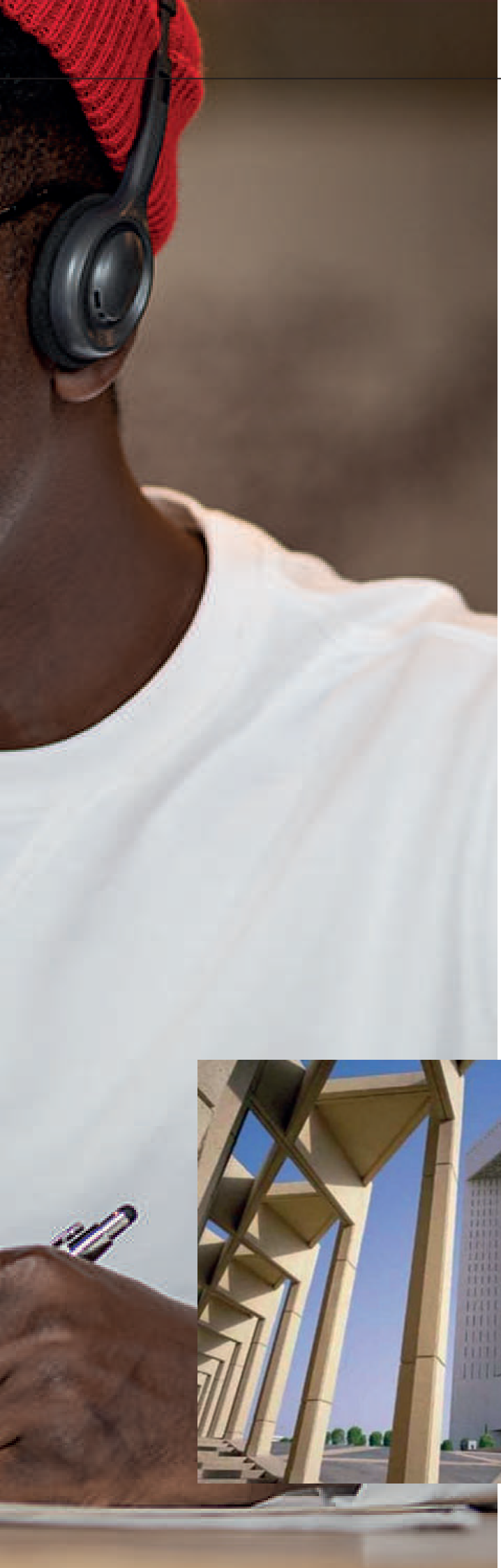

برنامج التعلم الإلكتروني العالمي

قامت أكاديمية غرفة التجارة الدولية، بالشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بتحديث برنامجها للتعلّم الإلكتروني العالمي الذي انضمت إليه الأمانة العامة للإطار المتكامل المعزز في منظمة التجارة العالمية. ويرمي إلى تعزيز قدرات تمويل التجارة في الدول الأقل نمواً. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت إلى المؤسسات المالية في إفريقيا وآسيا ورابطة الدول المستقلة. هذا؛ وتتناول الدورات تمويل التجارة والمنتجات الإسلامية، وأفضل الممارسات السائدة في القطاع المالي، والإصلاحات التنظيمية، إلى جانب فهم المخاطر التشغيلية التي تهدد تمويل التجارة على نحو أكبر.

إلى ذلك، حدّدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة طلباً مباشراً تقدّم به 24 عميلاً حالياً ومحتملاً للحصول على 45 شهادة، في وقت أبدى فيه 20 عميلاً محتملاً آخر اهتمامهم بالحصول على 30 شهادة. ومن المتوقّع إصدار ما مجموعه 90 شهادة بين عامي 2020 و 2021. تجدر الإشارة إلى أن برنامج التعلّم الإلكتروني العالمي يلبي الحاجة الملحة لدعم تمويل التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي والدول الأقل نمواً التي لحقت بها أضرار واسعة النطاق طالت خدماتها الصحية واقتصاداتها جرّاء جائحة فيروس كورونا المستجد.

التآزر مع المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

مع تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، أدركت المؤسسات الثلاث المنضوية تحت مظلة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الحاجة إلى تضافر الجهود وتعزيز عروض الحلول المبتكرة لدعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل مواجهة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة، بما يتناسب مع مهمة كل واحد منها. وهذه الكيانات هي: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وعملت مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على مبادرات عدة ومشاريع مشتركة للتوصّل إلى حل أكثر شمولية يعود بالفائدة على الدول الأعضاء. ويتماشى هذا التعاون أيضاً، مع خطة التصدي لفيروس كورونا المستجد (مبادرة التصدي) في إطار برنامج مجموعة البنك الاستراتيجي المتعلق بالتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كرونا المستجد، البالغ قدره 2.3 مليار دولار. وعملت الكيانات على "البيع المتبادل" باعتبارها محور تركيز التآزر، حيث تبرز فرص لتطوير مشروع يركز على العمليات المشتركة والتمويل المشترك.

تنمية التمويل الإسلامي

عملت مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أيضًا على تطوير التمويل الإسلامي من أجل تقديم خدمات استشارية مشتركة وحلول إلى الدول الأعضاء، لا سيما حلول تستهدف تنمية القطاع الخاص. وفي 2020، تجلّى ذلك من خلال سلسلة من مساهمات وفعاليات التسويق، إحداها الندوة عبر الإنترنت التي نظمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول استجابة القطاع الخاص لجائحة فيروس كورونا المستجد. وخلال هذه الندوة، تمّ إطلاق مجموعة من المبادرات الإلكترونية من قبل المؤسسات بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الإماراتية وملتقى الاستثمار السنوي خلال شهر يوليو. وقد افتتح الندوة معالي وزير الاقتصاد الإماراتي (السابق) المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، ومعالي الدكتور بندر حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وتمثّل أحد الأهداف الرئيسة للندوة في مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الخاص والاقتصاد العالمي خلال تفشي فيروس كورونا المستجد. كما قدّمت المؤسسات أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المعنية بالقطاع الخاص استجابة فورية مشتركة وتوقّعات مستقبلية للتغلّب على هذه الجائحة في ظل التكيّف مع الواقع الجديد. وخلال هذه الندوة الزاخرة بالمعلومات، تم إطلاق ثلاث مبادرات إلكترونية من قِبَل مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الإماراتية وملتقى الاستثمار السنوي. وتمثّل المحرّك خلف هذه المبادرات الفريدة من نوعها في مساعدة اقتصاد دول منظمة التعاون الإسلامي ودعم القطاع الخاص، والتجارة، والصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء. وهذه المبادرات المهمة الثلاث التي هدفت إلى مساعدة الكيانات الساعية إلى تحقيق المنافع المثلى هي:

- **العروض الرقمية للدول:** للترويج وعرض فرص الاستثمار والتجارة المستقبلية في دول منظمة التعاون الإسلامي التي ستفتح أمام المستثمرين والوكالات الحكومية والمؤسسات الخاصة ووكالات ترويج الاستثمار، بوابة عالمية. وتمّ إنجاز ذلك عبر اجتماع افتراضي.
- **سلسلة "صُنع في":** فرصة ممتازة سانحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعرض منتجاتها ومشاريعها وخدماتها المحلية أمام مجموعة من الجماهير الدولية.
- **مسابقة الشركات الناشئة:** فرصة للشركات الناشئة للمشاركة في منافسة محلية، تتيح للشركات الفائزة تمثيل دولها في منصة الشركات الناشئة الدولية وضمان تطوير كياناتها بشكل متين.

تنويع الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء

وضعت مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كذلك خطة ترمي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء ووضع نموذج سلاسل القيمة العالمية للدول الأعضاء من خلال عرض السلع الأساسية المختارة وتسليط الضوء على فرص التمويل وبناء القدرات. وتم تحديد مجموعة متنوعة من السلع الأساسية على أن يجري إطلاق الخطة في المرحلة 2 (مرحلة الاستعادة).

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

أعدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامجها الرائد هذا لإقامة روابط تجارية واستثمارية بين الدول العربية والإفريقية، بهدف تعزيز الفرص الاقتصادية ودعم النمو المستدام.

ويركز البرنامج بشكل خاص على القطاعات الرئيسة في الزراعة والصناعات ذات الصلة بما فيها الأنسجة، وقطاع الصحة بما فيه الأدوية، وقطاع البنية التحتية والنقل، والبتروكيماويات، ومواد البناء والتكنولوجيا.

- تقود المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ركيزة الاستثمار
- تقود المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ركيزة التأمين
- تقود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ركيزة التجارة

التصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) - تصدي مشترك بموجب المرحلتين 1 و2 (التصدي والاستعادة)

تقدّم مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مساهمات مشتركة تتعلّق بالمرحلة 1 من التصدي للجائحة. تمّت مناقشة الطلبات الطارئة كافة التي قدّمتها الدول الأعضاء خلال الاجتماعات، وجرى إعداد استجابة مشتركة تمّ تنفيذها حيثما أمكن ذلك.

السبيل إلى تعافي اقتصادات الدول الأعضاء

تقوم الكيانات بالتنسيق عن كثب بشأن المرحلة 2 وتخطط لتنفيذ مشاريع خط تمويل على الأمدين القصير والمتوسط. وستواصل مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أيضاً، الاستفادة من فرص الشراكة القائمة في ما بينها، وإرساء أسس التعاون الاستراتيجي المشترك من أجل دعم الدول الأعضاء واستكشاف الوسائل والسبل لاكتساب الميزة التنافسية على مستوى المجموعة.

الفصل

الخامس

القوائم المالية المدققة لعام 2020

المحتويات	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	78
قائمة المركز المالي	79
قائمة الدخل	80
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	81
قائمة التدفقات النقدية	82
إيضاحات حول القوائم المالية	83-107

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية المراجعة وتقرير المراجع المستقل

31 ديسمبر 2020م
(16 جمادى الاولى 1442هـ)

شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
برج طريق الملك – الدور الثامن عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص.ب ٢٩٦٤
جدة ٢١٤٤٩
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيس – الرياض

رقم السجل ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: ٨٤٤٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥٣٥ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com/mena

تقرير المراجع المستقل

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

التقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م والقوائم المالية للدخل، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية وتعهد المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة هي من مسئولية إدارة المؤسسة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية بناءً على مراجعتنا.

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. تتضمن المراجعة إجراء فحص، على أساس العينة، للأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي أجرتها الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. إننا نعتقد بأن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لرأينا.

الرأي

في رأينا ،فإن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة حول المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة كما تم تحديدها من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

عن ارنست ويونغ

شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون) ERNST & YOUNG & Co. (CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS) ترخيص مهني رقم ٤٥ PROFESSIONAL LICENSE No. 45

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٥٦

٤ ذو الحجة ١٤٤٢هـ
١٤ يوليو ٢٠٢١م

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات			
النقد وما في حكمه	٤	٩٢,٣٩٨	٧٩,٤١١
ودائع وكالة / مرابحة سلعية (مستحق من)	٥	١٢٥,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
تمويل مرابحة تجارية، صافي	٦ (أ)	٧٦٢,٦٦٤	٥٩٨,٩٠٥
استثمار في الصكوك	٨	١٥٤,٦٥٦	٧١,١٠٠
دخل مستحق وموجودات أخرى	٩	٨,٠٩٥	٨,٨٤٤
موجودات ثابتة	١٠	١,٤٧٩	٦٠٩
إجمالي الموجودات		١,١٤٤,٢٩٢	١,٠٣٨,٨٦٩
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة	١٢ (ب)	٢,٤١٩	٤,٠٨٠
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	١١	١٣,٥٨٤	١٣,١٢٢
ودائع وكالة / مرابحة سلعية (مستحقة إلى)	١٣	١١٥,٢٢٧	٢٧,٨٧٧
التزام التقاعد والرعاية الطبية	١٤ (أ)	٣٧,٧٥٥	٢٣,٨٠٢
مجموع المطلوبات		١٦٨,٩٨٥	٦٨,٨٨١
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	١٥	٧٥٣,٦٠٨	٧٤٩,٧٨٨
الاحتياطي العام	١٧	٢٤٧,٧٧٨	٢٣٨,٣٩٠
عجز اكتواري في التزام التقاعد والرعاية الطبية		(٣١,٦١٦)	(١٩,١٣٥)
احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء		٥,٥٣٧	٩٤٥
إجمالي حقوق الأعضاء		٩٧٥,٣٠٧	٩٦٩,٩٨٨
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		١,١٤٤,٢٩٢	١,٠٣٨,٨٦٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءا من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف
الدخل من:			
تمويل مرابحة تجارية		٢٨,٠٧١	٢٩,٦٣٧
حصة المضارب من الربح		١٠,٤٤٩	١٧,٧٦٧
رسوم تنفيذ		٦,٦١٦	٧,٨٢٢
رسوم فتح اعتماد		٤,١١٢	٥,٤٣٣
استثمار في الصكوك		٣,٠٩٤	١,٩٠١
الدخل من ودائع وكالة / مرابحة سلعية		٢,٤٥٩	٦,٦٦٧
خدمات تمويل تجاري		١,١٢٣	١,٦٩٦
استشارات وإيرادات أخرى	٢١	٤٥١	٥٩٠
		٥٦,٣٧٥	٧١,٥١٣
رسوم وكالة		(١,١١٤)	(١٨٢)
صافي الدخل قبل مصروفات التشغيل		٥٥,٢٦١	٧١,٣٣١
المصاريف			
تكاليف موظفين		(٢٧,١٤٦)	(٢٥,٤٤٣)
مصروفات إدارية أخرى	١٦	(٥,٦٦٢)	(٧,٠٩٧)
الاستهلاك	١٠	(٥٧٥)	(٣٨٠)
		(٣٣,٣٨٣)	(٣٢,٩٢٠)
انخفاض في قيمة تمويل مرابحة تجارية	٧	(١٢,٠٨٤)	(٤,٩٦٩)
صافي الدخل للسنة محول إلى احتياطي عام		٩,٧٩٤	٣٣,٤٤٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءا من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي بالآلاف	*الاحتياطي العام دولار أمريكي بالآلاف*	*عجز اكتواري في التزام التقاعد والرعاية الطبية دولار أمريكي بالآلاف*	*احتياطي إعادة تقييم الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء دولار أمريكي بالآلاف*	*إجمالي حقوق الأعضاء دولار أمريكي بالآلاف*
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩م	٧٤٢,٠٨٧	٢٠٤,٩٤٨	(٧,٨٣١)	(٢,٧٤٩)	٩٣٦,٤٥٥
خسارة اكتوارية في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية	—	—	(١١,٣٠٤)	—	(١١,٣٠٤)
رأس المال المقدم	٧,٧٠١	—	-	—	٧,٧٠١
احتياطي إعادة تقييم صكوك محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح ٨)	—	—	—	٣,٦٩٤	٣,٦٩٤
صافي الدخل للسنة محول إلى احتياطي عام	—	٣٣,٤٤٢	—	—	٣٣,٤٤٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	**٧٤٩,٧٨٨**	**٢٣٨,٣٩٠**	**(١٩,١٣٥)**	**٩٤٥**	**٩٦٩,٩٨٨**
التأثير على التحول إلى معيار المحاسبة المالية (٣٠)	—	(٤٠٦)	—	—	(٤٠٦)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠م	٧٤٩,٧٨٨	٢٣٧,٩٨٤	(١٩,١٣٥)	٩٤٥	٩٦٩,٥٨٢
خسارة اكتوارية في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية	—	—	(١٢,٤٨١)	—	(١٢,٤٨١)
رأس المال المقدم	٣,٨٢٠	-	-	—	٣,٨٢٠
احتياطي إعادة تقييم صكوك محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح ٨)	—	—	—	٤,٥٩٢	٤,٥٩٢
صافي الدخل للسنة محول إلى احتياطي عام	—	٩,٧٩٤	—	—	٩,٧٩٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	**٧٥٣,٦٠٨**	**٢٤٧,٧٧٨**	**(٣١,٦١٦)**	**٥,٥٣٧**	**٩٧٥,٣٠٧**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءا من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي دخل السنة		٩,٧٩٤	٣٣,٤٤٢
تعديلات مقابل البنود التالية:			
الاستهلاك	١٠	٥٧٥	٣٨٠
انخفاض في قيمة تمويل مرابحة تجارية	٧	١٢,٠٨٤	٤,٩٦٩
تكلفة خدمة التزام تقاعدي ورعاية طبية	١٤ (ب)	٤,٠٣٥	٣,٢٢١
خسارة / (ربح) محقق من استبعاد صكوك	٨	٢	(٧٣)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
تمويل مرابحة تجارية		(١٧٦,٢٤٩)	(٣٧,٤٨٠)
دخل مستحق وموجودات أخرى		٧٤٩	(٣٦٤)
مبالغ مستحقة إلى جهات ذات علاقة، صافي		(١,٦٦١)	٣,٨٨٨
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى		٤٦٢	(٣٩,٧٤٥)
التزام تقاعدي ورعاية طبية مدفوع		(٢,٥٦٣)	(٢,٤٥٣)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(١٥٢,٧٧٢)**	(٣٤,٢١٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
استثمار في الصكوك	٨	(٨٨,٩٥٤)	(٣٥,٢٤١)
استبعاد الصكوك	٨	٩,٩٨٨	٢٠,١٤٠
الاستثمارات في ودائع وكالة / مرابحة سلعية	٥	(١,٤٧٥,٠٠٠)	(١,٤٦٧,٤٣٣)
استبعاد ودائع وكالة / مرابحة سلعية	٥	١,٦٣٠,٠٠٠	١,٣٩٥,٧٣٣
شراء موجودات ثابتة	١٠	(١,٤٤٥)	(١٠٨)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		٧٤,٥٨٩	(٨٦,٩٠٩)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
مساهمة في رأس المال		٣,٨٢٠	٧,٧٠١
وكالة / ودائع سلع مرابحة (مستحقة إلى)		٨٧,٣٥٠	١,٣٠٨
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		٩١,١٧٠	٩,٠٠٩
صافي التغير في النقد وما في حكمه		١٢,٩٨٧	(١١٢,١١٥)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٧٩,٤١١	١٩١,٥٢٦
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٤	٩٢,٣٩٨	٧٩,٤١١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءا من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

١- التأسيس والأنشطة وغيرها

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ("البنك الإسلامي للتنمية" أو "البنك") في اجتماعه الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٥م (١٧ جمادى الاولى ١٤٢٦هـ). وتتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس. والمؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود وشراء وبيع ممتلكات واتخاذ إجراءات قانونية. وبصفتها مؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لأي هيئة رقابة خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. وتعد أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات سيادية مقدمة إلى أو مضمونة من الدول الأعضاء المعنية، أو استثمارات في الدول الأعضاء وهي مضمونة بطريقة مقبولة لدى المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. وتظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية كما أن السنة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية الشمسية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٢١م (الموافق ١٤ رمضان ١٤٤٢هـ) وتقديمها للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة .

٢- السياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس الإعداد

تُعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و أحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. أما بخصوص الأمور التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المؤسسة تلجأ إلى التوجيهات التي تتعلق بالمعايير ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المتعلقة به الصادرة عن لجنة تفسير التقارير الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ما لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

تُعد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك.

ب) التغيرات في السياسات المحاسبية

وتتماشى السياسات المحاسبية المطبقة مع السياسات المتبعة في السنة المالية السابقة باستثناء ما تم خلال السنة التي طبقت فيها المؤسسة معيار المحاسبة المالية (٣٠) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويعالج معيار المحاسبة المالية (٣٠) جميع جوانب الأدوات المالية بما في ذلك التصنيف والقياس وانخفاض القيمة. وسيحل معيار المحاسبة المالية (٣٠) محل معيار المحاسبة المالية (١١) "المخصصات والاحتياطيات"

تأثير معيار المحاسبة المالية الجديد والمعدل

وفي هذه القوائم المالية، طبقت المؤسسة للمرة الأولى معيار المحاسبة المالية (٣٠) "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان" اعتباراً من الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠م أو بعد ذلك. ويحل معيار المحاسبة المالية (٣٠) محل معيار المحاسبة المالية (١١) "المخصصات والاحتياطيات" وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١م أو بعد ذلك التاريخ. وقررت المؤسسة اعتماد هذا المعيار اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٠م.

٢- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

وكما هو مسموح بموجب أحكام التحول لمعيار المحاسبة المالية (٣٠)، اختارت الشركة عدم إعادة النظر في أرقام المقارنة.

ولذلك، تم الافصاح عن معلومات المقارنة المتعلقة بانخفاض قيمة الأدوات المالية في ٢٠١٩م بموجب معيار المحاسبة المالية (١١) ولا يمكن مقارنتها بالمعلومات المعروضة في ٢٠٢٠م. وقد تم الاعتراف بأي تعديلات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في احتياطيات حقوق الملكية الافتتاحية للفترة الحالية.

تم الاعتراف بالفروق الناشئة عن تطبيق معيار المحاسبة المالية (٣٠) مباشرة في احتياطيات حقوق الملكية كما في ١ يناير ٢٠٢٠م، ويفصح عنه كما يلي:

التغيرات في حساب انخفاض القيمة

وقد أدى تطبيق معيار المحاسبة المالية (٣٠) إلى تغيير جذري في محاسبة المؤسسة لخسارة انخفاض قيمة القروض من خلال استبدال منهج معيار المحاسبة المالية (١١) المحدد ونهج خسائر المحفظة بمنهج الخسارة الائتمانية المتوقعة المستقبلية. ويتطلب معيار المحاسبة المالية (٣٠) من المؤسسة تسجيل مخصص مقابل خسارة الائتمان المتوقعة لجميع موجودات الخزانة والمشاريع غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلى جانب التزامات تمويل المشاريع. ويستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر في الاثني عشر شهراً المقبلة ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإنشاء عند تطبيق خسائر الائتمان المتوقعة على المدى الزمني.

ويوفق الجدول أدناه بين مخصصات انخفاض القيمة الختامية في الموجودات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بموجب معيار المحاسبة المالية (١١) ومخصصات انخفاض القيمة الافتتاحية المحددة وفق معيار المحاسبة المالية (٣٠) في ١ يناير ٢٠٢٠م.

	مخصص انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (١١)	معيار المحاسبة المالية (٣٠) الإضافي ــ مخصص انخفاض القيمة	مخصص انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (٣٠)
	دولار أمريكي (بالآلاف)	*دولار أمريكي (بالآلاف)*	*دولار أمريكي (بالآلاف)*
تمويل مرابحة تجارية	٥,٩٣٥	٤٠٦	٦,٣٤١

أدى تقديم معيار المحاسبة المالية (٣٠) لزيادة إجمالي مخصص انخفاض القيمة المحتفظ به من قبل المؤسسة بمبلغ تقريبي وهو ٤٠٦ ألف دولار أمريكي.

ج) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استخدام تقديرات وافتراضات محاسبية جوهرية تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. ويتوجب على الإدارة ممارسة حكمها في تطبيق السياسات المحاسبية. إن هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقيمها باستمرار على أساس التجربة التاريخية والعوامل الأخرى بما فيها الحصول على نصيحة مهنية وتوقعات بشأن الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بموجب تلك الظروف.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

٢- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية (تتمة)

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المؤسسة بتقدير مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وهي على ثقة بأن المؤسسة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. إضافةً إلى ذلك، ليست الإدارة على دراية بأي عدم تيقن جوهري قد يلقي بظلال من الشك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية.

وبالتالي، تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تأثير كوفيد -١٩

في مارس ٢٠٢٠م، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) كجائحة ولا يزال ينتشر في جميع أنحاء العالم بما في ذلك المملكة العربية السعودية. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م اتخذت الحكومة السعودية العديد من المبادرات لاحتواء انتشار الفيروس، والتي تضمنت فرض قيود على السفر والتجمعات وفرض حظر التجول. مما أدى إلى إغلاق العديد من الأعمال غير الأساسية أو وقف الأنشطة حتى إشعار آخر

وبالأخذ في الاعتبار لهذه العوامل بعين الاعتبار، أجرت إدارة المؤسسة تقييماً لأثر هذه العوامل على عمليات المؤسسة ككل وأعمالها التجارية بما في ذلك الأنشطة التجارية اليومية والتمويل والاستثمارات والتحصيل، وما إلى ذلك، وخلصت إلى أنه حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية، لم يكن هناك تأثير سلبي جوهري على عمليات المؤسسة وأعمالها بسبب وباء كوفيد - ١٩ ولذلك لا يجب إجراء تغييرات كبيرة في الأحكام، والافتراضات والتقديرات الرئيسية.

وللحفاظ على صحة الموظفين ودعم الوقاية من العدوى في المجالات التشغيلية والإدارية، اتخذت المؤسسة إجراءات، وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، مثل العمل من المنزل، والتباعد الاجتماعي في العمل، وتنظيف أماكن العمل باستمرار وسكن الموظفين، وتوزيع معدات الوقاية الشخصية، واختبار الحالات المشتبه بها، والحد من السفر غير الضروري، وإعلانات الصحة الذاتية وقياس درجة الحرارة.

إن المركز المالي القوي، بما في ذلك الحصول على الأموال، وطبيعة الأنشطة المرتبطة بالإجراءات التي اتخذتها المؤسسة حتى الآن والعمليات المستمرة، كل ذلك يضمن أن الشركة لديها القدرة على الاستمرار في ظل التحديات الناجمة عن وباء كوفيد - ١٩. إلا أنه، في ظل عدم التيقن الحالي، فإن أي تغير مستقبلي في الافتراضات والتقديرات قد ينتج عنه نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي ستتأثر في الفترات المستقبلية. وبما أن الوضع يتطور بسرعة مع حالات عدم التيقن المستقبلية، فإن الإدارة ستواصل تقييم أثر الجائحة استنادا إلى التطورات المرتقبة.

ج) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية (تتمة)

أ) الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة

تقوم إدارة المؤسسة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة لأغراض حساب الاستهلاك. ويتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. وتقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً ومحمل الاستهلاك المستقبلي الذي يتم تعديله عند اعتقاد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

ب) *التزام التقاعد والرعاية الطبية*

يتم تحديد الالتزام التقاعدي والرعاية الطبية والتكاليف المتعلقة بهما للفترة باستخدام تقييمات اكتوارية. ويتضمن التقييم الاكتوري وضع افتراضات حول معدلات الخصم وزيادات الرواتب في المستقبل إلى غير ذلك. ونظراً للطبيعة طويلة الاجل لهذه الالتزامات فإنها تخضع لعدم تيقن جوهري.

د) العملات الأجنبية

أ) *العملة التشغيلية وعملة العرض*

تُعرض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي بالآلاف الذي يعتبر عملة التشغيل وعملة العرض للمؤسسة.

ب) معاملات وارصدة

تحول المعاملات التي تتم بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. وتدرج أرباح وخسائر الصرف الاجنبي الناتجة عن تسوية المعاملات وتحويل الموجودات النقدية والمطلوبات المسجلة بعملات أجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير المالي في قائمة الدخل باستثناء الأرباح والخسائر غير المحققة في استثمارات حقوق ملكية رأس المال – إن وجدت – والتي تسجل بالقيمة العادلة في حساب الاحتياطي ضمن حقوق الأعضاء.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية للعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

هـ) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من أرصدة بنكية واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وتستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل اعتباراً من تاريخ الإيداع.

و) ودائع وكالة / مرابحة سلعية

تتم الودائع السلعية مع البنوك من خلال أدوات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة باستخدام معدل ربح ثابت. ويقتصر شراء وبيع السلع على شروط الاتفاق بين المؤسسة وبنوك متنوعة. وتسجل الودائع السلعية مبدئياً بالتكلفة متضمنة رسوم الاقتناء والتي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة إن وجد.

٢ـ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز) تمويل مرابحة تجارية

إن تمويل المرابحة التجارية هو اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناءً على وعد مقدم من العميل بالشراء. ويتكون سعر البيع من التكلفة وهامش ربح متفق عليه.

وتقيد الذمم المدينة من عمليات تمويل المرابحة التجارية بتكلفة البضائع المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين إضافة إلى الربح المحقق للمؤسسة حتى تاريخ التقرير المالي بعد خصم دفعات السداد المتسلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

وتمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من مجموع دخل تمويل المرابحة التجارية الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الاموال.

يتم قيد سلع المرابحة التجارية بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة - إن وجد.

ح) استثمار في الصكوك

الاستثمارات في الصكوك هي أدوات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تُدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقد، ويتم لاحقاً إعادة قياس القيمة العادلة لتلك الاستثمارات في نهاية فترة التقرير المالي وتحمل الأرباح أو الخسائر الناتجة على قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

ط) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

تتكون الموجودات المالية من النقد وما في حكمه وودائع سلعية واستثمارات في صكوك وتمويل مرابحة تجارية ومستحق من جهات ذات علاقة. ويتم قياس هذه الموجودات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة ويتم قيدها لاحقاً بالتكلفة ـ باستثناء الاستثمارات في الصكوك ـ مطروحاً منها المخصص المناسب للمبالغ التقديرية التي لا يمكن استردادها - إن وجدت.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية استناداً إلى جوهر الاتفاقيات التعاقدية المبرمة. وتتكون المطلوبات المالية الهامة من مستحق لجهات ذات علاقة وذمم دائنة أخرى ويتم قياسها بدايةً بقيمها العادلة ويتم قيدها بالتكلفة.

ي) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (٣٠) من خلال جميع فئات الموجودات المالية، وضع أحكام تقديرية على وجه الخصوص، مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وهذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية في المستقبل، وذلك لتخفيض أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

٢- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

إن حسابات خسائر الائتمان المتوقعة للمؤسسة هي نتاج نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة وتداخلها. وتشمل عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية ما يلي:

أ) نموذج المؤسسة لدرجات الائتمان الداخلية، والذي يحدد احتمال التعثر لكل درجة في التصنيف الائتماني
ب) معايير المؤسسة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان مما يستلزم قياس مخصص الخسارة على أساس كل ١٢ شهراً أو على المدى الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم النوعي القابل للتطبيق.
ج) تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة وخيار المدخلات.
د) تحديد الروابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات، وتأثير ذلك على احتمالية التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسارة عند التعثر.
هـ) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وترجيح الاحتمال لاستنتاج المدخلات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

الموجودات المالية الأخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. ويتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال استخدام حساب مخصص. وعند اعتبار الأصل المالي غير قابل للاسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص ويتم قيد أي خسارة إضافية في قائمة الدخل. أما بالنسبة للمبالغ التي يتم شطبها سابقاً والتي يتم استردادها لاحقا فيتم اضافتها على قائمة الدخل. ويتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عندما يكون الانخفاض في القيمة العادلة أقل من التكلفة جوهرياً أو ممتداً لفترة طويلة.

ك) خسائر الائتمان المتوقعة مقابل الموجودات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة

تطبق المؤسسة نهجاً من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية التي تُقاس بالتكلفة المطفأة. وترحل الموجودات المالية عبر المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة ١: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الموجودات المالية التي لم تشهد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. وتعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في المرحلة الأولى للموجودات المالية. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري، فإن المؤسسة تقارن بين خطر حدوث التعثر في الموجودات المالية في تاريخ التقرير، مع خطر حدوث تعثر في الموجودات المالية في تاريخ الاعتراف الأولي.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

٢- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك) خسائر الائتمان المتوقعة مقابل الموجودات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة (تتمة)

***المرحلة* ٢: خسائر الائتمان المتوقعة على العمر الزمني - غير منخفضة القيمة الائتمانية**

تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي حدثت فيها زيادة كبير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، ولكن دون وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة. تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة على العمر الزمني في المرحلة الثانية للموجودات المالية. وبالنسبة لهذا التعرض، تسجل المؤسسة مبلغا مخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على العمر الزمني (أي مبلغ مخصص يعكس العمر الزمني المتبقي للأصل المالي). وتعد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت عندما تكون المدفوعات التعاقدية قد تجاوزت ما يزيد عن ١٨٠ يوما من تاريخ استحقاق موجودات المشاريع السيادية وأكثر من ٩٠ يوما من تاريخ استحقاق موجودات المشاريع غير السيادية.

المرحلة ٣: خسائر الائتمان المتوقعة على العمر الزمني - منخفضة القيمة الائتمانية

تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات التي تم تصنيفها منخفضة القيمة الائتمانية. وتعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة على العمر الزمني في المرحلة الثالثة للموجودات المالية كمخصص محدد. ويصنف الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية حال وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية للأداة المالية التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بها. وتتضمن الأدلة على انخفاض القيمة مؤشرات على أن المقترض/العميل يواجه صعوبات مالية كبيرة، أو أن تعثرا أو تخلفا عن السداد قد حدث.

ل) موجودات ثابتة

تُقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. ويُحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت بهدف توزيع التكلفة مع القيم المتبقية على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة لهذه الموجودات كما يلي:

معدات مكتبية واجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

ويتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح التي لا تعمل على إطالة العمر الانتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروف ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم رسملة التحسينات الرئيسية والتجديدات، إن وجدت، ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

م) المخصصات

يُعترف بالمخصصات إذا كان لدى المؤسسة التزام قانوني أو ضمني - نتيجة لحدث سابق - يمكن تقديره بصورة يُعتد بها ومن المحتمل أن يستلزم تسوية هذا الالتزام استخدام موارد مالية.

٢- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ن) الاعتراف بالإيرادات

تمويل مرابحة تجارية

يُقيد الدخل من تمويل المرابحة التجارية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ سداد الأقساط.

ودائع وكالة / مرابحة سلعية

يُقيد الدخل من الودائع على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

استثمار في الصكوك

يُقيد الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس الاستحقاق الزمني باستخدام نسبة العائد المعلنة من المنشآت المصدرة.

حصة المضارب من الربح

يقيد الدخل الخاص بحصة المضارب في الأرباح عند نشوء الحق في التسلم أو عند توزيعه.

دخل تنظيم القرض المشترك

يتم الاعتراف بالدخل من اتفاقية قرض مشترك عندما يكون المستفيد ومنظم القرض المشترك قد اتفقا على شروط وأحكام القرض وتم الاعلان عن نفاذ تسهيلات التمويل.

رسوم تنفيذ ودخل اصدار اعتمادات مستندية

يقيد الدخل من رسوم التنفيذ ومن إصدار الاعتمادات المستندية عند بداية الصفقات المبرمة ذات الصلة بناءً على الاتفاقيات التعاقدية.

عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية

إن أي دخل من النقد وما في حكمه والاستثمارات الأخرى التي لا تجيزها الهيئة الشرعية لا يدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة. ويتم تحويل هذا الدخل فورا الى صندوق تطوير التجارة للصرفيات المستقبلية لأغراض خيرية، ما لم يقرر مجلس الإدارة والهيئة الشرعية غير ذلك.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ نظاماً لمقاصة المبالغ المدرجة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لإثبات الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

س) الزكاة وضريبة الدخل

لا تخضع المؤسسة للزكاة أو ضريبة الدخل. وأي التزام زكاة أو ضريبة دخل من مسؤولية كل عضو بصورة منفردة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

٢ـ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ع) التزام التقاعد والرعاية الطبية

لدى المؤسسة خطتي منافع محددة للتقاعد لموظفيها، بالمشاركة مع صندوق التقاعد لجميع منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهما خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، وكلاهما يتطلب مساهمات تسدد إلى صندوقين يتم إدارتهما بشكل منفصل.

وتعرف خطة المنافع المحددة بأنها خطة تقاعد تحدد الراتب التقاعدي الذي يتسلمه الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالباً على أكثر من عامل مثل العمر وعدد سنوات الخدمة والنسبة المئوية لإجمالي الراتب النهائي. ويقوم خبراء إكتواريون مستقلون بحساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها، ويتم استخدام الافتراضات الإكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة. ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات شركات ذات جودة عالية. ويتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. يتم قيد التزام التقاعد كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة. وتحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الإكتواريين للبنك الإسلامي للتنمية، ويتم تحويل قيمة المساهمات الى أمناء البرنامج المستقلين.

ف) ودائع وكالة / مرابحة سلعية (مستحقة إلى)

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها طرف واحد ("موكل" / "أصيل") بتعيين وكيل استثمار ("وكيل") للقيام باستثمار أموال المُوكّل ("رأس مال الوكالة") على أساس اتفاقية وكالة الاستثمار ("وكالة").

يقرر الوكيل "المؤسسة" الاستثمارات التي ستتم من خلال رأس مال الوكالة بموجب شروط وأحكام اتفاقية الوكالة. إلا أن الوكيل يتحمل الخسارة في حالات التعدي أو التقصير أو الإهمال أو مخالفة أي من أحكام وشروط اتفاقية الوكالة. تستحق أتعاب الوكالة في مواعيد محددة طوال فترة العقد بناءً على أصل المبالغ القائمة.

وتستتبع ودائع مرابحة السلع عمليات شراء السلع وبيعها بأرباح ثابتة. ويقتصر شراء وبيع السلع على شروط الاتفاق بين المؤسسة ومؤسسات اسلامية ومالية أخرى. يتم ترحيل ودائع مرابحة السلع بالتكلفة المطفأة .

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية باستثناء معيار المحاسبة المالية (٢٩) "إصدارات الصكوك" وهي في مرحلة العرض ومن المتوقع إصدارها في المستقبل القريب. تعتزم المؤسسة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عند دخولها حيز التنفيذ وتقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة هذه على قوائمها المالية والأنظمة.

٢- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

معيار المحاسبة المالية (٢٩) "إصدارات الصكوك"

يهدف هذا المعيار إلى تقديم توجيهات حول المحاسبة وتصنيف وعرض إصدارات الصكوك بصفة أساسية بناء على هيكل الصكوك، والذي قد يشمل المحاسبة داخل قائمة المركز المالي والمحاسبة خارج قائمة المركز المالي. وتعتمد هذه التصنيفات على السيطرة على مثل هذه الموجودات التي تتكون من القدرة على السيطرة وطبيعتها، فيما يتعلق بالمخاطر والمنافع وكذلك المنافع المتنوعة للمؤسسة أو مسؤولية الأمانة نيابة عن حملة الصكوك. وينطبق هذا المعيار على المحاسبة والتقارير المالية حول اصدار الصكوك في دفاتر المصدر.

الا ان هذا المعيار لا ينطبق على المؤسسة.

معاير المحاسبة الدولي (٣٠)"الانخفاض في القيمة وخسائر الائتمان

سيحل معيار المحاسبة المالية (٣٠) محل معيار المحاسبة المالية (١١) "المخصصات والاحتياطيات" الذي تم تطويره ضمن المنهج الجديد حول تحديد وإدراج انخفاض القيمة وخسائر الائتمان، وتحديداً منهج الخسائر المستقبلية المتوقعة كما جرى تقديمه ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية".

يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ في افترات المالية التي تبدأ في ١ يناير 2021م او بعد ذلك التاريخ. قامت المؤسسة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية (٣٠) بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٠م. وتم الافصاح في الإيضاح (٢) عن تأثير تقديم معيار المحاسبة المالية (٣٠) حول القوائم المالية.

معيار المحاسبة المالية (٣١) – "وكالة بالاستثمار"

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة ومتطلبات التقرير المالي لمعاملات وأدوات الاستثمار بالوكالة لتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتغيرة لكل من الموكل والوكيل.

يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ للفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١ او بعد ذلك التاريخ. قامت المؤسسة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية (٣١) بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٠م.

المعيار الدولي للتقرير المالي (٣٢) - "إجارة"

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة للتصنيف، الاعتراف، القياس، العرض والافصاح عن معاملات الإجارة (إجارة الأصل بما في ذلك نماذج مختلة من اجارة منتهية بالتمليك) المبرمة من قبل المؤسسات المالية على طرفي المعاملة أي كالمؤجر والمستأجر.

يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ للفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١ او بعد ذلك التاريخ. قامت المؤسسة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية (٣٢) بدءً من ١ يناير ٢٠٢٠م.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

٢ـ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

معيار المحاسبة المالية (٣٣) – "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة"

يقوم هذا المعيار بتحسين وإلغاء معيار المحاسبة المالية (٢٥) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ٢٠١٠م. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات الأخرى المماثلة التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية ("المؤسسات").

يُعرف المعيار الأنواع الرئيسة للأدوات المالية للاستثمارات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة ويحدد المعالجات المحاسبية الأساسية المتعلقة بخصائص ونموذج أعمال المؤسسة التي تقوم بالاستثمار وإدارته والاحتفاظ به.

يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ للفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١ او بعد ذلك التاريخ. قامت المؤسسة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية (٣٣) بدءً من ١ يناير ٢٠٢٠م.

٣ـ الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي ائي دي/٤٣٢/١٠/٢٠/(٢٧٨)/١٢٥ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم آي تي إف سي /بي دي/٢٤/ ٤٣٢ (٢٤) /٥ الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين المذكور آنفا المتعلق بنشاط المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

(١) النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.

(٢) إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.

(٣) الإجابة على الأسئلة والاستفسارات وتقديم التوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.

(٤) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

(٥) تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٤- النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
نقد لدى البنوك	٩٢,٣٩٨	٧٩,٤١١

٥- ودائع وكالة / مرابحة سلعية (مستحق من)

تتكون وكالة / ودائع سلع المرابحة في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
وكالة / ودائع سلعية	١٢٥,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠

تستخدم ودائع الوكالة/ مرابحة سلعية في شراء وبيع السلع. وتتم المتاجرة بواسطة البنوك نيابةً عن المؤسسة. ويتم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب أحكام الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والبنوك.

فيما يلي الحركة في الودائع السلعية من خلال البنوك:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
الرصيد في بداية سنة التقرير المالي	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٨,٣٠٠
إضافات	١,٤٧٥,٠٠٠	١,٤٦٧,٤٣٣
استرداد	(١,٦٣٠,٠٠٠)	(١,٣٩٥,٧٣٣)
الرصيد في نهاية سنة التقرير المالي	١٢٥,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠

٦- تمويل مرابحة تجارية، صافي

يتكون تمويل المرابحة التجارية في نهاية الفترة التي أُعد عنها التقرير المالي مما يلي:

أ) مجموع الذمم المدينة المرتبطة بالتمويل كما يلي:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة (إيضاح ٦ "ب")	٧٥٠,٨٠٤	٥٧٦,٦٦٣
صافي ذمم مدينة لمرابحة بالسلع (إيضاح ٦ "ج")	١١,٨٦٠	٢٢,٢٤٢
تمويل مرابحة تجارية، صافي	٧٦٢,٦٦٤	٥٩٨,٩٠٥

ب) ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
إجمالي مبالغ ذمم مدينة	٢,٨٢٥,٦٩٤	٣,١٨١,٧٦٧
ناقصا : حصة الأعضاء المشاركين	(٢,٠٥٧,٢٢٩)	(٢,٥٨٨,٢٥٤)
ناقصا إيرادات غير مكتسبة	(٩,٤٤٢)	(١٠,٩١٥)
الإجمالي	٧٥٩,٠٢٣	٥٨٢,٥٩٨
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٨,٢١٩)	(٥,٩٣٥)
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة	٧٥٠,٨٠٤	٥٧٦,٦٦٣

ج) سلع مرابحة – تمويل تجاري مهيكل

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
ب) إجمالي المبلغ	١٥٢,٢٧٦	١٥٩,٣٩٨
ناقصا حصة الأعضاء المشاركين	(١١٠,٦٠٩)	(١١٠,٤٢٩)
مجموع سلع مرابحة	٤١,٦٦٧	٤٨,٩٦٩
ناقص: خسائر الائتمان المتوقعة للسلع بموجب مرابحة (إيضاح ٧)	(٢٩,٨٠٧)	(٢٦,٧٢٧)
صافي ذمم مدينة لمرابحة بالسلع	١١,٨٦٠	٢٢,٢٤٢

٦ـ تمويل مرابحة تجارية، صافي (تتمة)

يمثل هذا البند سلع بموجب تمويل مرابحة لمعاملات يوجد بها فارق توقيت بين الشراء الفعلي للسلع وتحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بها إلى العميل بموجب اتفاقية مرابحة.

جميع البضائع المشتراة لإعادة البيع يتم تمويلها بموجب مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة ايضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة.

أبرمت المؤسسة اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة مع بعض المنشآت وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة المتعلقة بهذه المنشآت.

٧ـ خسائر الائتمان المتوقعة لتمويل مرابحة تجارية

فيما يلي حركة في خسائر الائتمان المتوقعة لتمويل المرابحة التجارية في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي بالآلاف*
الرصيد في بداية السنة	٣٢,٦٦٢	٢٧,٥٠٣
التأثير على التحول إلى معيار المحاسبة المالية (٣٠)	٤٠٦	—
خسائر الائتمان المتوقعة	١,٨٧٧	٥٦٨
الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية	١٠,٢٠٧	٤,٤٠١
عكس قيد / (شطب) خلال السنة	(٧,١٢٦)	١٩٠
الرصيد في نهاية السنة	٣٨,٠٢٦	٣٢,٦٦٢

لم يستحق دخل على موجودات تمويل المرابحة التجارية المنخفضة القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م: لا شيء).

وقد طبقت المؤسسة معيار المحاسبة المالية (٣٠) بأثر رجعي دون إعادة صياغة المقارنات. وقد تم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية التي تم الافصاح عنها سابقاً لموجودات التمويل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والقيمة الدفترية الجديدة كما في ١ يناير ٢٠٢٠م، وهو المبلغ الناتج بشكل رئيس عن انخفاض القيمة، في الأرباح المبقاة الافتتاحية.

تتضمن موجودات تمويل المرابحة في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ صفر (٣١ ديسمبر ٢٠١٩م: ٠,٦ مليون دولار امريكي) والتي تجاوزت موعد الاستحقاق في تاريخ التقرير المالي ولم تقم المؤسسة بتكوين مخصصات مقابل تلك المبالغ، حيث أن المبالغ مازالت قابلة للاسترداد.

تم الإفصاح عن جودة الائتمان المتعلقة بالموجودات التشغيلية في الإيضاح ٢٣ (أ).

٨- استثمار في صكوك

تتلخص حركة الاستثمارات في الصكوك كما يلي:

	٢٠٢٠م *دولار أمريكي* *بالآلاف*	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
الرصيد في بداية سنة التقرير المالي	٧١,١٠٠	٥٢,٢٣٢
الاستثمارات خلال السنة	٨٨,٩٥٤	٣٥,٢٤١
استبعادات خلال السنة	(٩,٩٨٨)	(٢٠,١٤٠)
مكاسب / (خسائر) محققة من الاستبعاد	(٢)	٧٣
مكاسب / (خسائر) غير محققة من إعادة التقييم	٤,٥٩٢	٣,٦٩٤
الرصيد في نهاية سنة التقرير المالي	١٥٤,٦٥٦	٧١,١٠٠

تمثل الاستثمارات في الصكوك في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و٣١ ديسمبر ٢٠١٩م الصكوك التي أصدرتها جهات حكومية متنوعة ومنشآت أخرى محددة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

٩- دخل مستحق وموجودات أخرى

فيما يلي الدخل المستحق والموجودات الأخرى كما في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠٢٠م *دولار أمريكي* *بالآلاف*	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
إيرادات مستحقة من استثمارات في الصكوك	١,٢١٢	٥٢٧
تطبيق مستحق ورسوم خطاب ائتمان	—	٤٥٣
إيرادات مستحقة من ودائع سلعية من خلال بنوك	٢٩	٦٧٠
قروض سكنية وسنوية للموظفين	٤,٩٦٧	٥,٠٤٧
سكن ومبالغ أخرى مدفوعة مقدماً الى الموظفين	٢٧	١,٢٢٦
ذمم مدينة أخرى	١,٨٦٠	٩٢١
	٨,٠٩٥	٨,٨٤٤

١٠- الموجودات الثابتة

تتكون الموجودات الثابتة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	٢٠٢٠م		
	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف		
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠٢٠م	١٢٧	٤,٤١٨	٤,٥٤٥
إضافات	-	١,٤٤٥	١,٤٤٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	١٢٧	٥,٨٦٣	٥,٩٩٠
ناقصاً: الإستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠٢٠م	٤٢	٣,٨٩٤	٣,٩٣٦
المخصص المحمل للسنة	٢٥	٥٥٠	٥٧٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٦٧	٤,٤٤٤	٤,٥١١
صافي القيمة الدفترية:			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٦٠	١,٤١٩	١,٤٧٩

	٢٠١٩		
	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف		
التكلفة:			
في ١ يناير ٢٠١٩م	١٢٧	٤,٣١٠	٤,٤٣٧
إضافات	—	١٠٨	١٠٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	١٢٧	٤,٤١٨	٤,٥٤٥
ناقصاً: الإستهلاك المتراكم:			
في ١ يناير ٢٠١٩م	١٧	٣,٥٣٩	٣,٥٥٦
المخصص المحمل للسنة	٢٥	٣٥٥	٣٨٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٤٢	٣,٨٩٤	٣,٩٣٦
صافي القيمة الدفترية:			
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٨٥	٥٢٤	٦٠٩

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

١١- المبالغ مستحقة الدفع والمطلوبات الاخرى

فيما يلي المبالغ المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٠م *دولار أمريكي* *بالآلاف*	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
مستحقات ومصروفات أخرى	٢,٦٧٢	٥١٢
مخصصات تتعلق بالموظفين	٣,٥٩٤	٣,٩٤٤
دائنون آخرون	١,١٨٦	٩٩٤
ذمم دائنة لعملاء	٦,١٣٢	٧,٣٨٥
ذمم دائنة لبرامج	—	٢٨٧
الإجمالي	١٣,٥٨٤	١٣,١٢٢

١٢- معاملات مع الجهات ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة مجلس المحافظين وكبار موظفي الإدارة في المؤسسة والجهات المنتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ضمن دورة انشطتها العادية، تتلقى المؤسسة تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع جهات ذات علاقة. يتم اعتماد شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذة مع الجهات ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية.

أ) معاملات هامة منفذة خلال السنة كما يلي:

	٢٠٢٠م *دولار أمريكي* *بالآلاف*	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
حصة المضارب من ربح جهة منتسبة	٢,١٧٥	٣,٧٧٩
حصة من دخل مرابحة تجارية لأعضاء منتسبين	١٢,٣٢٥	٢٢,٢١٨

ب) مطلوب لجهات ذات علاقة

	٢٠٢٠م *دولار أمريكي* *بالآلاف*	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية	٨٤٤	٢,٣٢٠
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق الرعاية الطبية للمتقاعدين	٢٨	٢٧
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	٢٤٨	١,١٤٧
البنك الإسلامي للتنمية – المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	٢٨	—
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	—	١١٢
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص	١,٢٧١	٤٧٤
	٢,٤١٩	٤,٠٨٠

١٢- معاملات مع الجهات ذات العلاقة (تتمة)

(١) الأرصدة المطلوبة من / إلى أطراف ذات علاقة لا يتضمن أي أتعاب عمولة كما انه لا يوجد شروط سداد.

(٢) وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم بي ائي دي ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩) /١٥٧ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨م (٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ)، فقد قرر المجلس تخصيص مليار دولار امريكي من موارد رأس المال العادية من البنك الإسلامي للتنمية لمصلحة المؤسسة حيث تقوم المؤسسة بدور المضارب بموجب اتفاقية مضاربة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٨م (١٠ ربيع الاول ١٤٢٩هـ).

(٣) اكتسبت المؤسسة حصة في أرباح المضارب من مؤسسات أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على حصتها المتفق عليها من الربح والتي تتعلق بمعاملات تمويل مرابحة تجارية.

ج) تعويضات الإدارة العليا

فيما يلي تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي بالآلاف*
رواتب ومنافع أخرى	**٥٣٠**	٥٤٦

١٣- وكالة / ودائع سلع مرابحة (مستحقة إلى)

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي بالآلاف*
وكالة / ودائع سلع مرابحة (مستحقة إلى)	**١١٥,٢٢٧**	٢٧,٨٧٧

دخلت المؤسسة في اتفاقيات وكالة مع بنوك خلال السنة لفترة سداد خلال سنة واحدة حيث يقوم المُوكّل "البنك" بتحويل مبالغ محددة إلى الوكيل "المؤسسة" وقد عينت الوكيل كوكيل استثمار من أجل استثمار هذه الأموال نيابةً عنها بطريقة تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة. يتم تحويل ربح من الاستثمار زائد رأس مال الوكالة إلى المُوكّل في نهاية استحقاق المعاملة.

تم تسلم تمويل مرابحة سلع من مؤسسات مالية بموجب اتفاقيات تمويل مرابحة سلع. للتمويلات فترات استحقاق أصلية تتراوح ما بين شهر إلى سنة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

١٤- التزام التقاعد والرعاية الطبية

(أ) فيما يلي الحركة في موجودات ومطلوبات الخطة:

	خطة تقاعد الموظفين	*خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين*	*المجموع*	*المجموع*
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	*٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م*	*٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م*	*٣١ ديسمبر ٢٠١٩م*
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*
توزيع موجودات التقاعد	٣٣,٩٩٩	١,٧١٤	٣٥,٧١٣	٣١,٩٠٩
تعديل على القيمة العادلة في بداية السنة	(٤٨٢)	–	(٤٨٢)	٢٠١
دخل على موجودات الخطة	١,١٣٧	٥٧	١,١٩٤	١,٤٤٧
العائد على موجودات الخطة ناقصاً معدل الخصم	(٢,١٥٣)	(١٧٤)	(٢,٣٢٧)	٣٣٠
اشتراكات المساهمة في الخطة	٩٨٩	٤٤	١,٠٣٣	١,٠٥٦
اشتراكات صاحب العمل	٢,٣١٩	٢٤٤	٢,٥٦٣	٢,٥٥٨
صرف من موجودات الخطة	(١,٢٤٦)	(٦٩)	(١,٣١٥)	(١,٧٨٨)
القيمة العادلة لموجودات الخطة في ٣١ ديسمبر	٣٤,٥٦٣	١,٨١٦	٣٦,٣٧٩	٣٥,٧١٣

	خطة تقاعد موظفين	*خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين*	*المجموع*	*المجموع*
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	*٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م*	*٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م*	*٣١ ديسمبر ٢٠١٩م*
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*
توزيع التزام المنافع المحددة	٥٤,٧٤١	٤,٧٧٤	٥٩,٥١٥	٤٣,٦٣٩
تكلفة الخدمة الحالية	٢,٧٠٠	٢٥٣	٢,٩٥٣	١,٩٩٨
تكلفة الخدمة السابقة	٣٢٧	–	٣٢٧	٧٣١
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٧٩٣	١٥٦	١,٩٤٩	١,٩٣٩
اشتراكات المساهمة في الخطة	٩٨٩	٤٥	١,٠٣٤	١,٠٥٦
صرف من موجودات الخطة	(١,٢٤٦)	(٦٩)	(١,٣١٥)	(١,٧٨٨)
صافي خسائر / (مكاسب) اكتوارية	٨,٨٠٧	٨٦٤	٩,٦٧١	١١,٩٤٠
التزام المنافع المحددة كما في ٣١ ديسمبر	٦٨,١١١	٦,٠٢٣	٧٤,١٣٤	٥٩,٥١٥
وضع التمويل/ صافي الالتزام المدرج في قائمة المركز المالي يمثل زيادة في التزام المنافع عن القيمة العادلة لموجودات الخطة	٣٣,٥٤٨	٤,٢٠٧	٣٧,٧٥٥	٢٣,٨٠٢

يمثل صافي الالتزام أعلاه الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام المسجل بواسطة البنك في حقوق الأعضاء فوراً في السنة التي ينشأ فيها - إن كان جوهرياً.

١٤- التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(ب) استناداً إلى التقييمات الاكتوارية، تتضمن المصروفات التقاعدية والرعاية الطبية للسنة ٢٠٢٠م ما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	***خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين***	***المجموع***	*المجموع*
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	***٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م***	***٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م***	*٣١ ديسمبر ٢٠١٩م*
	دولار أمريكي بالآلاف	***دولار أمريكي بالآلاف***	***دولار أمريكي بالآلاف***	*دولار أمريكي بالآلاف*
إجمالي تكلفة الخدمة الحالية	٢,٧٠٠	٢٥٣	٢,٩٥٣	١,٩٩٨
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٧٩٣	١٥٦	١,٩٤٩	١,٩٣٩
تكلفة الخدمة السابقة	٣٢٧	–	٣٢٧	٧٣١
دخل على الموجودات	(١,١٣٧)	(٥٧)	(١,١٩٤)	(١,٤٤٧)
التكلفة المدرجة في قائمة الدخل	٣,٦٨٣	٣٥٢	٤,٠٣٥	٣,٢٢١
مكسب اكتواري نتيجة التغير في الافتراضات	٨,٨٠٧	٨٦٤	٩,٦٧١	١١,٩٤٠
عائد على موجودات خطة أكثر من معدل الخصم	٢,١٥٤	١٧٤	٢,٣٢٨	(٣٣٠)
قيمة الموجودات المعدلة تعكس تعديلات ما بعد الاقفال	٤٨٢	–	٤٨٢	(٢٠١)
مدفوعات منافع مباشرة من صاحب العمل	–	–	–	(١٠٥)
التكلفة المدرجة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	١١,٤٤٣	١,٠٣٨	١٢,٤٨١	١١,٣٠٤

(ج) الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وتم تمديدها كما في نهاية فترة التقرير:

	خطة تقاعد الموظفين	***خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين***	*خطة تقاعد الموظفين*	*خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين*
	٢٠٢٠م	***٢٠٢٠م***	*٢٠١٩م*	*٢٠١٩م*
معدل الخصم	٢,٦٪	٢,٦٪	٣,٣٪	٣,٣٪
معدل الزيادة المتوقعة في الراتب	٤,٥٪	٤,٥٪	٣,٣٪	٣,٣٪

تم اختيار معدل الخصم المستخدم في تحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات طويلة الاجل على سندات الشركات المصنفة AA.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

١٤- التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(ج) الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وتم تمديدها كما في نهاية فترة التقرير: (تتمة)

يمثل الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئات الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين	*خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين*	*المجموع*	*المجموع*
	٢٠٢٠م	٢٠٢٠م	٢٠٢٠م	٢٠١٩م
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*
النقد وما في حكمه وودائع سلعية	١٥,٣٣٢	١,٠٢٦	١٦,٣٥٨	١٣,٥٢٠
صناديق مدارة ومبيعات بالآجل	٤,٥١١	٠	٤,٥١١	٥,٣٨٣
استثمار في الصكوك	١١,٢١٨	٧٤٥	١١,٩٦٣	١٢,٣٩٩
الأراضي	٣,٢٤٧		٣,٢٤٧	٣,٢٢٣
أخرى (صافي)	٢٥٥	٤٥	٣٠٠	١,١٨٨
موجودات الخطة	٣٤,٥٦٣	١,٨١٦	٣٦,٣٧٩	٣٥,٧١٣

(د) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة تقاعد الموظفين في نهاية فترات التقرير المالي:

	٢٠٢٠م	٢٠١٩م
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٦٨,١١١)	(٥٤,٧٤١)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	٣٤,٥٦٣	٣٣,٩٩٩
العجز في الخطة	(٣٣,٥٤٨)	(٢٠,٧٤٢)

(هـ) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في نهاية فترات التقرير المالي:

	٢٠٢٠م	٢٠١٩م
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٦,٠٢٣)	(٤,٧٧٤)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	١,٨١٦	١,٧١٤
العجز في الخطة	(٤,٢٠٧)	(٣,٠٦٠)

١٥- رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال المؤسسة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
رأسمال مكتتب به	٨٥٧,١٩٠	٨٥٧,١٩٠
رأسمال مكتتب به ولم يتم استدعاؤه	(٢٦,٠٥٠)	(٢٨,٦٢٧)
رأسمال تم استدعاؤه (القيمة الاسمية)	٨٣١,١٤٠	٨٢٨,٥٦٣
أقساط مطلوبة	(٨٥,٩٧٠)	(٨٦,٤٨٥)
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية)	٧٤٥,١٧٠	٧٤٢,٠٧٨
علاوة إصدار للأسهم المكتتب بها	٤٢,٥٩٣	٣٨,٧١١
علاوة إصدار للأسهم المكتتب بها ولم يتم استدعاؤها بعد	(٨,٠٠٠)	(٧,٧٩٥)
	٣٤,٥٩٣	٣٠,٩١٦
أقساط مطلوبة	(٢٦,١٥٥)	(٢٣,٢٠٦)
رأس المال المدفوع (علاوة إصدار للأسهم)	٨,٤٣٨	٧,٧١٠
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية زائد علاوة اصدار)	٧٥٣,٦٠٨	٧٤٩,٧٨٨

١٦- المصروفات الإدارية الاخرى

تتكون المصروفات الإدارية الأخرى للسنة المنتهية مما يلي:

	٢٠٢٠م ***دولار أمريكي*** ***بالآلاف***	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
استشارات وتسويق	١,٧٩١	٢,١٦٠
إيجار مكاتب	١,٥٧٧	١,٦١٢
اتصالات واشتراكات	٦٩٣	٨٢٥
مصاريف سفر	٢٣٣	١,١٤٢
خدمات دعم	٥٨٥	٢٤٩
مصروفات اجتماعات	٥١٨	٥٧٦
أخرى	٢٦٥	٥٣٣
المجموع	٥,٦٦٢	٧,٠٩٧

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

١٧- الاحتياطي العام

وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب على المؤسسة تحويل صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي العام بناءً على موافقة مجلس الإدارة إلى أن يعادل هذا الاحتياطي ٢٥٪ من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أما أي زيادة في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه فهي متاحة للتوزيع على الدول الأعضاء.

١٨- التزامات قائمة

الالتزامات القائمة هي عمليات التمويل التجارية السارية المفعول المعلنة والتي يمكن لعملائنا المطالبة بها في أي وقت. والبنود التي تتألف منها هذه الالتزامات القائمة هي كما يلي:

- العمليات السارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد، و
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة الدفع غير المستوفاة واعتمادات الجهوز.

تتكون الالتزامات القائمة مما يلي:

	٢٠٢٠م *دولار أمريكي* *بالآلاف*	٢٠١٩م *دولار أمريكي* *بالآلاف*
التزامات قائمة	**539,433**	٤١٣,٣٤٨
الاعتمادات المستندية والالتزامات الاحتياطية	**35,263**	—
المجموع	**574,696**	٤١٣,٣٤٨

١٩- محفظة الاستحقاقات

فيما يلي الموجودات والمطلوبات المالية حسب فترات الاستحقاق أو الفترات المتوقعة لتحويل النقد:

٢٠٢٠م	*فترة استحقاق محددة*				*فترة استحقاق غير محددة*	
	أقل من ٣ أشهر	*٣ إلى ١٢ شهراً*	*١ إلى ٥ سنوات*	*أكثر من خمس سنوات*		*المجموع*
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*
الموجودات						
النقد وما في حكمه	٩٢,٣٩٨	—	—	—	—	٩٢,٣٩٨
ودائع من خلال بنوك	١٢٥,٠٠٠	—	—	—	—	١٢٥,٠٠٠
تمويل مرابحة تجارية	٣٥٩,٨٨٠	٤٠٢,٧٨٤	—	—	—	٧٦٢,٦٦٤
استثمار في الصكوك	—	—	١١١,٥٥٥	٤٣,١٠١		١٥٤,٦٥٦
إجمالي الموجودات المتداولة	٥٧٧,٢٧٨	٤٠٢,٧٨٤	١١١,٥٥٥	٤٣,١٠١	٠	١,١٣٤,٧١٨
المطلوبات						
مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة	٢,٤١٩	—	—	—	—	٢,٤١٩
دفعات مقدمة لعملاء	٦,١٢٣	—	—	—	—	٦,١٢٣
إجمالي المطلوبات المتداولة	٨,٥٤٢	—	—	—	—	٨,٥٤٢
التزامات قائمة (إيضاح ١٨)	٢٨٩,٠٨٦	٢٦٥,١٠١	—	—	—	٥٥٤,١٨٧

١٩- محفظة الاستحقاقات (تتمة)

٢٠١٩م	فترة استحقاق محددة				فترة استحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات		
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات						
النقد وما في حكمه	٧٩,٤١١	—	—	—	—	٧٩,٤١١
ودائع من خلال بنوك	٢٨٠,٠٠٠	—	—	—	—	٢٨٠,٠٠٠
تمويل مرابحة تجارية	٢٤٣,٤٦٠	٣٤٨,٨٣٧	٦,٦٠٨	—	—	٥٩٨,٩٠٥
استثمار في صكوك	—	٥٠,٧٧٢	٩,٩٦٨	١٠,٣٦٠	—	٧١,١٠٠
إجمالي الموجودات المتداولة	٦٠٢,٨٧١	٣٩٩,٦٠٩	١٦,٥٧٦	١٠,٣٦٠	—	١,٠٢٩,٤١٦
المطلوبات						
مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة	٤,٠٨٠	—	—	—	—	٤,٠٨٠
		—	—	—	—	
دفعات مقدمة لعملاء	٧,٣٨٥	—	—	—	—	٧,٣٨٥
إجمالي المطلوبات المتداولة	١١,٤٦٥	—	—	—	—	١١,٤٦٥
التزامات قائمة (إيضاح ١٨)	—	—	—	—	—	٤١٣,٣٤٨

٢٠- صافي الموجودات في العملات الأجنبية

	٢٠٢٠م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف
ريال سعودي	١,٥٩٦	٢,٢٢٢
يورو	٥,٤٢٢	٢,١٩٦
درهم إماراتي	٤٦	-

٢١- إيرادات أخرى

	٢٠٢٠م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٩م دولار أمريكي بالآلاف
إيرادات استشارات متنوعة	٤٥١	٥٩٠
	٤٥١	٥٩٠

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

٢٢- تركز الموجودات المالية

فيما يلي التوزيع الجغرافي لصافي الموجودات المالية:

٢٠٢٠م	*نقد وما في حكمه*	*ودائع من خلال بنوك*	*استثمار في صكوك*	*تمويل مرابحة تجارية*	*المجموع*
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*
بنغلادش	–	–	–	١٨١,٣٧٦	١٨١,٣٧٦
بلجيكا	٧١٢	–	–	–	٧١٢
بوركينا فاسو	–	–	–	٩,٩٥٦	٩,٩٥٦
جزر القمر	–	–	–	٦,٠٤٧	٦,٠٤٧
جيبوتي	–	–	–	٢,٧٤٦	٢,٧٤٦
مصر	–	–	–	٢٢٢,٥٣٢	٢٢٢,٥٣٢
غامبيا	–	–	–	٦,٩٢٨	٦,٩٢٨
هونج كونج	–	–	١٠,٩٤٠	–	١٠,٩٤٠
اندونيسيا	٤٨١	–	–	٥,٧٩٧	٦,٢٧٨
قيرقيستان	–	–	–	٢٠٧	٢٠٧
الكويت	–	٥٥,٠٠٠	٥,١٨٤	–	٦٠,١٨٤
المالديف	–	–	–	٢١,٣٧٣	٢١,٣٧٣
مالي	–	–	–	٢٠,١١٠	٢٠,١١٠
موريتانيا	–	–	–	١٧,٢٥٥	١٧,٢٥٥
المغرب	–	–	–	١١,٨٤٣	١١,٨٤٣
باكستان	–	–	–	٥٨,٤٤٩	٥٨,٤٤٩
قطر	–	٦٠,٠٠٠	٢٣,٣٢٩	–	٨٣,٣٢٩
اقليمي	–	–	-	٢٥,٢٩١	٢٥,٢٩١
فوق الوطنية	–	–	٣١,٣٩٢	–	٣١,٣٩٢
المملكة العربية السعودية	١,٥٩٦	–	٣٧,٢٤٧	–	٣٨,٨٤٣
السنغال	–	–	–	٣٤,٨١٣	٣٤,٨١٣
جمهورية سورينام	–	–	–	٤,٢٥٦	٤,٢٥٦
طاجكستان	–	–	–	٤,١١٩	٤,١١٩
توجو	–	–	–	٢٧,٨٥٣	٢٧,٨٥٣
تونس	–	–	–	٧٠,٣٣٨	٧٠,٣٣٨
الامارات العربية المتحدة	٤٦	١٠,٠٠٠	٤٦,٥٦٤	–	٥٦,٦١٠
المملكة المتحدة	٨٩,٥٦٣	–	–	–	٨٩,٥٦٣
أوزباكستان	–	–	–	٣١,٣٧٥	٣١,٣٧٥
الإجمالي	٩٢,٣٩٨	١٢٥,٠٠٠	١٥٤,٦٥٦	٧٦٢,٦٦٤	١,١٣٤,٧١٨

٢٢- تركز الموجودات المالية (تتمة)

٢٠١٩م	*النقد وما في حكمه*	*ودائع من خلال بنوك*	*تمويل مرابحة تجارية*	*استثمار في صكوك*	*المجموع*
	دولار أمريكي بالآلاف	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*	*دولار أمريكي بالآلاف*
البحرين	—	٥٥,٠٠٠	—	—	٥٥,٠٠٠
بنغلادش	—	—	—	٥٤,٢١١	٥٤,٢١١
بوركينا فاسو	—	—	—	١٣,٣٨٦	١٣,٣٨٦
جزر القمر	—	—	—	٥,٢٩١	٥,٢٩١
جيبوتي	—	—	—	٥,٩٠٥	٥,٩٠٥
مصر	—	—	—	٢٠٩,٥١٠	٢٠٩,٥١٠
غامبيا	—	—	—	٩,١٩٨	٩,١٩٨
هونج كونج	—	—	١٠,٣٦٠	—	١٠,٣٦٠
اندونيسيا	١,١٤٨	—	—	١٢,٨٨٨	١٤,٠٣٦
كازخستان	—	—	—	٧,٠٠٦	٧,٠٠٦
قيرقيستان	—	—	—	١,٣٣٤	١,٣٣٤
الكويت	—	١٠٠,٠٠٠	—	—	١٠٠,٠٠٠
المالديف	—	—	—	١٠,١٩٥	١٠,١٩٥
مالي	—	—	—	٧٧	٧٧
موريتانيا	—	—	—	١٤,٤٠٠	١٤,٤٠٠
المغرب	—	—	—	١٥,٢٣٥	١٥,٢٣٥
نيجيريا	—	—	—	٤٧	٤٧
باكستان	—	—	—	١٢٠,٧٨٦	١٢٠,٧٨٦
قطر	—	٩٠,٠٠٠	—	—	٩٠,٠٠٠
اقليمي	—	١٥,٠٠٠	—	—	١٥,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢,٢٢٢	—	٤٠,٤٩٨	—	٤٢,٧٢٠
السنغال	—	—	—	٣٢,٥٧٣	٣٢,٥٧٣
طاجكستان	—	—	—	٥,٧٦١	٥,٧٦١
توجو	—	—	—	١٩,٦٠٥	١٩,٦٠٥
تونس	—	—	—	٢٤,٧٠٦	٢٤,٧٠٦
الامارات العربية المتحدة	٤٦	٢٠,٠٠٠	٢٠,٢٤٢	—	٤٠,٢٨٨
المملكة المتحدة	٧٥,٩٩٥	—	—	—	٧٥,٩٩٥
أوزباكستان	—	—	—	٣٦,٧٩١	٣٦,٧٩١
الإجمالي	٧٩,٤١١	٢٨٠,٠٠٠	٧١,١٠٠	٥٩٨,٩٠٥	١,٠٢٩,٤١٦

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (الموافق ١٦ جمادى الاولى ١٤٤٢هـ)

٢٣- إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر للمؤسسة وفقاً لسياسات وإجراءات وتوجيهات إدارة المخاطر. إن مكتب إدارة المخاطر مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر لمحفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة انواع المخاطر الملازمة للأنشطة. وقد أسست المؤسسة أيضاً لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية التعرض للمخاطر بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة انواع المخاطر الرئيسة الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي. تتكون الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيس من ودائع وتمويل مرابحة تجارية واستثمارات في صكوك يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. وتتم تغطية تمويل المرابحة التجارية بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أو ضمانات بنوك تجارية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناءً على سياستها. تتمتع المؤسسة بصفة الدائن المميز عند تقديم تمويل مرابحة تجارية وهو ما يعطيها الأولوية على غيرها من الدائنين في حال التعثر مما يشكل حماية ضد خسائر الائتمان.

تتضمن مخاطر الائتمان خسائر محتملة قد تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول او البنوك/المؤسسات المالية أو العملاء...إلخ) في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات ائتمان شاملة كجزء كلي من إطار إدارة مخاطر الائتمان لتوفير ارشادات واضحة لمختلف انواع التمويل.

يتم نشر هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة للحفاظ على مقدرة المؤسسة فيما يتعلق بمواجهة المخاطر الائتمانية. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان /التعرض والمراجعة/ مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل مكتب إدارة المخاطر التي يسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الائتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد او ضامن واحد ومجموعة من الضامنين الذين تربطهم علاقة. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة هيكلاً متطوراً للحد الائتماني والذي يستند إلى القوة الائتمانية للمستفيد/ الطرف الضامن.

يتم استخدام أنظمة تقييم داخلي شاملة لمختلف الاطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من ادوات للتخفيف من حدة المخاطر، تقوم المؤسسة بتطبيق معايير تقييم شاملة للأطراف وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض للمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد المستفيد. تم تطوير ارشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر السوق

المؤسسة عرضة لمخاطر السوق التالية:

١) مخاطر العملة
تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق ادوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدتها بصورة منتظمة للحد من التعرض لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الأمريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الأعضاء. واي تمويل بغير العملة الوظيفية يتم الحصول عليه من خلال شركاء خارجيين لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة بالعملات.

٢) مخاطر السيولة
مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع من خلال بنوك وتمويل مرابحة تجارية بتواريخ استحقاق قصيرة الأجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. تم عرض بيان السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح (١٩).

٣) مخاطر هامش الربح
تنشأ مخاطر الهامش من احتمال تأثير التغيرات في هامش الربح على قيمة الأدوات المالية. المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع من خلال بنوك وتمويل المرابحات التجارية. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عوائد المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءً على التعرض لأسعار الربح كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك التغيير المحدد في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة القوائم المالية. تم استخدام ٥٠ نقطة اساس عند تقديم التقارير الداخلية عن سعر هامش الربح إلى كبار موظفي الإدارة وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الربح.

كما في تاريخ القوائم المالية، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى / أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة للفترة وحقوق الأعضاء في نهاية الفترة لن يتغير بشكل كبير.

ج) مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

تولي المؤسسة أهمية لحماية عملياتها من مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة. يشكل الالتزام بالضوابط الشرعية جزءاً لا يتجزأ من أغراض المؤسسة تمشياً مع اتفاقية التأسيس. وبالتالي، تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية بصورة فعالة من خلال الاستفادة من الإطار الواسع من الإجراءات والسياسات. تعتبر وحدة العمل او وظيفة المخاطر الخط الدفاعي الأول متضمنة ثقافة الالتزام بالضوابط الشرعية، بينما تعمل وظيفة الالتزام بالضوابط الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية كخط دفاع ثان لإدارة ومراقبة عدم الالتزام بالضوابط الشرعية ما قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. كما أن المراجعة الشرعية الداخلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية توفّر تأكيدا معقولا مستقل كخط دفاع ثالث ما بعد التنفيذ للعمليات / المعاملات بتطبيق منهجية المراجعة الشرعية الداخلية للمخاطر.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

د) القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم تسلمه عند بيع أصل ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. لا تختلف القيم العادلة للموجودات التشغيلية بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية.

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأداة مالية مماثلة (دون تعديل او إعادة ترتيب)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى تعتمد فيها جميع المعطيات الهامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، و

المستوى ٣: طرق تقييم لا ترتكز معطياتها الجوهرية على بيانات يمكن رصدها في السوق

	المستوى الأول *-ولار أمريكي بالآلاف*	المستوى الثاني *-ولار أمريكي بالآلاف*	المستوى الثالث *-ولار أمريكي بالآلاف*
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م			
استثمار في صكوك	١٥٤,٦٥٦		
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م			
استثمار في صكوك	٧١,١٠٠	—	—

لا توجد تحويلات بين المستويات خلال السنة (٢٠١٩م: نفس الشيء).

٢٤- المعلومات القطاعية

يوافق مجلس الإدارة على التخصيص العام للموارد للأنشطة التنموية المختلفة للمؤسسة. ومن أجل ضمان توفر الموارد الكافية لتمكينها من تحقيق الأهداف التنموية، تشارك المؤسسة بنشاط في إدارة الخزينة والسيولة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية على النحو المُفْصَحْ عنه في صُلب قائمة المركز المالي، ويتم تمويلها مركزيا من رأسمال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معيار المحاسبة المالية (٢٢) "التقارير القطاعية" حيث إن مجلس الإدارة يراقب أداء المؤسسة ومركزها المالي ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامجها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة لا تقدم معلومات محددة تتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية (٢٢). تم بيان التوزيع الجغرافي للموجودات المالية للمؤسسة في الإيضاح (٢٢).

الفصل

الملحقات

الملحق 1

لمحة عامة عن البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

التأسيس
البنك الإسلامي للتنمية هو مصرف إنمائي متعدد الأطراف تم إنشاؤه طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، في 21 رجب 1394 هـ الموافق في 12 أغسطس 1974. وعُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395 هـ (يوليو 1975)، وبدأ البنك عملياته رسمياً في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975).

الرؤية
يعمل "البنك" على أن يكون بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلاميّ إلى حدّ بعيد ويساعد هذا العالَم على الدفاع عن كرامته.

الرسالة
تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

العضوية
يضم البنك 57 دولة عضواً من مختلف مناطق العالم. وتتمثّل الشروط الأساسية للعضوية في أن تكون الدولة المرشحة للانضمام إلى البنك عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، وأن تسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابها في أسهم رأسمال البنك، وأن تقبل بأي أحكام وشروط قد يقررها مجلس المحافظين.

رأس المال
وافق مجلس المحافظين في البنك الإسلامي للتنمية، خلال اجتماعه السنوي الخامس والأربعين، (بالتمرير) على زيادة رأسماله العام للمرة السادسة بقيمة 5.5 مليارات دينار إسلامي. وفي نهاية عام 2020، بلغ رأسمال البنك المكتتب به 50.6 مليار دينار إسلامي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
تتألّف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة كيانات، وهي: البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

المقر الرئيس والمراكز الإقليمية
يقع مقر البنك الإسلامي للتنمية الرئيس في جدة، بالمملكة العربية السعودية، ولديه 12 مركزاً إقليمياً في: أبوجا – نيجيريا، وألماتي – كازاخستان، وأنقرة – تركيا، والقاهرة – مصر، وداكار – السنغال، وداكا – بنغلاديش، ودبي – الإمارات العربية المتحدة، وجاكارتا – إندونيسيا، وكامبالا – أوغندا، وكوالالمبور – ماليزيا، وباراماريبو – سورينام، والرباط – المغرب.

السنة المالية
كان البنك الإسلامي للتنمية يعتمد السنة الهجرية القمرية لاحتساب عامه المالي. غير أنه في الأول من يناير 2016، بدّل تقويمه ليعتمد السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ في الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق الأول من يناير) وتنتهي في العاشر من شهر الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل عام).

الوحدة الحسابية
يعتمد البنك الإسلامي للتنمية الدينار الإسلامي الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

اللغة
يعتمد البنك الإسلامي للتنمية اللغة العربية لغة رسمية، إلى جانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في عام 1401 هـ (1981) بوصفه ذراعاً للبحوث والتدريب ضمن البنك الإسلامي للتنمية. ويضطلع المعهد بدور رئيس في دعم تحوّل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى منظمة من الطراز العالمي قائمة على المعرفة. وتتمثّل مهمة المعهد في دعم تطوير واستدامة قطاع خدمات مالية إسلامية حيوي وشامل يعزز التنمية الاجتماعية -الاقتصادية للدول الأعضاء في المجموعة. يجري المعهد أحدث البحوث التطبيقية والسياسية المتطوّرة. إضافة إلى خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي. ويسعى المعهد إلى أن يكون مركزاً عالمياً للمعرفة في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي تماشياً مع رؤيته الجديدة. www.irti.org

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تأسست عام 1415 هـ (1994) ككيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بهدف: (1) المساعدة على زيادة نطاق المعاملات التجارية للدول الأعضاء؛ (2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء؛ (3) تقديم تسهيلات إعادة تأمين إلى وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء. وتعمل المؤسسة على تحقيق هذه الأهداف من خلال تقديم ائتمانات إسلامية مناسبة وأدوات التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر على مستوى الدولة بما يتوافق مع أحكام الشريعة. www.iciec.com

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تأسست عام 1420 هـ (1999) ككيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهي تزاول أعمالها منذ 6 ربيع الثاني 1421 هـ (8 يوليو 2000). وتتمثّل رسالة المؤسسة في استكمال دور البنك الإسلامي للتنمية من خلال تنمية القطاع الخاص وتعزيزه كأداة للنمو والازدهار الاقتصاديين في الدول الأعضاء. إن أهداف المؤسسة الرئيسة هي: (1) دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال تقديم التمويل الرامي إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص بما يتوافق مع أحكام الشريعة؛ و(2) تقديم المشورة إلى الحكومات والمنظمات الخاصة للتشجيع على إنشاء القطاعات الخاصة وتوسيعها وتحديثها.www.icd-ps.org

الملحق 2

بيانات المساهمين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
رأس المال المكتتب فيه، المطلوب دفعه والمدفوع في 31/12/2020

Number of Shares

Sr. No.	الأعضاء	رأس المال المكتتب فيه حسب الأسهم	نسبة الاكتتاب	رأس المال المطلوب دفعه حسب الأسهم	نسبة المطالبة	رأس المال المدفوع	النسبة المدفوعة
1	البنك الإسلامي للتنمية	26,637	31.075%	26,637	32.049%	26,637	35.746%
2	السعودية	14,557	16.982%	12,000	14.438%	12,000	16.104%
3	الصندوق السعودي للتنمية، المملكة العربية السعودية	6,065	7.075%	6,065	7.297%	6,065	8.139%
4	الكويت	4,821	5.624%	4,821	5.800%	4,821	6.470%
5	تركيا	3,536	4.125%	3,536	4.254%	3,536	4.745%
6	صندوق الاستثمارات العامة، المملكة العربية السعودية	3,000	3.500%	3,000	3.610%	3,000	4.026%
7	ماليزيا	2,898	3.381%	2,898	3.487%	2,898	3.889%
8	بنك تنمية الصادرات، إيران	2,500	2.917%	2,500	3.008%	2,486	3.336%
9	مصر	1,513	1.765%	1,513	1.820%	1,513	2.030%
10	نيجيريا	1,000	1.167%	1,000	1.203%	1,000	1.342%
11	قطر	1,000	1.167%	1,000	1.203%	1,000	1.342%
12	العراق	850	0.992%	850	1.023%	850	1.141%
13	باكستان	843	0.983%	843	1.014%	843	1.131%
14	بنك البركة الإسلامي، البحرين	818	0.954%	818	0.984%	818	1.098%
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	718	0.838%	718	0.864%	718	0.964%
16	الجزائر	608	0.709%	608	0.732%	608	0.816%
17	بروناي دار السلام	582	0.679%	582	0.700%	582	0.781%
18	تونس	560	0.653%	560	0.674%	560	0.752%
19	المغرب	510	0.595%	510	0.614%	510	0.684%
20	بنك ملت، إيران	500	0.583%	500	0.602%	500	0.671%
21	إندونيسيا	206	0.240%	206	0.248%	206	0.276%
22	بنغلاديش	202	0.236%	202	0.243%	202	0.271%
23	إيران	8,692	10.140%	8,692	10.458%	192	0.258%
24	البحرين	185	0.216%	185	0.223%	185	0.248%
25	سوريا	185	0.216%	185	0.223%	185	0.248%
26	فلسطين	184	0.215%	184	0.221%	184	0.247%
27	الإمارات العربية المتحدة	184	0.215%	184	0.221%	184	0.247%
28	شركة البركة للاستثمار، لندن	161	0.188%	161	0.194%	161	0.216%
29	ليبيا	139	0.162%	139	0.167%	139	0.187%
30	الأردن	130	0.152%	130	0.156%	130	0.174%
31	البنك الإسلامي الأردني	118	0.138%	118	0.142%	118	0.158%
32	بنك كشاورزي، إيران	100	0.117%	100	0.120%	100	0.134%
33	بنك الاقتصاد الحديث، إيران	100	0.117%	100	0.120%	100	0.134%
34	موريتانيا	100	0.117%	100	0.120%	100	0.134%
35	بنك ماي، إيران	100	0.117%	100	0.120%	100	0.134%
36	بنك الصناعة والمعادن، إيران	100	0.117%	100	0.120%	100	0.134%
37	اليمن	100	0.117%	100	0.120%	99	0.133%
38	ساحل العاج	85	0.099%	85	0.102%	85	0.114%
39	السودان	93	0.108%	77	0.093%	77	0.103%
40	بوركينا فاسو	75	0.087%	75	0.090%	75	0.101%
41	الصومال	72	0.084%	72	0.087%	72	0.097%
42	بنك البركة التركي المشترك	69	0.080%	69	0.083%	69	0.093%
43	لبنان	61	0.071%	61	0.073%	61	0.082%
44	موزامبيق	60	0.070%	60	0.072%	60	0.081%
45	بنك البركة، تونس العاصمة	53	0.062%	53	0.064%	53	0.071%
46	أذربيجان	50	0.058%	50	0.060%	50	0.067%
47	بنك تجارت، إيران	50	0.058%	50	0.060%	50	0.067%
48	بنين	50	0.058%	50	0.060%	50	0.067%
49	جيبوتي	50	0.058%	50	0.060%	50	0.067%
50	غامبيا	50	0.058%	50	0.060%	50	0.067%
51	أوغندا	49	0.057%	49	0.059%	49	0.066%
52	السنغال	48	0.056%	48	0.058%	48	0.064%
53	أوزبكستان	50	0.058%	34	0.041%	34	0.046%
54	سورينام	50	0.058%	50	0.060%	33	0.045%
55	بنك النيل للتجارة والتنمية - السودان	26	0.030%	26	0.031%	26	0.035%
56	البنك الإسلامي السوداني، السودان	26	0.030%	26	0.031%	26	0.035%
57	بنك التضامن الإسلامي، السودان	26	0.030%	26	0.031%	26	0.035%
58	الغابون	22	0.026%	22	0.026%	22	0.030%
59	قيرغيزستان	50	0.058%	34	0.041%	19	0.025%
60	الكاميرون	2	0.002%	2	0.002%	2	0.003%
61	النيجر	50	0.058%	50	0.060%	-	0.000%
	المجموع الفرعي	85,719	100%	83,114	100%	74,517	100%

الملحق 3
الحوكمة والشؤون القانونية وإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية

بالاضافة إلى المخاطر الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد، كانت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منكشفة كذلك على المزيد من المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية المتعلّقة بتمويل التجارة وأنشطة السندات. وبشكل خاص، أدّت الجائحة وتداعياتها السلبية المستمرة على الأنشطة الاقتصادية العالمية وأصحاب المصلحة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى ازدياد المخاطر التالية: (1) ارتفاع احتمال التخلّف عن السداد، ومستحقات طويلة الأمد غير مسددة وخسائر، (2) مخاطر سيولة وتمويل، و(3) مخاطر صحية ومخاطر انكشاف النظم وتأثرها. وفي هذا السياق، وفضلاً عن استجابة الشركات، تم اختبار مدى مرونة وملاءمة الوظائف المرتبطة بالحوكمة على غرار المخاطر والامتثال والمراجعة، وواصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تحسين جاهزيتها لمواجهة تداعيات الأزمة. ولهذه الغاية، تمّ وضع عدد من التدابير على غرار: (1) مجموعة أدوات إدارة المحفظة، (2) معيار قبول العمليات المعدّل، (3) اجراء اختبارات ضغط السيولة بصفة متكررة، و(4) توحيد ودمج وتنظيم العمل من المنزل نظراً إلى عدم القدرة على توقّع مدة استمرار الجائحة وأثرها.

وخلال إدارة المخاطر المتنامية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد، واصلت المؤسسة تعزيز وظائف إدارة المخاطر والرقابة. وتعتبر هذه الوظائف أساسية لتحقيق هدفها المزدوج: أثر التنمية والاستدامة المالية. في ظل وجود سياسات ونظم رئيسة لإدارة المخاطر، توجّهت الأنظار هذا العام نحو ترسيخ ثقافة المخاطر. وفي هذا السياق أعادت وكالة موديز التأكيد في أكتوبر 2020 على تصنيف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عند A1 (آفاق مستقرة)، ما يشير إلى أن التصنيف يعزى إلى "احتياطيات رأس المال الكبيرة جدًا، وممارسات الاستثمارات الحذرة في السندات، والسياسات المناسبة لإدارة السيولة ومستوى الدعم الضمني الكبير في أوساط الأعضاء في المؤسسة."

وخلال السنوات القادمة، ستواصل المؤسسة التركيز على تحسين إطار عمل إدارة المخاطر من خلال ركائزه الثلاث (وثائق العمل، والنظم وأدوات القياس، والأفراد) وعبر مجموعات المخاطر الرئيسة الثلاث (المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية). وبالتالي، ستستمر المؤسسة في إيلاء أهمية خاصة إلى مجالات الأولوية التالية:

- مواصلة تعزيز ثقافة المخاط
- حيازة نظم وأدوات جديدة في مجال إدارة المخاطر وتحسين النظم والأدوات الحالية
- التعريف بسياسات إدارة المخاطر وتحديثها
- تعزيز وظيفة الامتثال

من أجل تنفيذ إدارة المخاطر تنفيذاً فعالاً على مستوى المؤسسة، أسندت المسؤوليات التالية على مستويات الإشراف والإدارة والأقسام، كما هو مبيّن في ما يلي:

المستوى الإشرافي

(الجمعية العامة ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه)

يقدّم مجلس الإدارة التوجيه الاستراتيجي اللازم لإدارة المخاطر على نحو فعال ويتحمل المسؤولية المطلقة لإدارة المخاطر المادية كافة التي قد تتعرض لها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وضمان توافر الموارد والنظم والممارسات والثقافة الضرورية لمواجهة هذه المخاطر. ومن أجل الاضطلاع بهذه المسؤوليات، أنشأ المجلس لجنة مراجعة منبثقة عنه تتولّى الإشراف على معظم مهام إدارة المخاطر بالنيابة عن المجلس.

مستوى إدارة المؤسسة (Management)

(لجنة الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الائتمان، لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة تقييم المحفظة)

تركز لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر على القضايا المتعلّقة بالمخاطر على مستوى المؤسسة فيما يخص السياسات والبنية التحتية للمخاطر. تكون لجنة الائتمان ولجنة تقييم المحفظة مسؤولتين عن المخاطر الائتمانية على مستوى المعاملات. إلى ذلك، تركز لجنة الموجودات والمطلوبات على المسائل المرتبطة بمخاطر السيولة والسوق.

مستوى الإدارات والوحدات (Departments/Units)

(وظائف العمل/أصحاب المخاطر، إدارات المساندة، إدارات الرقابة والامتثال)

مكتب إدارة المخاطر

من أجل تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر على نحو فعال، يتولّى مكتب إدارة مخاطر متخصص ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هذه المهمة، ويركز على المخاطر المتعلّقة بالائتمان، والسوق، والتشغيل، والامتثال، وغيرها من المخاطر. يكون مكتب إدارة المخاطر مستقلاً عن وظائف العمل والمساندة.

مكتب المراجعة الداخلية

يقدّم مكتب المراجعة الداخلية تأكيدات وتطمينات ومشورة مستقلة وموضوعية ومفيدة قائمة على أساس المخاطر من أجل حماية وتعزيز قيمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. ويخضع المكتب مهنياً للجنة المراجعة ويقدّم إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة مرئيات مستقلة وتأكيدات وتطمينات معقولة، بالاستناد إلى عينات، بأن إجراءات إدارة وضبط المخاطر، فضلاً عن التحكّم بها عموماً، مصمّمة بشكل مناسب وتعمل بشكل فعال. يتمّ إبلاغ لجنة المراجعة بأية فجوات ملحوظة على صعيد ضبط المخاطر، والاتفاق على خطوات لإجراء التحسينات اللازمة. يجري المكتب عمليات مراجعات قائمة على أساس المخاطر وكذلك مراجعات استشارية تغطي الوظائف التشغيلية والمؤسساتية. ينفذ المكتب أعماله وفقاً للإطار المهني الدولي لممارسة أعمال المراجعة الداخلية الصادر عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين. ويركز المكتب على أولويات المؤسسة وأصحاب المصلحة وكذلك المخاطر الكبيرة. كما يشارك في مهام وتكليفات تتماشى مع الموارد المتاحة وخطة مراجعة داخلية معتمدة من لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة.

الملحق 4

عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نمواً في 2020

المبلغ (بالدولار الأمريكي)

بنغلاديش	853.00
بنين	51.80
بوركينا فاسو	98.86
جزر القمر	104.15
جيبوتي	140.00
غامبيا	45.00
ملاوي	5.00
مالي	83.33
موريتانيا	80.00
السنغال	218.04
توغو	47.41

إجمالي عدد الدول الأعضاء الأقل نمواً	% من المجموع	إجمالي العمليات المعتمدة
1,726.60	37%	4,722.60

الملحق 5

عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب القطاع في 2020

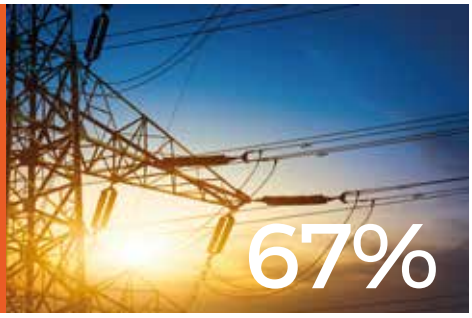

مجموع العمليات المعتمدة 4,723

الملحق 6
جوائز

IFN Awards
DEALS OF THE YEAR
2020

تمويل المرابحة (تمويل استيراد الأسمدة والمنتجات البترولية) لصالح ملاوي

TRADE FINANCE GLOBAL
INTERNATIONAL TRADE AWARDS
2020
IN COOPERATION WITH BAFT

تم الإشادة بدور المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من بين المنظمات بمساهمتها في قطاع التجارة ضمن جوائز TFG الدولية 2020